

# جامعة البديعة العالمية

## رسالة الماجستير

### فرع الفقه و المعارف الاسلامية

الموضوع :

## التكافل الاجتماعي بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية

الأستاذ المشرف :

حجة الاسلام والمسلمين الدكتور السيد عبدالكريم الحيدري

الأستاذ معاون المشرف :

حجة الاسلام والمسلمين السيد عبدالهادي الشريفي

إعداد :

عبدالله خزعل المياحي

السنة الجامعية ١٣٨٥ - ١٣٨٦ / ١٤٢٧ - ١٤٢٨



ادارة الدراسات العليا

كتابخانه جامع مركز جهانى علوم اسلامى

لشمارة ثبت: ١١٨٣

تاريخ ثبت:

تم بحمد الله مناقشة رسالة التخرج لمرحلة الماجستير في كلية الفقه

والمعارف الإسلامية بجامعة آل البيت<sup>عليه السلام</sup> العلمية للطالب **عبدالله خزعل المياحي**

/ العراق / بتاريخ ٢٧ / ٠٨ / ٢٠٠٧ م الموافق ١٣ شعبان المعظم ١٤٢٨ هـ ق

بعنوان **التكافل الاجتماعي بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية**

وتحت إشراف لجنة المناقشة، كل من أصحاب السماحة:

• حجة الاسلام والمسلمين الدكتور السيد عبدالكريم الحيدري (حفظه الله)

• حجة الاسلام والمسلمين السيد عبدالهادي الشريفي (حفظه الله)

• حجة الاسلام والمسلمين الدكتور الشيخ محمود العيداني (حفظه الله)

وقد حازت هذه الرسالة على رتبة ممتاز بمعدل ١٧/٥.

السيد عباس الهاشمي

رئيس قسم الشؤون التعليمية والبحث العلمي

# سیدالمرکز الرجوة

## الإهداء

- ❖ إلى من تنتظره البشرية جمعاء لتحقيق والعدالة الاجتماعية بكل صنوفها.
- ❖ إلى من يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.
- إلى من يحقق حلم الانبياء، في إنشاء المجتمع البشري المثالي والنموذجي.
- ❖ إلى سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان، الحجة بن الحسن العسكري (عج)، سيدي هذه بضاعتي المزجاة، أتقرب بها إلى الله تعالى من خلالك عسى أن أنال رضاك وأكحل عيني بالنظر إلى محياك الكريم.

## شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس المركز العالمي للدراسات الاسلامية في قم المقدسة، سماحة حجة الاسلام والمسلمين أعرافي. كما أخص بشكر الخالص جامعة آل البيت عليه السلام العالمية، مسؤولين وأساتذة؛ لما اتاحوا لنا هذه الفرصة في إكمال دراسة العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام إلى الاستاذ المشرف الدكتور السيد عبدالكريم الحيدري؛ لما بذله من الجهد الكبير في مواصلة سير البحث في هذه الرسالة، والاستاذ معاون المشرف السيد عبدالهادي الشريفي؛ لما أبداه لنا من النصيحة والإرشاد والعمل الجاد حتى خرجت بهذا المستوى العلمي.

وأشمل بشكر جميع الأخوة الذين ساعدونا على مستوى النصيحة والإرشاد. داعياً من الله للجميع بالتوفيق ومزيد من الخدمة للدين والمذهب.

## خلاصة الرسالة

بعد هذه الدراسة الموجزة عن مفهوم التكافل الاجتماعي في الاسلام، يبدو من الواضح ان نظام التكافل الاجتماعي في الاسلام، سبق كل التشريعات الاجتماعية قديمها وحديثها وكل الاعلانات والمواثيق العالمية والدولية التي اعترفت بحسب الظاهر بالضمان الاجتماعي، والعمل على تحرير الانسان من الحاجة اياً كان سببها.

وأنه نظام قائم على أسس ومرتكزات دينية وتشريعية فهو بالاضافة الى كونه عملاً احسانياً ذا طابع إنساني، يُعد جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الاسلامية.

فهو يقوم على أسس ومفاهيم الاخوة الايمانية والايثار والمحبة والتعاون والاحسان، اضافة الى مفاهيم الانفاق الواجب والتبرعي، وكلها مضامين حثت عليها نصوص وأدلة شرعية سواء كانت من القرآن الكريم عبر كثير من الايات أو السنة النبوية عبر طوائف عديدة من الاحاديث والروايات، مما يعمق مفهوم التضامن والتعاون الاخوي بين أفراد المجتمع الاسلامي.

وقد جعل الاسلام طرقاً وآليات لا تنفك عن الجانب الديني الذي يلزم الانسان بتنفيذها وعدم التهاون بها، باعتبار أنها جزءاً لا يتجزأ عن الرسالة الاسلامية التي جاءت رحمة للعالمين.

فأعتبرت فريضة الزكاة والخمس والخراج والجزية والاقواف والصدقات وغيرها من الفرائض، من الموارد المالية التي تمد الضمان الاجتماعي في الاسلام بالنفقات التي يحتاج اليها لضمان حق الفرد في العيش الكريم على أساس العدل والمساواة.

وقد تميّز نظام الضمان الاجتماعي في الاسلام عن نظم الضمان الاجتماعي في التشريعات الوضعية بعدة خصائص منها: أن نظام الضمان الاجتماعي في الاسلام لم يأت كردّ فصل لمساوي اجتماعية معينة أو لحماية نظام اجتماعي معين - بل هو تعبير عن اعتراف الاسلام بأهمية الانسان وحقه في العيش الكريم.

وبالتالي فهو يشكل جزءاً من العقيدة الاسلامية وثمره من ثمرات الابحاث الديني.

كما أن نظام الضمان الاجتماعي في الاسلام، لا يعالج مشكلة الأمن الاقتصادي بالاستقلال عن المشاكل الروحية والاخلاقية، بل يضعها مع مشكلة الطهر النفسي والاخلاقي في إطار واحد، تحقيقاً للتكافل الانساني بأعتبره شرطاً اساسياً للأستقرار والتوازن الاجتماعيين، وكذا يُعتبر التكافل الاجتماعي في الاسلام واجباً دينياً واجتماعياً في آن واحد.

## فهرست المحتويات

البسمة

الإهداء

الشكر والتقدير

خلاصة الرسالة

فهرست المحتويات

المقدمة.....	١
بيان الموضوع.....	١
سبب اختيار الموضوع.....	٢
أهمية البحث والغرض منه.....	٢
أسلوب البحث.....	٣
السؤال الأصلي والأسئلة الفرعية.....	٣
المشاكل والصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث.....	٤
الجديد في البحث.....	٥
خطة البحث.....	٥

### - الباب الأول - بحوث تمهيدية

#### الفصل الأول التكافل الاجتماعي

المبحث الأول: تعريف التكافل الاجتماعي..... ٩

ألف: التكافل لغة..... ٩

- ب: التكافل اصطلاحاً..... ۹
- المبحث الثاني: التكافل الاجتماعي في النظر الإسلامي..... ۱۰
- المبحث الثالث: أقسام التكافل الاجتماعي..... ۱۲
- القسم الأول: التكافل الاجتماعي المادي..... ۱۲
- ۱- التكافل الاجتماعي المادي الإلزامي..... ۱۲
- ألف: التكافل الاجتماعي الشخصي أو (الفردية)..... ۱۳
- ب: التكافل الاجتماعي الأسري..... ۱۴
- ج: التكافل الاجتماعي النسبي..... ۱۶
- ۲- التكافل الاجتماعي المادي الاختياري..... ۱۷
- القسم الثاني: التكافل الاجتماعي المعنوي..... ۱۸
- ألف: التكافل الاجتماعي في باب قضاء حوائج المؤمنين والاهتمام بأمور المسلمين..... ۱۹
- ب: التكافل الاجتماعي في باب التراحم والتعاطف ومواساة الآخرين..... ۲۰
- المبحث الرابع: الفرق بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي..... ۲۲

## الفصل الثاني

### في تعريف حقيقة الشريعة والقانون وبيان الفرق بينهما

- ۱- تعريف الشريعة..... ۲۴
- ألف - الشريعة لغة..... ۲۴
- ب - الشريعة اصطلاحاً..... ۲۵
- الشرع اصطلاحاً..... ۲۵
- ۲- تعريف القانون..... ۲۴
- ألف - القانون لغة..... ۲۶
- ب - الشريعة لغة..... ۲۶
- ۳- تقسيمات القانون..... ۲۷
- ألف: القانون العام..... ۲۷
- ب: القانون الخاص..... ۲۷



۴- الفرق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ..... ۲۸

### الفصل الثالث

#### تأريخ الضمان الاجتماعي (التكافل الاجتماعي)

- ۱- الضمان الاجتماعي (التكافل الاجتماعي) عند المصريين القدماء ..... ۳۱
- ألف: رعاية المسنين ..... ۳۲
- ب- الخدمات التعليمية ..... ۳۲
- ج- الرعاية الصحية ..... ۳۳
- د- رعاية الجنود ..... ۳۳
- ۲- الضمان الاجتماعي عند الإغريق ..... ۳۴
- ۳- الضمان الاجتماعي عند الرومان ..... ۳۶
- ۴- الضمان الاجتماعي عند العرب في الجاهلية ..... ۳۸
- ۵- الضمان الاجتماعي في الديانة اليهودية ..... ۴۱
- ۶- الضمان الاجتماعي في الديانة المسيحية ..... ۴۳

#### - الباب الثاني -

#### التكافل الاجتماعي بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

### الفصل الأول

#### أسس التكافل الاجتماعي في الإسلام

- تمهيد ..... ۴۷
- الأساس الأول: التعاون والإحسان ..... ۴۸
- الأساس الثاني: الإيثار ..... ۵۰
- الأساس الثالث: مبدأ الجود والإنفاق ..... ۵۲

## الفصل الثاني

### آليات التكافل الاجتماعي في الإسلام

٥٧	القسم الأول: آلياته الإلزامية
٥٧	ألف - الزكاة
٥٨	المبحث الأول: في علة تشريعها وفيه عدة من الروايات
٦٠	المبحث الثاني: في آثارها الوضعية
٦٠	ألف - آثارها الايجابية
٦٠	ب - آثار منعها السلبية
٦٣	المبحث الثالث: في ما تجب فيه الزكاة
٦٤	المبحث الرابع: في موارد صرفها
٦٩	ب: الخمس
٧٥	ج - الكفارات
٨١	د - الجزية
٨٧	هـ - الخراج
٩١	و - فدية الصوم
٩١	ز - زكاة الفطرة
٩٣	القسم الثاني: آلياته الاختيارية
٩٣	١ - الوقف
٩٥	٢ - الصدقات
١٠١	٣ - النذور

## الفصل الثالث

### التكافل الاجتماعي في القوانين الوضعية

١٠٤	المبحث الأول: تحديد مفهوم المجتمع society
١٠٥	المبحث الثاني: معنى الضمان الاجتماعي في القوانين الوضعية
١٠٥	أولاً: التأمين الاجتماعي

- ثانياً: المساعدة الاجتماعية ..... ١٠٦
- المبحث الثالث: فكرة الضمان الاجتماعي والإعلان عنها في المنظمات الدولية ..... ١٠٩
- ١- ميثاق الاطلنطي ..... ١١٠
- ٢- إعلان فيلادلفيا ..... ١١١
- ٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ..... ١١١
- ٤- اتفاقية العمل الدولية رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢ ..... ١١٢
- ٥- القانون الأوربي للضمان الاجتماعي ..... ١١٣

## الفصل الرابع

### التكافل الاجتماعي بين الشريعة الإسلامية بين القوانين الوضعية

- المبحث الأول: التكافل الاجتماعي (الضمان الاجتماعي) في القوانين الوضعية ..... ١١٦
- أولاً: النظام الرأسمالي ..... ١١٧
- ١- الحرية السياسية ..... ١١٧
- ٢- الحرية الفكرية ..... ١١٨
- ٣- الحرية الشخصية ..... ١١٨
- ٤- الحرية الاقتصادية ..... ١١٨
- ثانياً: النظام الاشتراكي الماركسي ..... ١١٩
- نظرة إجمالية في أسس الضمان الاجتماعي في الأنظمة الوضعية ..... ١٢١
- المبحث الثاني: أسس الضمان الاجتماعي بين الإسلام والقوانين الوضعية ..... ١٢٣
- المبحث الثالث: آليات الضمان الاجتماعي بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية ..... ١٢٥
- أولاً: فكرة عامة عن طرق التمويل في القوانين الوضعية ..... ١٢٥
- ثانياً: آليات الضمان الاجتماعي بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية ..... ١٢٩
- أولاً: الاشراقات المهنية ..... ١٢٩
- ثانياً: الضرائب ..... ١٣٢
- الخاتمة ..... ١٣٦
- المصادر ..... ١٣٩

## المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ، الَّذِي لَا يُحْمَدُ عَلَى مَكْرُوهِ سِوَاهُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ الْأَكْرَمِ وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيراً وَبَعْدَ،

فَقَدْ بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالْعَالَمُ قَدْ أَثْقَلَ كَاهِلُهُ بِالمَشَاكِلِ الاجْتِمَاعِيَةِ المِستَعصِيَةِ، وَالتِّي حَلَّهَا فَاقَ قُدْرَةَ البَشَرِ، حَيْثُ كَانَتِ الْأُمَّمُ يَسُودُهَا نِظَامُ الْأَسْيَادِ وَالعَبِيدِ، الْأَقْوِيَاءِ، وَالضَّعْفَاءِ، المِستَغْلِينَ، وَالمِستَغْلِينَ وَكَانَتِ هَذِهِ الطَّبَقِيَّةُ فِي المِجْتَمَعِ نِظَاماً مِستَحْكَمًا، يَتَجَاوَزُ كُلَّ الحُدُودِ حَتَّى لِيَكَادَ أَنْ يَصِلَ إِلَى ابْنَاءِ الْأَسْرَةِ الْوَاحِدَةِ، حَيْثُ فِيهَا الْيَتَمُ وَالعِنصرُ الْأَثْوَى مِنْ عَوَامِلِ الضَّعْفِ وَالاِحْتِقَارِ، يَسُوعُ لِأَبْنَاءِ الْأَسْرَةِ الْآخَرِينَ، ظَلَمَهَا وَالاِعْتِدَاءَ عَلَى كِرَامَتِهَا، بَلْ يَصِلُ الْأَمْرَ إِلَى مَحَاوِلَاتِ التَّخْلِصِ مِنْهَا، أَوْ تَحْوِيلِهَا إِلَى سَلْعَةٍ، تَبَاعَ أَوْ تُسْتَخْدَمُ، فَكَمْ مِنْ طِفْلِ عَزِيزٍ بِمِجْرَدِ فَقْدِ أَبِيهِ، تَحَوَّلَ مِنَ الْعِزَّةِ وَالمِنْعَةِ إِلَى الذَّلَّةِ وَالمِسْكِنَةِ، وَهَكَذَا هُنَاكَ اصْنَافٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الضَّعْفَاءِ، يُسَامُونَ وَيُظَلَمُونَ مِنْ قَبْلِ الْأَقْوِيَاءِ، أَيْ كَانَتْ ذَلِكَ الْقُوَى، فَالْقُوَى الْإِسْتِكْبَارِيَّةُ تَقْهَرُ الشُّعُوبَ، وَتَنْهَبُ خَيْرَاتِهِمْ، وَتَحْوِلُهُمْ إِلَى عَبِيدٍ مَغْلُوبِينَ عَلَى أَمْرِهِمْ، أَوْ كَانَتْ ذَلِكَ الْقُوَى قَبِيلَةً تَغْزُو الْقَبَائِلَ الَّتِي حَوْلَهَا فَتُسَلِّطَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَجْسَادِهِمْ، فَيَتَحَوَّلُونَ بَيْنَ عَشِيَّةٍ وَضُحَاهَا إِلَى عَبِيدٍ وَمِغَانِمٍ، وَحَتَّى لَوْ كَانَتْ الْقُوَى زَعِيمًا فَسَوْفَ يَسْتَعْلِ بِسُلْطَانِهِ مَنْ كَانَتْ حَوْلَهُ مِنَ الضَّعْفَاءِ، فَالْقُوَّةُ كَانَتْ أَدَاةً لِلظُّلْمِ وَالعُدْوَانِ بَلْ إِلَهُ يُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

### بيان الموضوع:

بِرغم ما أودعه الله في الإنسان من فطرة التراحم والتعاطف والتعاون، والتآزر، والعفو، والكرم والايثار، والاحسان وكثير من الشيم في النفس البشرية. وبرغم تجربة الإنسان عبر مئات السنين، واستخلاصه القوانين لسدِّ نواقص المجتمع، وتكوين الدولة ونظمها، اقتصادياً وسياسياً، واجتماعياً وسكانياً، رغم هذين العاملين (الفطري، والتجربي) لم يستطع الإنسان وضع نظام تكافلي اجتماعي كامل لحل هذه الكوارث الاجتماعية، فالي الآن ونحن في القرن الواحد والعشرين، نلاحظ الكثير من الازمات، التي تعاني منها المجتمعات بسبب فقدان النظام التكافلي الصحيح الذي يعتمد على أسس رصينة ومحكمة، والسبب في عدم وصول الإنسان الى وضع ذلك النظام يعود الى اسباب

كثيرة، أهمها عدم وجود العامل التربوي الصحيح لزرع روح التكافل الاجتماعي في نفوس الناس من جهة، وقصور الانسان عن أدراك الابعاد الأساسية لطبيعة النفس البشرية ولهذا، فهو عاجز عن وضع نظام كامل من جميع الجهات للتكافل الاجتماعي، بيد أننا حاولنا في هذه الدراسة عرض النظرية الإسلامية في التكامل الاجتماعي بأسسها وآلياتها، مقارنة بينها وبين النظام التكاملي في الأنظمة والقوانين الوضعية.

### سبب اختيار الموضوع:

كان السبب في اختيار هذا الموضوع، هو تشتت المادة المبحوث عنها في مصادرنا الدينية والفقهية والأخلاقية وغيرها، فرأينا من اللازم جمع هذه المادة المشتتة في أمهات الكتب والمصادر، وجعلها على شكل دراسة أولية مختصرة؛ لإبراز صورة واضحة عن مفهوم التكامل الاجتماعي في الإسلام، ومن ثم مقارنته بنظام التكامل الاجتماعي في الأنظمة والقوانين الوضعية، ليتضح بذلك عامل العدالة الاجتماعية في الإسلام، وحرص النظام الإسلامي على حضور هذا العامل في كل تشريعاته وتقنيناته، وأنه سبق كل الأنظمة والقوانين على مختلف الأصعدة، بل أن الأنظمة الوضعية بمختلف صنوفها مدينة للشريعة الإسلامية، التي وضعت أنامل أصابعها على كثير من الاكتشافات والاختراعات ليست على مستوى الاجتماع فقط، بل على كل المستويات والأصعدة.

### أهمية البحث والغرض منه:

عالجت الشريعة الإسلامية وبشكل دقيق، هذا الموضوع ووضعت نظاماً تكافلياً دقيقاً مترابطاً بكل فصوله وجوانبه، كفيلاً لحل جميع المشاكل والازمات، التي تحول دون وصول المجتمع الى حالة التكامل، والانسجام بين مصالح الفرد والمجتمع، فيكون الفرد له حماية بكل ادوار حياته وحالاته الاجتماعية، سواء كان ذلك في الظروف الطبيعية أو الطارئة، والمجتمع له حرمة وقدسيتها ممتنعاً عن انتهاكات الأفراد له. فأيجاد المجتمع الفاضل والافراد الصالحين من أسمى غايات الاسلام واهدافه، هذه الغاية متجلية في تعاليمه ونظرياته وتطبيقاته في جانب التكافل

الاجتماعي، ومن هذا المنطلق تُستظهر أهمية بحث هذا الموضوع وبذل الجهد الكثير لاجل ذلك.

### أسلوب البحث:

اعتمدنا في تدوين هذه الرسالة على الأسلوب الاستقرائي التوسعي التحليلي المقارن بين ما جاءت به النظرية الإسلامية بخصوص التكافل الاجتماعي وبين ما جاءت به النظرية والقوانين الوضعية، حيث قمنا بجمع وإخضاع ما ورد حولها من الآيات والروايات، ومضافاً إلى جمع أكبر قدر مما ممن كتب عنها من قبل علماء المسلمين قديماً وحديثاً، للدراسة والتحليل، حيث كان ذلك يتطلب منا بذل جهداً كبيراً؛ وذلك لعدم اجتماع مادتها تحت عنوان واحد في مصنفات ودراسات علماء المسلمين، بل كانت مبعثرة بين طيات أبحاثهم ودراساتهم الدينية، وهو ما دعى بنا إلى مراجعة المكتبات العامة والتخصصية، مضافاً إلى العمل باستشارة ذوي الاختصاص في هذا المجال وبعض أساتذتنا في السطوح العالية، ومراجعة ما كتب عنها في الدوريات والرسائل والأطروحات الجامعية؛ ومراجعة الشبكة المعلوماتية العالمية (الانترنت)؛ للوقوف على أكبر قدر ممكن حول هذه المسألة، لتكون بذلك قد ساهمنا في توضيح الرؤية والنظرية الإسلامية بما يتعلق بالتكافل الاجتماعي.

### السؤال الأصلي والاستئلة الفرعية:

- أولاً: ماهي النظرية الاسلامية في التكافل الاجتماعي؟
- ثانياً: ماهي معالم هذه النظرية، وماهي الادلة من القرآن الكريم والسنة النبوية عليها؟
- ثالثاً: ماهي الاسس المعتمدة لتطبيق هذه النظرية الاسلامية والآليات التي يعتمدها نظام الضمان أو التكافل الاجتماعي في الاسلام؟
- رابعاً: ماهي الفروق الاساسية بينها وبين نظام الضمان الاجتماعي في القوانين الوضعية؟
- خامساً: ماهي النتائج المستخلصة من المقارنة بين التكافل الاجتماعي في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية؟

## المشاكل والصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث:

إن بحث التكافل الاجتماعي في الاسلام ومميزاته عن النظريات الاخرى، فيه عقبات كثيرة وعديدة، لا بد من تذييلها للوصول الي بحث يستوفي الغرض، ومن اهم هذه العقبات تشتت مادة الموضوع وتوزعها بين كثير من ابواب المعرفة الاسلامية كالفقه والعقائد، والاخلاق والتفسير والحديث والسيرة والتاريخ وغيرها، هذا من جهة ووجهة اخرى ان موضوع التكافل الاجتماعي في الاسلام، عُرض في تلك الابواب المعرفية كمصاديق ولم يُبحث كنظريات اسلامية حول التكافل الاجتماعي، حتى يُمكن مقارنتها مع النظريات والقوانين في التكافل الاجتماعي المدني، وإن كان وجود هذا القانون المدني للتكافل الاجتماعي مديناً الى الاسلام لسبق الاسلام الي وضع تلك القوانين، في التكافل، وتنبية العقول اليها لكن مع ذلك هناك اختلافات جوهرية بين النظامين لا بد من بيانها وتسلط الضوء عليها، والتي من اهمها تخلي النظام التكافلي الاجتماعي المدني، عن البعد الروحي التربوي والبعد الالهي في تشريع قوانينه، إضافة الى امكانية تقنين استغلال القوي الضعيف وهدر حقوقه، وتوفير الحماية القانونية للمستغل مع قدرة المستغلين عن التخلص من التبعات القانونية، وبأساليب متعددة لخلوهم من العامل التربوي الروحي.

ولهذه الاسباب نرى أزمات اجتماعية كثيرة مستحكمة هنا وهناك بل حتى في الربوع الاسلامية، بسبب هجرها لتعاليم الاسلام وسيادة الجهل، وضعف البعد الروحي عند المسلمين وابتعادهم عن الاسلام جوهرًا وروحًا، أدى الى ما نحن عليه الآن من أزمات اجتماعية خطيرة. ان اجتماع هذه الاسباب يعكس اهمية هذا البحث الذي نحن بصدد.

## السابقة الدراسية:

لا شك أن موضوع التكامل الاجتماعي قد بُحث من قبل الكثير من الباحثين إلا أن الملاحظ في هذه البحوث أنها كانت بحوثاً جزئية لا تتناول بحث التكافل الاجتماعي بجوانبه المتعددة، والتي منها الأسس والآليات إلا في القليل النادر من البحوث وضمن إشارات عابرة، وليست بحوث مستقلة، أو أنها بُحثت ضمن موضوع الاقتصاد الإسلامي؛ ولذلك فهي لا تفي ببيان الرؤية الإسلامية في موضوع التكافل الاجتماعي، إضافة إلى ذلك كل من حاول البحث في هذا

الموضع، كان بحثه بعنوان الضمان الاجتماعي، ولم يبحث بعنوان التكافل الاجتماعي الذي يتدرج تحته عنوان الضمان الاجتماعي؛ إذ الضمان الاجتماعي يطلق على الجانب الإلزامي والقانوني، الذي يتكفل به الدولة، أو بعض الجهات القانونية، بينما التكافل الاجتماعي في الإسلام نظام عام وشامل لا تنحصر المسؤولية فيه على عاتق الدولة فحسب، بل يعم جميع الأفراد والمكلفين، بأسعاف أهل الحاجة والمسكنة؛ ولذلك شملت هذه الدراسة كل من الضمان الاجتماعي باعتباره نظام قانوني، والتكافل الاجتماعي بكل أقسامه.

### الجديد في البحث:

يبرز هذا البحث في بعض مضامينه والأفكار المعروضة فيه، لوناً من ألوان الحداثة في طريقة استعراض المادة، واستكشاف بعض الفروع والمسائل التي لا توجد في بقية الكتب التي تناولت بحث التكافل الاجتماعي، أمثال استظهار أسس تنطلق منها الرؤية الإسلامية في التكافل الاجتماعي، وإن كان قد أشير إليها في المصادر الإسلامية، إلا أنها إشارة ضمن مصاديق مبعثرة من هنا وهناك، فحرصنا على جمعها وإستظهارها من الأدلة والمصادر المهمة، لتكون أساساً تنطلق منه الرؤية الإسلامية في التكافل الاجتماعي، إضافة إلى ذلك حاولنا ذكر طرق تمويل نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام، وجمعها تحت عنوان الآليات، ثم تقسيمها إلى إلزامية وغير إلزامية تبعاً لأدلة تشريعها الأولية، ومقارنتها بأسس وآليات نظام التكافل الاجتماعي في الأنظمة والقوانين الوضعية.

### خطة البحث:

فقد جعلنا هذه الدراسة المختصرة - عدا المقدمة والخاتمة - في باين، تعرّضنا فيهما إلى موضوع البحث الذي هو عبارة عن التكافل الاجتماعي، بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، وقد جعلنا الباب الأول يتضمن ثلاثة فصول استعرضنا في الفصل الأول، تعريف التكافل لغةً واصطلاحاً، كما بيّنا أقسام التكافل الاجتماعي، وبيان الفرق بينه وبين الضمان الاجتماعي في الأنظمة والقوانين الوضعية، وفي الفصل الثاني من هذا الباب تناولنا تعريف الشريعة والقانون



وبيان الفارق الاساسي بين الشريعة والقانون، وفي الفصل الثالث، استعرضنا الجانب التاريخي للتكافل الاجتماعي عند الامم والاقوام السابقة.

وأما الباب الثاني من هذه الرسالة فقد جعلناه في أربعة فصول، ذكرنا في الفصل الاول منه، أسس التكافل الاجتماعي في الاسلام كما استعرضنا في الفصل الثاني آليات التكافل الاجتماعي في الاسلام.

وأما الفصل الثالث فقد خُصص لدراسة التكافل الاجتماعي في الانظمة والقوانين الوضعية، استعرضنا فيه ثلاثة بحوث الاول منها في تحديد مفهوم المجتمع، والثاني في بيان معنى الضمان الاجتماعي عند الانظمة الوضعية والمبحث الثالث في تاريخ الاعلان عن الضمان الاجتماعي في الانظمة والقوانين الوضعية.

وأما الفصل الرابع، فقد حاولنا فيه المقارنة بين التكافل الاجتماعي في الاسلام، والتكافل الاجتماعي في القوانين الوضعية فجعلنا البحث فيه يتضمن مبحثين الاول في المقارنة بين أسس التكافل الاجتماعي في الاسلام واسس التكافل الاجتماعي في القوانين الوضعية.

والمبحث الثاني: استعرضنا فيه المقارنة بين آليات التكافل الاجتماعي في الاسلام وآليات التكافل الاجتماعي في القوانين الوضعية.

نعم هذه الرسالة ليست بصدد جمع كل ما جاء في الشريعة الاسلامية، مرتباً بنظام التكافل الاجتماعي، وإنما هي بحوث من حيث بيان النظرية الاسلامية في التكافل الاجتماعي وابرار بعض تطبيقاتها ومقارنة ذلك بما هو موجود في النظم الاخرى الوضعية، سائلين المولى أن نكون قد وفقنا لابرار ذلك في بحثنا هذا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى كل اساتذتنا، ومن أنتفعنا بتوجيهاته، داعين لهم بالتوفيق والسداد وللماضين من فقهاءنا بالرحمة والرضوان وعلى محمد وآله الطيبين الطاهرين بالصلاة والسلام والحمد لله رب العالمين.

# الباب الأول

## بحوث تمهيدية

وفيه ثلاثة فصول:

❖ الفصل الأول: التكافل الاجتماعي في نظر الدين الإسلامي

❖ الفصل الثاني: الشريعة والقانون والفرق بينهما

❖ الفصل الثالث: تاريخ الضمان الاجتماعي (التكافل الاجتماعي)

# الفصل الأول

## التكافل الاجتماعي

وفيه أربعة مباحث:

❖ المبحث الأول: حقيقة التكافل الاجتماعي

الف- تعريف التكافل لغة

ب- تعريف التكافل اصطلاحاً

❖ المبحث الثاني: التكافل الاجتماعي في النظر الإسلامي

❖ المبحث الثالث: أقسام التكافل الاجتماعي

القسم الأول: التكافل الاجتماعي المادي

القسم الثاني: التكافل الاجتماعي المعنوي

❖ المبحث الرابع: الفرق بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي

## المبحث الأول: تعريف التكافل الاجتماعي

### الف- التكافل لغة:

قال ابن فارس: (الكاف والفاء واللام) أصل صحيح يدلُّ على تضمُّن الشيء للشيء، ومن هذا الباب الكفيل والضامن تقول: كَفَلَ كَفَالَةً، والكافل هو الذي يكفلُ إنساناً يعوله، قال الله تعالى<sup>(١)</sup> ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾<sup>(٢)</sup>.

وفي الحديث: «أنا وكافلُ اليتيم كهاتين في الجنة» إشارة الى الاصبعين السبابة والوسطى، والكافل لليتيم: القائم بأمره المربي له<sup>(٣)</sup>.

وقال في المصباح: الكفيل الضامن و(الكافل) هو الذي يعولُ إنساناً وينفقُ عليه<sup>(٤)</sup>. فالتكافل لغة: عبارة عن تبادل الاعالة والنفقة والمعونة بين أفراد المجتمع.

### ب: التكافل اصطلاحاً:

(عبارة عن تساند المجتمع افراده وجماعته، بحيث لا تطغى مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، ولا تذوب مصلحة الفرد في مصلحة الجماعة، وإنما يبقى للفرد كيانه وأبداعه، وللجماعة هيئتها وسيطرتها فيعيش الافراد في كفالة الجماعة، كما تكون الجماعة متلاقية في مصالح الآحاد ودفع الضرر عنهم)<sup>(٥)</sup> وهذا التعريف وان كان غير واف بالمطلوب الا انه يعطي رؤية ولو اجمالية عن مفهوم التكافل بالمعنى الاصطلاحي.

(١) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، مادة (كفل).

(٢) آل عمران / ٣٧.

(٣) الطريحي، فخر الدين بن محمد، فخر الدين، مجمع البحرين، ج ٥، ب ما أوله كاف.

(٤) الفيومي، أحمد بن محم المصباح المنير، مادة (كفل).

(٥) الخياط، د. عبد العزيز، المجتمع المتكافل، ص ٦١.

## المبحث الثاني: التكافل الاجتماعي في النظر الإسلامي

إنّ نظام التكافل الاجتماعي في الاسلام، بكلا قسميه المادي والمعنوي بالاضافة الى كونه نظاماً للقضاء على الحاجة، وحماية الانسان من العوز والفاقة، فإنه يسعى بالدرجة الاولى، الى تعميق مبدأ الاخوة الاسلامية، وتحصين المعتقد الديني لدى الافراد والجماعات، وبالتالي إقامة مجتمع متكافل ومتضامن يشدُّ بعضُهُ البعض الآخر قال تعالى: ﴿انما المؤمنون اخوة﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾<sup>(٢)</sup> ومن هنا اعتبر الاسلام مبدأ التكافل الاجتماعي، جزءاً من العقيدة الاسلامية وجعل الالتزام بأحكامه واجباً دينياً واجتماعياً في آن واحد، قال عزوجل: ﴿الذين إن مكناهم في الأرض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور﴾<sup>(٣)</sup>.

والزكاة هي الركن الاساسي، الذي يعتمد عليه مبدأ التكافل الاجتماعي في الاسلام، فهي بالاضافة الى كونها عبادة شرعية، تعتبر فريضة اجتماعية، تهدف بالدرجة الاولى، الى القضاء على حالات الفقر، وإزالة العوز والحاجة، ولاهيتها وخطورة شأنها قرنها القرآن الكريم بالصلاة في عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة﴾<sup>(٥)</sup>. وهناك آيات عديدة قرن القرآن الكريم فيها بين الصلاة والزكاة، لبيان بذلك مدى أهمية هذه الفريضة الاجتماعية.

وكذلك السنة: فقد وردت فيها ادلة كثيرة وعديدة تبين أهمية هذه الفريضة: فعن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام أنهما قالوا: «فرض الله الزكاة مع الصلاة»<sup>(٦)</sup>.

(١) الحجرات / ١٠.

(٢) المائدة / ٢.

(٣) الحج / ٤١.

(٤) البقرة / ٤٣.

(٥) الانبياء / ٧٣.

(٦) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، الباب الاول، ح ٨ ص ١٣.

قال صاحب الحدائق: الظاهر من المعية المقارنة في الرتبة كما يشعر به الحديث الآتي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن الله عز وجل قرن الزكاة بالصلاة فقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾»<sup>(۱)</sup>.

فمن أقام الصلاة ولم يؤت الزكاة لم يقيم الصلاة»<sup>(۲)</sup>.

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في كلام له: «تعاهدوا أمر الصلاة وحافظوا عليها - إلى أن قال: ثم إن الزكاة جعلت مع الصلاة قرباناً لأهل الاسلام، فمن أعطاها طيب النفس بها فإنها تجعل له كفارة من النار وحجاباً ووقايةً، فلا يتبعنها أحد نفسه، ولا يكثرن عليها لهفه، وإن من أعطاها غير طيب النفس بها يرجو بها ما هو أفضل منها، فهو جاهل بالسنة، مغبون بالأجر، ضال العمل، طويل الندم»<sup>(۳)</sup>. أذن فالزكاة ركن أساسي من أركان نظام التكافل الاجتماعي في الاسلام. «ذلك النظام الذي لم يعرفه الغرب الا في دائرة ضيقة، وهي دائرة التكافل المعيشي بمساعدة الفئات العاجزة والفقيرة، وعرفه الاسلام في دائرة اعمق وافصح بحيث يشمل جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية»<sup>(۴)</sup>.

بل واعتبره الاسلام جزءاً من العقيدة الاسلامية، «وجعله فريضة يجب على المسلمين كفاية كفاية بعضهم لبعض، وجعل من هذه الكفالة فريضة على المسلم في حدود ظروفه وإمكاناته، يجب عليه أن يؤديها على أي حال من الاحوال، كما يؤدي سائر فرائضه»<sup>(۵)</sup>.

(۱) البقرة / ۴۳.

(۲) البحراني، الحدائق الناظرة، ج ۱۲، ص ۴.

(۳) العاملی، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ۹، اب ۱، ح ۱۵.

(۴) القرضاوي، يوسف، كتاب الزكاة، ج ۲، ص ۸۸.

(۵) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ص ۶۶۲.

## المبحث الثالث: أقسام التكافل الاجتماعي

### القسم الأول: التكافل الاجتماعي المادي وهو على نوعين:

#### ١- التكافل الاجتماعي المادي الالزامي:

يُقصد به التكافل الذي يقوم على اساس قانوني، أو شرعي، وكلاهما يُلزمان الافراد أو المجتمع، بالالتزام بأخراج بعض الضرائب المالية لغرض توزيعها لمن هو بحاجة الى الاعانة، وفي هذه الصورة تكون الدولة هي المسؤولة بشكل مباشر بتوزيعها بصورة عادلة على مستحقيها ضمن الاطار القانوني أو الشرعي.

اما من الجهة القانونية: فباعتبار ان الدولة هي الجهة المخولة في تطبيق القوانين الخاصة.

واما من الجهة الشرعية: فباعتبار ان الدولة «بوصفها الأمانة على تطبيق احكام الاسلام، والقادرة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، مسؤولة عن أمانتها، ومخولة حقاً إكراه كل فرد على اداء واجباته الشرعية، وامثال التكاليف التي كلفه الله بها، فكما يكون لها حق إكراه المسلمين على الخروج الى الجهاد لدى وجوبه عليهم، كذلك لها حق إكراههم على القيام بواجباتهم في كفالة العاجزين إذا امتنعوا عن القيام بها، وبموجب هذا الحق يتاح لها أن تضمن حياة العاجزين وكالة عن المسلمين، وتفرض عليهم في حدود صلاحياتها مد هذا الضمان بالقدر الكافي من المال الذي يجعلهم قد أدوا الفريضة وأمثلوا أمر الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

للتكافل الاجتماعي في الاسلام، رؤية شمولية واسعة تبدأ من كفالة الانسان، نفسه واعالتها الى كفالة أقرب الناس اليه كالزوجة والاباء والاولاد، إنتهاءً بلزوم أعالة ما يملكه الانسان من أرواح محترمة كالبهائم والحيوانات، وقد عدَّ البعض الأسباب الشرعية للزوم الانفاق بثلاثة اسباب الاول: الملك والثاني: النسب والثالث: الزواج.

«فالانفاق على الملك مثاله الإنفاق على العبد المملوك، أو الحيوان المملوك أو الاشياء

(١) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ص ٦٦٢.

المملوكة الاخرى لصيانتها واصلاحها، والانفاق الشرعي كما عرفه الفقهاء: هو الادرار على المنفق عليه بما فيه بقاؤه ونفقه أي بما يدفع عنه المرض ويقويه على العبادة والعمل، من غذاء ودواء وكساء وسكن وزواج (الحوائج الاصلية) بدون اسراف ولا تقتير، فإن نظام النفقات ونظام الزكاة ونظام الموارث وغيرها انظمة متكاملة في الاسلام، إذ لا يفهم نظام تمام الفهم الا بفهم صلاته بالانظمة الاخرى، فالزكاة مثلاً لا يجوز ان يدفعها لمن يجب عليه نفقتهم كولد أو والد أو زوجة، والقريب الوارث قد يتحمل النفقة على قريبه لأن الغنم بالغرم وهكذا، وفي النفقة فضلاً عن معنى المسؤولية - معنى التكافل، فإذا افتقر الاب وجبت النفقة على ابنه الغني، وإذا افتقر الابن وجبت نفقته على ابيه الغني، والنفقة قد تكون من القريب الموسر على قريبه المعسر، وقد لا يشترط الاعسار فيمن يستحق النفقة كالزوجة»<sup>(١)</sup>. وتفصيل ذلك يأتي في الاقسام التالية:

#### الف: التكافل الاجتماعي الشخصي أو (الفردية):

ويقصد به قيام الانسان بعلولة نفسه وكفالتها، بأن يوفر ما يتقوت به من طعام وشراب وكساء وغيره، وهي مسؤولية فردية يقوم بها الانسان بنفسه، وقد تعرض العلماء الى هذا النوع من الإعانة في كتبهم الفقهية، قال في الحدائق في بحث نفقة الاقارب: «الاول: المفهوم من كلام الاصحاب ان نفقة الانسان على نفسه مقدّمة على غيره، من زوجة وغيرها من الاباء والاولاد، بل على جميع الحقوق من الديون وغيرها ولا اشكال فيه»<sup>(٢)</sup>، وكذا قاله في رياض المسائل: «ونفقة الانسان على نفسه مقدّمة على نفقة الزوجة»<sup>(٣)</sup>.

وفي الحديث النبوي: «ان رجلاً جاء الى النبي ﷺ فقال: معي دينار قال ﷺ: انفق على نفسك، قال معي آخر قال: انفق على ولدك، قال معي آخر: فقال ﷺ: انفق على اهلك»<sup>(٤)</sup>.

إذاً من الواجب اللازم على الانسان، ان ينفق بالدرجة الاولى على نفسه، ليقوم بكفالتها من الحاجة والعوز، وهذا الحكم انما يكون لازماً على الفرد فيما اذا كان قادراً من الناحية الذاتية القيام بذلك، والا تنتقل المسؤولية الى المجتمع الذي يعيش فيه، أو الى الدولة والحاكم الشرعي

(١) محمد المبارك، نظام الإسلام الاقتصادي مبادئ وقواعد عامة، ص ١٣٨.

(٢) البحراني، الحدائق الناظرة، ج ٢٥، ص ١٣٠.

(٣) الطباطبائي، سيد علي، رياض المسائل، ج ١٢، ص ١٧٧.

(٤) البيهقي، محمد بن الحسين، سنن البيهقي، ج ٧، ص ٤٦٦.



أو القانوني في توفير العيش له.

ب. التكافل الاجتماعي الأسري

يُلزم الإسلام الإنسان بكفالة زوجته، بكل ماتحتاجه في حياتها الاجتماعية من شؤون، وقد اجمع علماء المسلمين على وجوب ولزوم النفقة على الزوجة التي عُقد عليها بالعقد الدائم، وهو ما يحتم على الزوج الانفاق عليها مادامت هي زوجته، بل حتى في حالات الطلاق ورد التفصيل في كلمات الفقهاء والعلماء في لزوم الانفاق في بعض حالات الطلاق التي تُعتبر الزوجة لازالت تحت الكفالة.

قال السيد الخوئي قدس سره: «تجب نفقة الزوجة الدائمة على الزوج وهي الاطعام، والكسوة والسكنى والفراش والغطاء وآلة التنظيف وسائر ماتحتاج إليه بحسب حالها، وإن كانت هذه الزوجة ذمية أو أمة أو صغيرة، فإن طلقها رجعيًا بقيت لها النفقة، فإن طلقت بائناً، أو مات الزوج فلانفقة لها مع عدم الحمل، واما مع الحمل فتجب في الطلاق دون الموت»<sup>(١)</sup>.

وقد استدل العلماء على هذا القسم من التكافل والذي يعبر عنه في كلماتهم (قدّست أسرارهم) بوجوب الانفاق على الزوجة بعدة أدلة:

١- القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي آية اخرى قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا انْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، هذه مجموعة من الآيات القرآنية استدلت بها الفقهاء على وجوب ولزوم النفقة على الزوجة، وهي تُشير بشكل واضح الى الرؤية التكافلية في الاسلام، ومدى حرص الاسلام في بناء الاسرة ونشر

(١) الخوئي، أبو القاسم، أبو القاسم، منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٣١٢.

(٢) البقرة / ٢٣٣.

(٣) الطلاق / ٧.

(٤) النساء / ٣٤.

روح التكافل بين الزوج وزوجته.

## ٢- السنة النبوية:

وأما ما استدل به العلماء على لزوم اعالة الزوجة من السنة النبوية فتوافف عديدة من الروايات نذكر بعضاً منها:

الرواية الأولى: ماورد في مسند أحمد بن حنبل «ان هنداً امرأة أبي سفيان جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت: إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذ منه سرّاً وهو لا يعلم، فهل علي في ذلك شيء؟ قال ﷺ: خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف»<sup>(١)</sup>.

الرواية الثانية: عن أبي بصير - يعني المرادي - قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها ويطعمها ما يقيم صلبها كان حقاً على الامام أن يفرق بينهما<sup>(٢)</sup>، وهذه الرواية تشير الى دور الامام أو الحاكم الشرعي، في الزام الزوج في حالة عدم قيامه بكفالتها على وجوب الانفاق وإعالة الزوجة مادامت هي زوجته ملتزمة بشرائط الزواج، وفي حال عدم قيامه بالاعالة فللامام أو الحاكم - ان يفرق بينهما ويلزم الزوج بالطلاق، مادام الزوج لم يَقم بواجبه.

الرواية الثالثة: عن أبي عبدالله عليه السلام قال: جاءت امرأة الى النبي ﷺ فسألته عن حق الزوج على المرأة فخبّرها ثم قالت: فما حقها عليه؟ قال: يكسوها من العري ويطعمها من الجوع، وإذا أذتت غفر لها قلت: فليس لها عليه شيء غير هذا؟ قال: لا<sup>(٣)</sup>.

وجاء في رسالة الحقوق للأمام زين العابدين عليه السلام: «وحق الزوجة أن تعلم أن الله عزوجل جعلها لك سكناً وأنساً، وتعلم أن ذلك نعمة من الله تعالى عليك فتكرمها، وترفق بها، وإن كان حقك عليها أوجب فإن لها عليك أن ترحمها لأنها اسيرك وتطعمها وتكسوها فاذا جهلت غفوت

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد ج ٦، ص ٥٠، صحيح البخاري، ج ٧، ص ٨٥، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٣٨، ح ٧، سنن الترمذي، ج ٢، ص ١٥٩.

(٢) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٢١، ب وجوب نفقة الزوجة الدائمة، ج ٢، ص ٥٠٩.

(٣) نفس المصدر السابق، ح ٨، ص ٥١١.

عنها»<sup>(١)</sup>.

هذه النصوص التي ذُكرت سواءً كانت من القرآن الكريم أو السنة الشريفة تُعطي صورة واضحة عن مبدأ التكافل الاجتماعي في الاسلام، بين الزوج والزوجة وتبين مدى اهتمام الشريعة الاسلامية المقدسة بكفالة الزوجة واعالتها، بل جعل حقها مقدماً على جميع النفقات الواجبة على الانسان.

قال في المسالك: «ونفقة الزوجة مقدّمة على الاقارب، فما فضل عن قوته صرفه إليها، ثم لا يدفع الى الاقارب الا ما فضل عن واجب نفقة الزوجة»<sup>(٢)</sup>. وهو ما يدل على حرص الاسلام على تطبيق مبدأ التكافل بشكل عملي.

وكل هذه التشريعات لوحظ فيها الجانب الاجتماعي لاهميته ولما له من علاقة وثيقة في ترابط الاجتماع وتماسكه، والعائلة هي الاساس الذي ينشأ منه مجتمع متكافل متعاون ومتآزر يشد بعضه البعض الآخر.

### ج: التكافل الاجتماعي النسبي

اوجب الاسلام على الانسان نوعاً آخر من التكافل وهو التكافل النسبي، ويقصد به: التكافل بين الفرد وآبائه وابنائهم، إذ اوجب الاسلام على الانسان، أن ينفق على آبائه وأولاده، في حالات عجزهم وعدم قدرتهم على كفالة انفسهم، وقد تناول العلماء هذه المسألة من الناحية الفقهية، وذكروها في كتبهم وبحوثهم الفقهية أيضاً:

قال في رياض المسائل: «وأما القرابة فالنفقة على الأبوين والأولاد لازمة بأجماع الامة، والنصوص بها مستفيضة بل كادت تكون متواترة»<sup>(٣)</sup>.

ففي الرواية عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت من الذي أجبر على نفقته؟ قال الامام الصادق عليه السلام: الوالدان والولد والزوجة والوارث الصغير»<sup>(٤)</sup>.

(١) نقلاً عن القبانجي، حسن، رسالة الحقوق، ج ١، ص ٥١٧.

(٢) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، المسالك الأفهام، ج ٨، ص ٤٨١.

(٣) الطباطبائي، علي بن محمد. رياض المسائل، ج ١٠٢، ص ١٧٩.

(٤) العامل، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٢١، ب ١ من أبواب النفقات، ح ٩.

وفي رواية اخرى عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام قال: خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً، الاب والام والولد والمملوك والمرأة وذلك أنهم عياله لازمون له»<sup>(١)</sup>.

فقد أشارت هذه الرواية الى ان المسؤولية في اعالة هذه الاصناف التي ذكرتها الرواية، ليست من شأن الامام أو الحاكم، بل هي مسئولية الفرد الذي تربطهم به رابطة الابوة أو البنوة أو الزوجية أو غيرها، ولذا عللت الرواية بأنهم عياله لازمون له، فالواجب عليه القيام بكفالتهم من جميع ما يحتاجونه في حياتهم الاجتماعية، وكل ذلك مشروطاً بالقدرة والاستطاعة على الأعالة والكفالة.

## ٢- التكافل الاجتماعي المادي الاختياري:

ويُقصَدُ به التكافل الذي يقوم على أساس فكرة الاحسان الاختياري، وهي غريزة فطرية جُبل عليها البشر «فقد اوجدت الطبيعة عدة وسائل طبيعية للضمان والتكافل بين افراد البشر، تتمثل في عواطف الابوة والامومة والحب الفردي والعائلي، والجماعي وصلة الرحم والقربي وحب الخير والاحسان، وهي غرائز طبيعية، لا يستطيع الانسان التحلل منها في الاحوال الاعتيادية، وهي تدفع بالأزواج والامهات، والأرحام والاقارب على التفاني والايثار والتعاون، والتسابق من أجل ضمان العيش لبعضهم البعض، لا سيما عند عدم القدرة على العمل، وان هذه الغرائز ذاتها كانت الاساس في تكوين العوائل والقبائل والجماعات المختلفة، وتماسك الروابط بين الافراد على مختلف الصعد»<sup>(٢)</sup>. وهذا القسم من التكافل يُعبر عن المسؤولية الاخلاقية والوجدانية بين افراد البشر، وهي مسئولية تتفاوت من مجتمع لآخر بحسب الغرائز الفطرية التي جُبل عليها الانسان.

(١)- الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٠، ح ٥٢.

(٢) السعيد صادق مهدي، الضمان الاجتماعي في الإسلام، ص ١٦٧.

## القسم الثاني: التكافل الاجتماعي المعنوي

تمهيد:

يُعد مدلول التكافل الاجتماعي في الإسلام مدلولاً واسعاً وشاملاً، بحيث يشمل جميع مظاهر الحياة الاجتماعية سواءً كانت مادية أو معنوية، فهو نظامٌ لتربية روح الفرد وضميره، وشخصيته وسلوكه الاجتماعي، كما وأنه نظامٌ لتكوين الأسرة وتنظيمها وتكافلها، ونظامٌ للعلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات التي تربط الفرد بالدولة، وفي النهاية هو نظامٌ للمعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية التي تسود المجتمع الإسلامي، ولذلك فإن المظاهر المادية التي يشير إليها نظام التكافل الاجتماعي، تتضائل أمام هذا المدلول الإسلامي الشامل والعام للتكافل الاجتماعي بكل أقسامه، ومن هنا فقد وضع الإسلام أسساً روحية ومعنوية، وأخرى مادية لاقامة مفهوم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وبالتالي بناء هذا المفهوم العام والشامل على قواعد رصينة ومثينة.

ولعل من أبرز هذه الأسس وأهمها، أساس التعاون على البر والتقوى كما ورد في قوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان﴾<sup>(١)</sup>، وكذلك أساس الأخوة اليمانية التي أشار إليها قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون أخوة﴾<sup>(٢)</sup>.

فقد ربط الإسلام الإيمان، بأستعمار حقوق الأخ كما رتب على رابطة الأخوة الحب، فلا يؤمن الإنسان المسلم، ولا ينجو بإيمانه ما لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ولو على مستوى النصيحة، ففي الرواية عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى ﴿وقولوا للناس حسناً﴾<sup>(٣)</sup> قال: «قولوا للناس احسن ما تحبون ان يقال لكم»<sup>(٤)</sup>، وقد جعل الإسلام العدل وحفظ الحقوق من قيم الدين الأساسية بل ندب الى عدم الاقتصار على العدل: وهو احقاق الحق أو إعطاء كل ذي حق حقه من دون ظلم، وانما الارتقاء الى الاحسان وهو التنازل له عن بعض الحقوق، ومن الاسس الروحية

(١) المائدة / ٢.

(٢) الحجرات / ١٠.

(٣) البقرة / ٨٣.

(٤) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ب وجوب نصيحة المسلم، ج ١٦، ص ٣٤١.

الآخري أيضاً الايثار: وهو عكس الأنانية والأيثار تقديم الآخر على النفس، من أجل اشاعة جو العفو والرحمة، وهو من الاهداف التي جاءت من أجلها الشريعة الاسلامية، قال تعالى: ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾<sup>(١)</sup>. وستعرض لهذه الأسس بشكل تفصيلي في الباب الثاني من هذا البحث.

### الف- التكافل الاجتماعي في باب قضاء حوائج المؤمنين والاهتمام بأمور المسلمين:

فقد اعتبره الاسلام من المفاهيم التي تساهم ببناء مجتمع متكافل ومتعاون، على اساس ان «المؤمن اخو المؤمن كالجسد الواحد، إن اشتكى شيء منه وجد ألم ذلك في سائر جسده»<sup>(٢)</sup> ولذا اعتبر الاسلام، أن من لا يهتم أمر المسلمين فإنه ليس بمسلم، وقد وردت في هذا الباب عدة من النصوص والروايات تشير إلى هذا المفهوم الاسلامي الهام.

الرواية الاولى: عن أبي عبدالله (عليه السلام) أنه قال: «إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم، ومن سمع رجلاً ينادي «يا للمسلمين» فلم يجبه فليس بمسلم»<sup>(٣)</sup>.

الرواية الثانية: عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله (عليه السلام): تناقسوا في المعروف لأخوانكم، وكونوا من أهله فإن للجنة باباً يُقال له المعروف، لا يدخله إلا من اصطنع المعروف في الحياة الدنيا، فإن العبد يمشي في حاجة أخيه المؤمن، فيوكل الله عز وجل به ملكين واحداً عن يمينه وآخر عن شماله ليستغفرون له ربّه،<sup>(٤)</sup> ويدعون بقضاء حاجته، والله لرسول الله (صلى الله عليه وآله) أسرُّ بقضاء حاجة المؤمن، اذا وصلت اليه من صاحب الحاجة»<sup>(٥)</sup>.

الرواية الثالثة: عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «من سعى في حاجة أخيه المسلم فاجتهد فيها، فأجرى الله على يديه قضاءها، كتب الله له حجة وعمرة، واعتكاف شهرين في المسجد

(١) الحشر / ٩.

(٢) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ج ٢، ح ٤، ص ١٧٣.

(٣) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج ٧١، ح ١٢٠، ص ٣٢٩.

(٤) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ج ٢، ح ١٠، ص ٢٠٣.

(٥) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ج ٢، ح ١٠، ص ٢٠٣.

الحرام وصيامهما، فإن أجتهد فيها ولم يُجِرِ اللهُ قضاءها على يديه، كتب اللهُ عزَّوجلَّ له حجةً وعمره»<sup>(١)</sup>.

فهذه مجموعة من النصوص الروائية تؤكد على ضرورة الاهتمام بأمور المسلمين، والسعي في قضاء حوائجهم، سواء كانت مادية أو معنوية، والتعبير بلفظ الحاجة في لسان الروايات، ليس بالضرورة ان يراد بها الحاجة المادية، فإن السعي في الاصلاح بين المؤمنين، يُعد لوناً من الوان التكافل الاجتماعي المعنوي، والذي يساهم في تآزر المؤمنين وتعاضدهم، ولذا اعتبره الاسلام جزء من مفهوم الصدقات العام التي ندب اليها الاسلام وحث عليها.

ففي الرواية عن حبيب الأحول قال: «سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: صدقةٌ يُحبها اللهُ، اصلاحٌ بين الناس، إذا تفاسدوا، وتقارب بينهم إذا تباعدوا»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية عنه (عليه السلام) «انه قال: لان أصلح بين اثنين أحبُّ اليَّ من أن أتصدق بدينارين»<sup>(٣)</sup>.

#### ب- التكافل الاجتماعي في باب التراحم والتعاطف ومواساة الآخرين:

ان هذه المفاهيم الاسلاميه العاليه، مما اكد الاسلام على تطبيقها، وحث المسلمين على مراعاتها في حياتهم الاجتماعية، لأثرها الفاعل في المساهمة على تكافل المسلمين وتضامنهم، وانشاء مجتمع تسوده مفاهيم المحبة والتعاطف والرحمة على مختلف الصُّعد، مما يساهم في حيوية الحياة الاجتماعية، وتبلور مفهوم التكافل الاجتماعي المعنوي لدى افراد المجتمع، ولأهمية ذلك جاءت الشريعة الاسلاميه حاثه على تطبيق هذه المفاهيم ونشرها بين المسلمين.

فعن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «يحقُّ على المسلمين الاجتهاد في التواصل، والتعاون والتعاطف والمؤاساة لأهل الحاجة، وتعاطف بعضهم على بعض حتى تكونوا، كما امركم اللهُ عزَّوجلَّ: «رحماء بينهم»<sup>(٤)</sup> متراحمين، مغتمين لما غاب عنكم من أمرهم ما مضى عليه معشر

(١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج ٧١، ح ١٢٠، ص ٣٢٩.

(٢) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ح ١، ص ٢١٧.

(٣) نفس المصدر السابق، ح ٢، ص ٢١٨.

(٤) الفتح / ٢٩.

الأنصار على عهد رسول الله»<sup>(١)</sup>، والمواساة كما أنها تكون في المال، كذلك تكون في الامور الاخرى التي تساهم في رفع مستويات المؤمن المصاب، ولذا قال العلماء والفقهاء بالاستحباب في المساهمة بتشيع الجنائز والحضور في أمثال هذه المناسبات.

قال السيد الخوئي في هذا الباب: «يستحب اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليشيعوه ويستحب لهم تشييعه، وقد ورد في فضله أخبار كثيرة، ففي بعضها من تبع جنازة أعطي يوم القيامة أربع شفاعات ولم يقل شيئاً الا وقال الملك: ولك مثل ذلك، وفي بعضها أن اول ما يستحق به المؤمن في خيره ان يغفر لمن تبع جنازته» هذه بعض المفاهيم التي تعكس صورة واضحة عن مبدأ التكافل الاجتماعي المعنوي بين المسلمين، والتي دعت الشريعة الاسلامية بالاعتناء والتقيّد بها.

(١) المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول، ج ٩، ح ٤، ص ٥١.



## المبحث الرابع: الفرق بين التكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي

تجدر الإشارة الى ان التكافل الذي يُراد التمييز بينه وبين الضمان الاجتماعي، هو التكافل الاجتماعي الاختياري لا الالزامي، فأن التكافل الاجتماعي الالزامي هو عين الضمان الاجتماعي، أو هو وسيلة من وسائل الضمان الاجتماعي، ولهذا قد يُستخدم لفظ الضمان الاجتماعي ويراد به التكافل الاجتماعي الالزامي<sup>(١)</sup>، باعتبار ان كلاهما يتصف بالصفة الالزامية.

وعليه فالفرق الاساسي بين التكافل الاجتماعي الاختياري والضمان الاجتماعي، هو ان الاول مسؤولية تقع على عاتق الافراد والجماعات بأعانة من هو بحاجة الى العون والمساعدة، بصفة اختيارية وغير ألامية، فالمسؤولية هنا مسؤولية اخلاقية وليست قانونية أو شرعية.

بينما الضمان الاجتماعي: «فأنه عبارة عن نظام قانوني يهدف بصورة رسمية، مباشرة الى حماية، الافراد وقايةً وعلاجاً من مخاطر الجهل والمرض والفقر، ويؤمن لهم دائماً سبل العيش والراحة في الحياة، بمستوى لائق وكرام»<sup>(٢)</sup>، اذاً الضمان الاجتماعي، نظام قانوني تقوم به الدولة ضمن آليات خاصة ومعتبرة، لكفالة العاجزين عن العمل وغيرهم ممن يشملهم ذلك النظام وقد يقتصر فيه احياناً - عند النظم الوضعية - على المشتركين في هذا النظام فحسب، بينما التكافل الاجتماعي الاختياري، قائم على احساس وجداني وذاتي، فهو لا يفرق بين شيخ وامرأة أو بين فقير ومسكين، أو يلحظ اعتبارات اخرى، بل هو عام وشامل لكل طبقات المجتمع التي تعاني من مظاهر الفقر والحاجة، فالتكافل الاجتماعي بمعناه العام أعم من الضمان الاجتماعي أخص منه؛ إذ لا يطلق إلا على التكافل الإلزامي، وإذا استخدم أحياناً بما هو أعم من ذلك فمن باب التجوز لا من باب الإطلاق الحقيقي.

(١) راجع: الحنيدل، أحمد بن عبد الرحمن، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، ص ٤٠.

(٢) السعيد صادق مهدي، الضمان الاجتماعي في الإسلام، ص ١٦٧.

## الفصل الثاني

### الشريعة والقانون والفرق بينهما

## تعريف الشريعة والقانون وبيان الفرق بينهما

### الف- الشريعة لغت:

تطلق مادة (ش، ر، ع) في اللغة على معنيين:

الاول: أسم للمشرعة وهي مورد الماء الجاري، الذي يقصد للشرب والسقي ومنه يقال: شرعت الأبل أي: وردت مورد الماء، ويقال أشرعها صاحبها إشراعاً وشرعها تشريعاً أي: وردت مورد الماء.

أو أدخلها في الماء، وقال ابن منظور، «في لسان العرب» والشرعة والشريعة في كلام العرب شرعة الماء وهي مورد الشاربة التي يشرعها الناس، فيشربون منها ويستقون، وربما شرعوها دوابهم حتى تشرعها، وتشرب منها، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء يحد الانقطاع له، ويكون ظاهراً معيناً لا يسقى بالرشاء، وإذا كان من السماء والامطار، فهو الكرع.

وفي «اللسان» ايضاً قال: والشريعة والشراع والمشرعة: المواضع التي ينحدر الماء منها.

الثاني: تطلق الشريعة على نهج الطريق الواضح، ومنه يقال شرعت له طريقاً وجاء في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الامر﴾<sup>(١)</sup> أي على طريقة مستقيمة، وشارعة الطريق: ما استقام منها وجمع شارعة: شوارع، والشروع في الشيء: الأخذ به والدخول.

والشراع: بكسر الشين وإسكان الراء، فهو ما يشرع من الاوتار على العود والشراع أيضاً: شراك النعل، ومنه الحديث: «قال رجل إني أحب الجمال حتى في شرع نعلي أي: شراكها تشبيهاً بالشراع وهو وتر العود»<sup>(٢)</sup>، لأنه ممتد على وجه النعل.

وأما قوله تعالى: ﴿إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً﴾<sup>(٣)</sup>، فكلمة «شراعاً» جمع شارع أي: بادية خراطيمها لكل احد»<sup>(٤)</sup>.

(١) الجائفة / ١٨.

(٢) ابن الأثير، مجد الدين محم النهاية في غريب الحديث، ٢، ص ٤٦١.

(٣) الاعراف / ١٦٣.

(٤) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ١، ص ٢٢٣٨.

## ب- الشريعة اصطلاحاً:

«تطلقُ الشريعةُ بوجه عام، على مجموعة القواعد والنظم القانونية التي تجمعها رابطةً مشتركة ولونٌ واحد، واتجاهٌ متجانس وتحكم مجموعة من البشر»<sup>(١)</sup>.

وأما في عرف الفقهاء فإنها «تطلق على الاحكام التي سنّها الله لعباده على لسان رسول من الرسل، فسُميت هذه الاحكام بالشريعة، لانها مستقيمة لا انحراف فيها عن الطريق، أو لانها شبيهة بمورد الماء، الذي يحيي الابدان كما أنها تحيي النفوس والعقول»<sup>(٢)</sup>، ويطلق البعض اصطلاحاً الشريعة «على مجموعة الاوامر والاحكام الاعتقادية والعلمية، التي يُوجب الاسلام تطبيقها لتحقيق اهدافه»<sup>(٣)</sup>، ويرى البعض الآخر «ان الشريعة أسمٌ للأحكام الجزئية المتعلقة بالمعاش والمعاد سواء كانت، منصوصة من الشارع أو لا لكنها راجعة اليه»<sup>(٤)</sup>.

والاحكام التي لم ينص عليها من الشارع، هي الاحكام المستخرجة بالدليل العقلي، إذ ان الاحكام الشريعة عبارة «عمّا أستفيد من الشرع، إما بالنقل عن حكم الأصل، أو بالتقرير عليه، فيدخل في ذلك ما علم بالدليل العقلي»<sup>(٥)</sup>.

## الشرع اصطلاحاً:

فإنه مجموعة الاحكام التي شرّعها الله تعالى، وجاء بها نبيٌ من الانبياء، سواء كانت متعلقة بكيفية عمل وتسمى فرعية وعملية، وقد دوّن لها علمُ الفقه، أو بكيفية الاعتقاد، وتسمى اصلية واعتقادية، وقد دوّن لها علمُ الكلام.

«ويطلق الشرع أيضاً: على الدين والملة، فإن تلك الأحكام من حيث أنها تُطاع فإنها دينٌ، ومن حيث أنها تُملى وتكتب فإنها ملة، ومن حيث أنها مشروعة فإنها شرع، فالتفاوت بينها بحسب الاعتبار لا بالذات، وقد يُطلق على الباطل كالكفر ملة واحدة، ولا يُضاف الى الله تعالى، فلا يقال

(١) عليّات، شكوت محمد، التشريع الاسلامي والقانون الشرعي، ص ١٦٠.

(٢) أبو العينين، بدران، الشريعة الاسلامية، ص ٢٧.

(٣) الشريتي، محمود، تأملات في الشريعة الاسلامية، ص ٩.

(٤) التهاوني، محمد بن علي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج ٢، ص ١٦٣٩.

(٥) الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين، محمد بن جمال الدين، الذكرى، ج ١، ص ٤٠.

ملة الله ولا الى آحاد الامة، والدين يرادفها صدقاً ولكنه باعتبار قبول المأمورين لأنه في الاصل الطاعة والانقياد، ولأتحادهما صدقاً، قال تعالى: ﴿دِيناً قِيماً ملة ابراهيم﴾<sup>(۱)</sup> «<sup>(۲)</sup>».

والخلاصة: ان الشريعة اما ان تكون ارضية أو سماوية، فأن كانت أرضية فانها تُطلق على مجموعة القواعد والنظم التي يضعها المشرع القانوني أو السلطة التشريعية لتنظيم الحياة الاجتماعية، بينما الشريعة السماوية، فانها تطلق على مجموعة الاحكام التي سنّها الله تعالى على عباده ليكونوا مؤمنين عاملين بها، على ما يسعدّهم في الدنيا والاخرة. وتحتوي من الأحكام ما ينظم علاقة الانسان بربه ثم علاقته بأخيه الانسان وبالجماعة التي يعيش فيها، فالشريعة نظام عام وشامل يتناول كافة جوانب الحياة الانسانية.

## تعريف القانون

### الف- القانون لغة:

يُطلق لفظ القانون في اللغة العربية، على كل قاعدة أو قواعد تحمل معنى الاستقرار والاستمرار والنظام، ومثالها «قانون الجاذبية» أو قانون «العرض والطلب».

وقال في لسان العرب القانون: «هو طريق كل شيء ومقياسه»<sup>(۳)</sup> وكذا قاله في القاموس<sup>(۴)</sup>، وقال في مجمع البحرين القوانين: «الاصول، والواحد قانون، وهو ليس بعربي»<sup>(۵)</sup>، والخلاصة ان القانون يُطلق على كل أمر يحمل معنى الدوام والاستمرار والنظام.

### ب- القانون اصطلاحاً:

عُرّف القانون، بأنه مجموعة القواعد العامة التي تنظم سلوك الافراد في المجتمع، وتقترن

(۱) الانعام / ۱۶۱.

(۲) التهاوني، محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج ۲، ص ۱۶۳۹.

(۳) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ۱۳، ص ۳۴۹.

(۴) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج ۴، ص ۳۷۰.

(۵) الطريحي، فخر الدين بن محمد، مجمع البحرين، ج ۶، ص ۳۰۱.

بجزاء عند مخالفتها»<sup>(١)</sup> وعرفه آخر: «انه مجموعة القواعد الملزمة، المقترنة بالجزاء المنظمة للسلوك في الجماعة سواء أكان مصدرها إلهي أو وضعي»<sup>(٢)</sup>.

والتعريف الثاني أقرب الى الصواب، لأنه اشمل واعم من الاول وهو تعريف للقانون بمعناه العام إذ ان القانون على أقسام، نذكرها بشكل اجمالي ومختصر تمييزاً للفائدة:

## تقسيمات القانون

### القانون على نوعين عام وخاص:

#### الف: القانون العام:

وهو على نوعين نظراً لعلاقة الدولة بدول أخرى أو علاقتها برعاياها فإن الدولة قد تدخل في علاقات قانونية مع دولة أخرى، وفي هذه الحالة يسمى القانون العام (القانون العام الدولي أو الخارجي)

وقد تظل الدولة داخل اقليم فتدخل في علاقات مع رعاياها وفي هذه الحالة يُسمى القانون العام، (بالقانون الداخلي) وهو على فروع متعددة:

١- القانون الدستوري ٢- القانون الاداري ٣- القانون المالي ٤- القانون الجزائي بفرعيه وهما:  
قانون العقوبات، وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

#### ب: القانون الخاص:

«والذي يُقصدُ به مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات القانونية بين الافراد بعضهم البعض الاخر، أو بينهم وبين الدولة باعتبارها شخصاً معنوياً عادياً يقوم بأعمال عادية كالتي يقوم بها كافة الأفراد.

(١) الناصري، سليمان، المدخل للعلوم القانونية، ص ١٣.

(٢) رمضان ابوسعد وهمام محمد محمود، المبادئ الاساسية للقانون، ص ٢٧.

والقانون المدني هو اساس القانون الخاص، ثم استقلت عنه فروع لتنظم علاقات وموضوعات معينة، دعت الحاجة الى وضع قواعد خاصة بها غير قواعد القانون المدني، نظراً لأتصالها بنوع معين من النشاط أو لمهمة معينة، كالقانون التجاري، والقانون البحري أو الجوي أو قانون العمل<sup>(۱)</sup>.

وبحثنا هذا يندرج ضمن اطار القانون الخاص الذي ينظم علاقات الافراد بعضهم البعض الاخر أو بينهم وبين الدولة التي ينتمون اليها، ويرى البعض الآخر ان هذا البحث داخل تحت القانون العام لا الخاص<sup>(۲)</sup> وسيأتي الكلام عن التكافل الاجتماعي من وجهة نظر القانون الوضعي.

### الفرق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

من المعلوم ان الشريعة الإسلامية وحي من عند الله تبارك وتعالى، انزله على نبيّه محمد (صلى الله عليه وآله)، وهي شريعة عامة وخاتمة لجميع الشرائع السماوية، وجوانبها متعددة، وبهذا فهي تفرق عن القوانين الوضعية تمام الافتراق «فالشريعة تحتوي على عبادات مفروضة، على الفرد أو الجماعة نحو الخالق عزوجل، وما كان فيها من المعاملات، فهو موضوع على اساس رضا الله تعالى وتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع من تلك الناحية، والشريعة اعم من القانون، حيث تتحد الشريعة مع القانون في تنظيم الروابط الاجتماعية بين الافراد والجماعات، وتنفرد عن القانون، يبحث واجب الانسان نحو نفسه وواجبه نحو ربه».

وهناك فوارق عديدة بين الشريعة السماوية بشكل عام والقوانين الوضعية نلخصها بما يلي:

- ۱- ان مقاصد التشريع الالهي، تدعو الى مكارم الاخلاق، وكذلك تدعو الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، بينما القانون لا يشير الى ذلك الا في دائرة ضيقة ومحدودة.
- ۲- التشريع الالهي عقائد واديان يتعبد بها، كما وان التشريع الالهي يحاسب الانسان على اعمال جوارحه، ويشبه عليها بل ويشبه على النية القلبية، اذا كانت حسنة قال تعالى ﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الارض ولا فساداً والعاقبة للمتقين﴾<sup>(۳)</sup>، اما القوانين

(۱) عاليه، سمير، علم القانون والفقہ الإسلامي، ص ۱۹۳.

(۲) انظر: الجمال، مصطفى، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، ص ۶۷.

(۳) القصص / آية ۸۳

الوضعية، فانها لا تحاسب الانسان الا على اعمال جوارحه التي لها مساس بالمجتمع ولكن لا على نحو الموجبة الكلية، بل قد يتخلف القانون عن هذه الصفة لأغراض شخصية أو غيرها بينما لانجد ذلك في التشريع السماوي.

٣- «يحيط التشريع الالهي بكل وجوه المصلحة لبني الانسان ولا يتأثر بعوامل العرف والعادة والزمان والمكان، اما التشريع الوضعي فانه يتأثر بهذه العوامل، فقد تُجيز القوانين الوضعية، ما تُحرّمه الشريعة الالهية كالاتجار بالمحرمات والتعامل بالربا، وقد تُخضّر القوانين الوضعية اموراً مباحة كمنع الناس من الزواج الا في سنّ محدودة أو اباحة الاجهاض»<sup>(١)</sup>.

وتمتاز الشريعة الاسلامية بعدة ميزات:

«الميزة الاولى - الكمال: تمتاز الشريعة الاسلامية عن القوانين الوضعية، بالكمال أي أنها استكملت كل ما تحتاجه الشريعة الكاملة، من قواعد ومبادئ ونظريات، وأنها غنية بالمبادئ والنظريات التي تكفل سد حاجات الجماعة، في الحاضر القريب وفي المستقبل البعيد.

الميزة الثانية - السمو: أي ان قواعدها ومبادئها أسمى دائماً من مستوى الجماعة.

الميزة الثالثة - الدوام: أي الثبات والاستقرار فنصوصها لا تقبل التعديل والتبديل مهما مرت الاعوام وطالت الازمان وهي مع ذلك تظل حافظة لصلاحيتها في كل زمان ومكان»<sup>(٢)</sup>.

(١) الدبّياتي، عبد الحميد، المدخل الى دراسة الفقه الإسلامي، ص ١٢.

(٢) عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الاسلامي، ج ١، ص ٢٤.



## الفصل الثالث

### تأريخ الضمان الاجتماعي (التكافل الاجتماعي)

- ١- التكافل عند المصريين القدماء
- ٢- التكافل عند الاغريق
- ٣- التكافل عن الرومان
- ٤- التكافل عند العرب في الجاهلية
- ٥- التكافل في الديانة اليهودية
- ٦- التكافل في الديانة المسيحية

## تأريخ الضمان الاجتماعي (التكافل الاجتماعي)

### ١- الضمان الاجتماعي (التكافل الاجتماعي) عند المصريين القدماء

يتحدث بعض الباحثين عن القوانين القديمة في مصر، ويعتبرها ما هي إلا عبارة (عن رغبة الملوك ووصاياهم، وأنها تستمد شرعيتها وصلاحتها من قانون مقدس لم يكن لأحد تفسيره أو تحديد تطبيقاته، إلا الحاكم الاله، بأعباره الشخص الذي يقف على العتبة التي تفصل بين العالمين المقدس والزمني).

فمن الطبيعي أن تغيب فكرة الحقوق والحريات العامة، في ظل النظام المقدس الذي يجعل من «المنطق الالهي» دستوراً للدولة وشرعة لأغراضها ومقوماتها، وما ينبغي أن تكون عليه قوالب التفكير وأساليب العمل، بل إن ذلك النظام المقدس كان مسؤولاً عن وضع البذور الأولى لظاهرة التفاوت في الاصول والانساب، ثم التفاوت الطبقي والاجتماعي، تلك الظاهرة التي أستطالت في المجتمع المصري عمراً لعمق وقوة عقيدة «الملك الآله» في طبيعة الشعب المصري القديم»<sup>(١)</sup>.

«لقد كان الاله فرعون يملك كل أسباب الرزق، فكان له حق تملك الاراضي الزراعية، وإنتاج الارض يودع في المخازن الملكية، ويهب جزءاً من هذا الانتاج لرجال البلاط ووزراء الدولة وحكام الاقاليم والكهنة، ولم يكن الفلاح يحصل الا على اقل القليل الذي يمكنه من العيش والاستمرار في العمل.

وكان الفلاح المصري مسخراً لبناء المعابد والمقابر والاهرامات وينتزع من أرضه في غير مواسم الزراعة ثم يعود للأرض في موسم الزراعة عندما تغمر مياه النيل الأراضي ليعمل لغيره من جديد.

وإذا كان ذلك هو وضع الفلاحين فإن وضع العمال لا يقل عنهم سوءاً فقد كانوا يعملون في تكسير الأحجار الصلبة وبناء الجبانات ودور العبادة.

وبالرغم من هذه الظروف السيئة التي سادت مصر الفرعونية، فقد كانت هناك بعض أنواع من الرعاية الاجتماعية الحكومية والاهلية بجانب مظاهر الاحسان القائمة، وقد كان وجود هذه

(١) عباس، حسن، النظرية العامة للتأمينات الاجتماعية، ص ١٧.

الألوان البسيطة من الرعاية ضرورة تفرضها بعض العوامل منها:

- ١- كان للعوامل الطبيعية دور هام مثل خصوبة أرض النيل فكان له دور في استقرار الفلاحين في الأرض والتماسك فيما بينهم لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل انخفاض منسوب مياه النيل فكان ذلك بمثابة الحافز لهم لفعل الأكثر والاحسان بينهم.
  - ٢- استخدام المصري القديم للوسائل والاساليب البدائية لم تكن تصلح لمقابلة احتياجاته، الامر الذي ترتب عليه ضرورة التعاون مع الغير ومساعدة الضعيف، مما أوجد أيضاً نوعاً من العلاقات الانسانية القوية بين سكان القرى واتسمت هذه العلاقات بروح البر والتعاون.
  - ٣- خوف الطبقة الحاكمة المستغلة من ثورة الفلاحين جعلها تعمل على توفير بعض برامج الرعاية، لتخفيف الشعور بالألم والظلم بين الفلاحين.
  - ٤- تمسك المصريين القدماء بالقيم والمبادئ الدينية القديمة، التي كانت تحث على البر والاحسان وفعل الخير - وكانت الديانات المصرية القديمة تهتم بما وراء الحياة والموت والبعث بعد الموت، وقد كان لعقيدة البعث أثرها في دفع الناس لفعل الخير والبر بأخوانهم في الانسانية.
  - ٥- الحياة الزراعية القروية أدت الى استمرار العلاقات الاجتماعية في القرية الواحدة، بل وتعميقها مما وفر مزيد من التضامن والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الديني القديم.
- وقد تمثلت ألوان الرعاية الاجتماعية في مصر القديمة في بعض مظاهر منها:

#### ألف- رعاية المسنين:

فقد أنشأ الفراعنة ملاجئ لكبار السن والعجزة، كما ساعدوا الموظفين من كبار السن على الالتحاق بأعمال تتناسب مع قدراتهم وسنهم، حتى تضمن للموظف المتقاعد دخلاً يساعده على تحمل الحياة، أما كبار السن في الأسرة المصرية القديمة فقد كانت لهم مكانة إجتماعية عالية، لما لهم من خيارات عديدة في شؤون الحياة.

#### ب- الخدمات التعليمية:

أقامت الدولة بعض المدارس في ذلك الوقت، وكانت تسمى بيوت الحياة، وكانت ملحقة

بالمعابد حيث يتلقى التلاميذ من أبناء العامة، التعليم الابتدائي فقط، بينما تقتصر المراحل التعليمية التالية على أبناء الاشراف في معابد المدن الكبرى، لتخريج فئة الكتاب الذين يعملون بعد ذلك في البلاط الملكي.

وكانت لغة الكتابة السائدة في مصر القديمة هي اللغة الهيروغليفية أي الحروف المقدسة، بالإضافة الى ذلك كانت هناك معابد لتعليم الشباب الرسم والحفر ونحت التماثيل.

#### ج- الرعاية الصحية:

ظهر الطب في أول الامر متمشياً مع السحر، لذلك أرتبط بالكهنة في بدايته وأحيط بجو من السرية، ثم ما لبث أن انتشر واخذ يدرس خارج المعابد في مدارس خاصة لأعداد الاطباء المتخصصين الذين ذاع صيتهم في ذلك العصر، وكان هؤلاء الاطباء يعملون اما في الجيش أو لعلاج الشعب، أو علاج الاسرة الحاكمة في القصور الملكية.

وظهر التخصص في أمراض العيون وأمراض الاسنان والتحنيط وأمراض الحيوان، وكانت المعابد تتخذ كمكانٍ لعلاج المرضى، كما أنشأت أماكن أخرى تشبه المستشفيات الحالية.

#### د- رعاية الجنود:

كان الجندي الفرعوني محارباً شجاعاً، لذلك اهتمت الدولة بجنودها ووهبت الارض الزراعية للمحاربين وأعطيت من الضرائب، وإذا أصبح مالك الارض غير قادرٍ على حمل السلاح ابنة القادر على حمل السلاح، وإذا لم يوجد في الاسرة من يستطيع حمل السلاح تعود الارض مرة ثانية الى ملكية فرعون.

هذه الالوان من الرعاية الاجتماعية البسيطة وجدت في الكتابات المنحوتة على معابد ومقابر وتماثيل الفراعنة فقد وجد في لوحة في قبر «منمحات الثالث» جاء فيها:

«لقد أعطيت الخبز للجائع، وسمحت لمن لا يستطيع عبور النيل أن يستعمل قاربي، وكنتُ أباً لليتيم، وزوجاً للأرملة، وواقياً لمن يعاني الفقر».

وقد خاطب «رئيس الثاني» عماله الذين أشادوا معبده الضخم بأبي سنبل قائلاً:

«أنتم أيها الرجال الطيبون - يا من لاتعرفون التعب - ويا من تقومون بواجباتكم على الوجه الاكمل - الاغذية امامكم وفيرة حتى اصبح لايتلهف عليها أحد منكم، والطعام وفير حولكم، ولقد كفيت حوائجكم وأناي دائماً المحافظ على حوائجكم».

كذلك يثبت لوحات رمسيس الثاني حرصه على توفير الطعام لعماله، وأقامتهم في مكان صحي نظيف وتبريد مياه الشرب لهم.

وتوفير الاحذية والملابس والعطور الى غير ذلك من وسائل الراحة والطمأنينة ووصف هذا بقوله ١..

«لقد عملت كل هذا من أجلكم حتى تشعروا بالراحة والطمأنينة وأنتم تعملون من أجلي بقلب واحد»<sup>(١)</sup>.

فالذي يبدو أن الضمان الاجتماعي عند قدماء المصريين، ظاهرة إجتماعية مورست ولو على مستويات محدودة وضيقة، ومن منطلقات إحسانية وأختيارية احياناً وفي أحيان اخرى إلزامية وتشريعية تتخذ الطابع القانوني اذا صح التعبير، إلا أنها كذلك في دائرة ضيقة جداً كما تشير المصادر المعينة بهذه الدراسات، إذ كانت السلطة القانونية متمثلة بـ «الملك الآله» وهو الذي يضع ما يحلوه وضمن حفظه على مصالحه الخاصة لذلك فهي من الطبيعي أن تكون هذه الظاهرة في حدودها الضيقة.

## ٢- الضمان الاجتماعي عند الاغريق:

يكثر تواجد المدن اليونانية في مناطق جبلية، ولذا اشتهرت بقلة الإنتاج الذي أدى الى هجرة الكثير من السكان إلى خارج بلادهم، واتخاذ الحرب وسيلة لكسب الرزق واحتراف القرصنة، وقد حتمت الظروف الطبيعية على اليوناني القديم الاقتصاد التام في حياته اليومية لدرجة البخل.

وكان لكل مدينة فلسفة وسياسة خاصة، فقد كان اتجاه أسبرطة مثلاً يؤكد على أنه ينبغي أن يمتلك كل مواطن قطعة من الأرض تسد حاجته حتى يستطيع القيام بواجباته كمواطن.

كما كان لتربية الاطفال منذ ولادتهم الى أن يصيروا جنوداً للدولة، فعندما يولد الطفل يتعين

(١) فتح الباب، عبدالعزيز، الخدمة الاجتماعية في الدول النامية، ص ١٥.

أن يحضر ولاة الامور، فيؤخذ الطفل أمام جماعة من الشيوخ وهؤلاء يقررون مصير الطفل، فاذا كان صحيح البدن أعطي لوالديه لتربيته وتنشئته حتى سن السابعة، أما اذا كان ضعيف البدن أمر الشيوخ بتعريض الطفل للبرد والجوع حتى الموت، وعندما يبلغ الطفل السليم سن السابعة يؤخذ من والديه ويوضع في أماكن معدة لأمثاله، وهناك يدرب هؤلاء الاطفال على الجري والقفز والمصارعة والتمارين العسكرية، ونتيجة هذه التربية ينشأ الأفراد أقوياء الجسم يصبرون على الجوع ويتحملون الشدائد.

أما طبقة الشعب اليوناني فقد كان أعلاها هي طبقة النبلاء الذين كانوا يملكون الاراضي، كما كان بيدهم اقامة الشعائر الدينية وإدارة اعمال الدولة، ثم طبقة الفلاحين، وطبقة العمال. وكان النبلاء يحكمون في القضايا التي تعرض عليهم وفقاً لمجموعة من الاحكام يتناقلونها شفاهةً، فتظلم العامة من النبلاء الذين يحكمون وفق أهوائهم الشخصية وفي صالح أفراد طبقتهم دائماً، وكان أكثر ما يشكونه العامة هو (قانون الديون)، فقد كان الفلاحون يقترضون من الاغنياء ما يحتاجونه من مال بأرباح فاحشة، وللحصول على القرض كانوا يرهنون ما يملكون من أرض الضمان للسداد، وكانت العادة في مثل هذه الحالات أن تقام أعمدة حول قطعة الارض المرهونة لتكون شاهداً على أن الملك مدين، وكانت قيمة الدين راع الدائن تحفر على ملك الأعمدة، ولما كانت الارباح فاحشة كان مبلغ الدين يزداد جساماً كل سنة الامر الذي جعل الفلاح يفقد كل أمل في قدرته على السداد، واصبح مركزه كمرکز الفلاح الاجير الذي يقوم بالعمل في قطعة من الارض وكان في وقت ما مالكةا.

ومن ناحية أخرى كان المدين الذي لا يملك أرضاً، ولم يكن في استطاعته تسديد ما عليه من ديون في حالة أكثر سوءاً، لانه يصبح في الواقع عبداً لدائته الذي منحه القانون الحق في بيعه وبيعه شاته وأطفاله، ونتيجة لذلك كان الفلاحون الاجراء على وشك الانقراض، فبعضهم كان يباع في أسواق النخاسة في الخارج، والبعض الآخر كان عليه اما العمل في الحقول كالعبيد، والكفاح ضد الضاقه والهوز والاحداث كلاهما.

وبالرغم من هذه الحالة السيئة التي كان يعيشها الشعب اليوناني القديم الا أنه قد ظهرت بعض أوجه الرعاية الاجتماعية التي كانت تنصب على مساعدة المحرومين، ومساعدة أفراد المجتمع

خاصة في أوقات الطوارئ والكوارث، عندما كانوا يصابون بالمجاعات والسيول - كما كان أهل جزيرة (كريت) يقدمون الوجبات العامة للجميع من الخزانة العامة.

وكانت (أثينا) تحرر الشعب من الاحكام التي توقع عليهم نتيجة للديون، وكانت تعيد توزيع الارض لتحقيق حدة الفقر، ومع ذلك لم تكن هناك لتحسين احوال الشعب، وكان الامر يقوم دائماً على نوع من الكرم والسخاء من قبل خزانة الدولة، أو على اجراء استثنائي للأعانة عندما تتأزم الحالة وتسود روح السخط والثورة بين المنكوبين<sup>(١)</sup>.

### ٣- الضمان الاجتماعي عند الرومان

أدت الظروف المكانية الى جعل سكان (روما) ينقسمون الى قسمين هما جماعة الاشراف وكانوا يسكنون التلال، وجماعة العامة وهم أتباع ملحقون بالاشراف لاحقوق لهم ولا كيان، الامر الذي أدى في كثير من الاحيان الى الخلاف والنزاع بين الاشراف وطبقة العامة. وفي بداية الامر كانت طبقة الاشراف لها الكفة الراجحة وبأستطاعتها التحكم في مصائر الامور، وتستطيع أيضاً أن تفرض أراذتها على العناصر الاخرى في (روما) بحكم تملكها معظم الاراضي الزراعية الخصبة ويفضل المعرفة والخبرة والمهارة الحربية التي توارثوها. أما العامة فلا يستطيعون أن يشتغلوا بالعلم لانشغالهم بالسعي وراء الرزق والقوت.

وقد استمر الكفاح بين الاشراف والعامة من أجل المساواة بين الطبقتين وكانت أغلبية الوظائف قاصرة على الاشراف ولا يجوز للعامة أن ينتخبوا ولا يصلوا الى الوظائف الادارية مهما علت منزلتهم.

وكانت أهم القضايا التي تشغل العامة هي التفرقة في الحياة الاجتماعية والزواج والوظيفة، ولما كان العامة يقدمون دماءهم للدولة اثناء الحروب فقد شجعهم هذا على المطالبة بالمساواة وأعلنوا الثورة على قانون الديون. فالدائن يباح له أن يستولي على شخص المدين ويزج به في السجن الى أن يفي ما حصل عليه من ديون. كما كافح العامة من أجل تدوين القوانين حتى لاتصدر الاحكام بصورة شفوية، ولم تهدأ ثورتهم الا بعد أن حققوا نجاحاً اقتصادياً واجتماعياً

(١) انظر: فهم، محمد، الرعاية الاجتماعية من المنظور الاسلامي، ص ٣٣.

أهم ما يميزه هو عدم التفرقة في الزواج والسماح للأمر أن تجري على طبيعتها دون إقامة عراقيل في وجه العامة إذا ما تراءى لهم الزواج من الاشراف، كما صدرت القوانين التي تسمح للعامة بتولي الوظائف العديدة، واستقر الرأي على أنه يمكن للعامة أن يتقدموا لمناصب القناصل.

وبالرغم من ذلك فقد كانت المجاعات القاتلة تصيب (روما) ويموت الرجال والنساء والاطفال والشيخوخ من الجوع بالمئات، ومن بقى حياً فكان يطلب معونة من مجلس الشيوخ في وهن وضعف وكان مجلس الشيوخ يعين مندوباً للأسواق يبذل كل جهده لأغاثة الشعب ويقوم بشراء كميات ضخمة من الحبوب من البلاد الاخرى ويبيعها للناس بأثمان زهيدة، كما كان العبيد يباعون مقابل أي كمية من الطعام يمكن الحصول عليها، ومع ذلك ظل الفقراء يعانون آلام الجوع والحرمان مما أدى الى أن يلقي كثير من الناس بأنفسهم في نهر التيسير تخلصاً من الحياة القاسية.

وعندما كان يبلغ القحط مداه كان الاثرياء من غير النبلاء بدافع من الرحمة والعطف على الفقراء الجائعين يوزعون القمح على الشعب دون مقابل، وأحياناً يبيعونه بأثمان زهيدة.

كما كانت الاراضي الزراعية مقسمة الى مقاطعة كبيرة يملكها الاغنياء، وهؤلاء كانوا يستخدمون العبيد في فلاحتها وهم مثقلون بالسلاسل وقد أحنى العمل ظهورهم.

وبالرغم من ذلك نجد أنه قد ظهرت في تلك العصور بعض الاتجاهات الانسانية التي كانت تنظر الى هؤلاء نظرة عطف وحنان وأشفاق وهز مشاعرهم سوء توزيع الاراضي واحتكارها في أيدي الاغنياء وحدهم بينما يعاني كثير من الجنود آلام الفاقة والحرمان بدلا من امتلاك جزء من الاراضي التي حاربوا من أجلها، كما كانت الدولة الرومانية القديمة توزع المساعدات على الفقراء والمعوزين وتساعد الاسر المنكوبة التي يذهب أفرادها ضحية للحروب، أو الذين شوّتهم المعارك وأصبحوا عاجزين عن العمل. كما كانت المساعدات تقدم للرياق والاسرى، ولم تكن هذه المساعدات تقدم بهدف الشعور بالمسؤولية والرعاية الاجتماعية لفئات الشعب العاجزة بل لان الدولة كانت تعتبر هذه الجماعات الفقيرة مصدر خطر على المجتمع الذي يعيشون فيه، أي خوفاً من شرورهم وتمردهم على السلطة القائمة<sup>(١)</sup>.



## ٤ الضمان الاجتماعي عند العرب في الجاهلية:

كان التعاون والتضامن عند العرب في الجاهلية، يقوم على أسس آمن بها العرب بل واعتبرت جزءاً لا يتجزأ من أدياتهم وثقافتهم في حياتهم الاجتماعية واليومية ومن أبرزها: الكرم والجود، والنخوة العربية والشيم ذات الطابع الانساني وما الى ذلك من صفات، أصبحت أسس ثابتة تدفع الانسان الجاهلي الى الاحسان والتعاطف مع الآخرين.

ويُعد من ضمن مظاهر التضامن والتعاون التعاطف مع الاسر الفقيرة فقد كان من شيم ساداتهم وكبرائهم، اذا لم تستطع الاسر الفقيرة من حمل اثقال الديات عندما توزع في العشيرة أو القبيلة، يتحملها السادة عن الضعفاء إسعافاً لهم ورفقاً بحالهم، وقد مدح «حسان بن ثابت» «حكيم بن خويلد» فكان مما مدحه به «أنه حمّال اثقال الديات»<sup>(١)</sup>.

«وممن دفع أثمان الديات عن الضعفاء والفقراء عمرو بن عصم) الذي حمل اللّماء التي كانت بين (بني سدوس) و(بني عنزة) في الجاهلية»<sup>(٢)</sup>.

كما كان يعد حمل ثقل المولودة التي يراد وأدها من الشيم ومن الاعمال الحميدة التي يستحق القائم بها المدح والثناء عليه، فقد ذكر اهل الاخبار اسماء جماعة دفعوا مالا لأبائهم كانوا قد هموا بواد بناتهم لإملاقهم ولضعف حالهم، فأبقوا بذلك على حياتهم وهو عملٌ يقدر حقاً، لأنه عن حس إنساني ودافع خير نبيل ومن شيم رجالهم أيضاً المنّ على الاسرى بفك رقابهم وإعطائهم حريتهم فقد أبت مرؤة بعض السادات، الا إن يقوموا بفك أسر الاسرى واعتاق رقابهم ولو بشراء أسرهم بثمن<sup>(٣)</sup>.

وقد أقرّ الاسلام بعض المبادئ التي كانت تؤمن بها العرب في الجاهلية كمبدأ دفع الدية وتقسيمها على العاقلة في قتل الخطأ، وهي نوع من التضامن والتعاون «فإن نظام الجماعة يقوم بطبيعته على التناصر والتعاون ومن واجب الفرد في كل جماعة أن يناصريا في افراد الجماعة. وتحميل العاقلة أولاً والجماعة ثانياً نتيجة خطأ الجاني يحقق التعاون والتناصر تحقيقاً تاماً بل إنه

(١) انظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص ٥٨٦.

(٢) ابن دريد، الاشتقاق، ص ٣١٨.

(٣) انظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص ٥٨٥.

يجدده ويؤكد في كل وقت، فكلما وقعت جريمة من جرائم الخطأ اتصل الجاني بعاقلته واتصلت العاقلة بعضها ببعض وتعاونوا على جمع الذبّة وإخراجها من أموالهم»<sup>(١)</sup>.

ومن الذين رفعوا لواء التضامن والتعاون مع الآخرين في الجاهلية وحث عليه عملياً أجداد النبي ﷺ، ومنهم عبدالمطلب الذي حفر (بئر زمزم) ليكون مصدراً لشرب المياه فكانت قريش وغيرهم من القادمين الى الحج يشربون منه وكذلك قصي بن كلاب أحد أجداد النبي ﷺ، فقد ذكر انه «بعد أن تمكّن من مكة، حفر بها بئراً سمهاها (العجول) وهي أول بئر حفرتها قريش وكانت قريش قبل قصي تشرب من بئر حفرها لؤي بن غالب خارج مكة تدعى (اليسيرة) ومن حياض ومصانع على رؤوس الجبال. ومن بئر حفرها (مروة بن كعب) مما يلي عرفه تدعى (الروى) ومن آبار حفرها (كلاب بن مروة) بظاهر مكة.

فكانت (بئر العول) أول بئر حفرتها قريش في مكة»<sup>(٢)</sup>.

ومن جملة ما حدثه قصي مما يدل على وجود نظام تضامني بين العرب في الجاهلية هو (الرفادة) التي تعني إطعام الحاج ايام موسم الحج حتى يرجعوا الى بلادهم «وقد فرضها (قصي) على قريش إذ قال لهم: (يامعشر قريش انكم جيران الله وأهل مكة واهل الحرم وانّ الحاج ضيف الله وزوار بيته، وهم احق بالضيافة، فاجعلوا لهم طعاماً وشراباً ايام الحج حتى يصدروا عنكم. ففعلت قريش ذلك فكانوا يخرجون في كل عام من أموالهم خرجاً فيدفعونه الى (قصي) لكي يصنعه طعاماً للناس ايام منى وبمكة، وكان يصنع حياضاً للماء من آدم فيسقي فيها بمكة ومنى، وقد بقيت هذه السنة حتى قام الاسلام وأقرّها»<sup>(٣)</sup>.

وكان (قصي) يأمر أولاده في انتهاج هذا المنهج الانساني الاحساني والذي يساهم في نشر ثقافة التعاطف والتراحم بين ابناء البشر، التي هي سجايا وقرائن فطرية يميل اليها الانسان السوي ميلاً ذاتياً وطبيعياً وقد عُرف بعض اجداد النبي ﷺ بهذه السجايا والمزايا الانسانية، فهاشم بن عبد مناف، كان يطعم الناس ويقدم لهم الطعام والخبز المهشوم، أي المكسر - وهو الثريد، حتى

(١) عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الاسلامي، ج ١، ص ٦٧٦.

(٢) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٤، ص ٥٤.

(٣) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ج ٢، ص ٢٦٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٢، ص ٢٠١.

ابن اثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٢١..

لُقِبَ بهاشم لذلك، «وكان صاحب أيلاف قريش وأيلاف قريش، وأب قريش فهو أول من سنَّ الرّحلتين لقريش قد حل احدهما في الشتاء الى اليمن والحبشة الى النجاشي فيكرمه ويحبوه، ورحلة في الصيف الى الشام الى غزة وربما بلغ انقره فيدخل على قيصر فيكرمه ويحبوه، وقد ذكر القرآن الكريم هاتين الرحلتين بقوله تعالى: ﴿لَايِلَافُ قُرَيْشٍ \* أَيَلَافُهُمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ \* فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد اصابت قريشاً سنوات ذهبت بالاموال، فخرج هاشم الى الشام فأمر بخبز كثير فخبز له، ثم حمله في القرائ على الابل حتى وافى مكة فهشم ذلك الخبز - أي كسره وثرده - ونحر تلك الابل ثم أمر الطهارة فطبخوا ثم كفا القدور على الجفان فأشبع أهل مكة فكان ذلك اول الحيا بعد السنة التي اصابتهم فسمي بذلك هاشماً وفي ذلك يقول عبدالله بن الزبيري:

عمرو العلي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف<sup>(٢)</sup>

وكان هاشم يذبح كل يوم شاة ويصنع حفنة ثريد ويجمع من حوله فياً كلون، حتى ذكر ذلك لقيصر فقيل له: ها هنا رجل من قريش يهشم الخبز ثم يصب عليه المرق ويفرغ عليه اللحم، وأتما كانت العجم تصب المرق في الصحاف ثم تأتدم بالخبز، فدعا به قيصر فلما رآه وكلمه أعجب به، فكان يبعث إليه في كل يوم فيدخل عليه ويحادثه، فلما رأى نفسه تمكن عنده قال له: أيها الملك إن قومي تجار العرب فأن رأيت أن تكتب لي كتاباً تؤمن تجارتهم فيقدموا عليك بما يُستطرف من آدم الحجاز وثيابه فتباع عندكم فهو أرخص عليكم؟

فكتب له كتاب أمان لمن يقدم منهم، فأقبل هاشم بذلك الكتاب، فجعل كلما مرّ بحيّ من العرب بطريق الشام أخذ من أشرافهم أيلافاً وهو: أن يأمنوا عندهم في أرضهم بغير حلف إنما هو أمان الطريق<sup>(٣)</sup>.

حتى أصبح التعاون والتضامن بين ابناء المجتمع الجاهلي من أبرز صفاتهم التي يفتخرون بها ويؤمنون بمبادئها وأسسها، فالجود والانفاق مزايا وصفات يتميز بها المجتمع العربي في العصر

(١) قريش / ١ - ٤.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٧٦.

(٣) القالي، ابن علي، ذيل الامالي، ج ٣، ص ١٩٩.

الجاهلي ويضحى من أجلها بأغلى ما عنده من أثمان، ولعل في قصص الكرماء واهل الجود والانفاق ما يؤكد هذه الحقيقة ويعكس هذا الاتجاه التضامني بين ابناء المجتمع الجاهلي ويكفيها في ذلك مارواه الاصفهاني في كتابه الاغانى عن ماريه امرأة حاتم الطائي الذي عُرف بالجود والانفاق على أهل الحاجة والعوز قالت: اصابت الناس سنة فأذهبت الخُفَّ والظلف، فإني وإياه ليلةً قد أسهرنا الجوعُ قالت: فأخذ هو عدياً وأخذتُ أنا سفانةً وجعلنا نقللُهما نعللُهما حتى ناما، ثم أقبل عليَّ يحدِّثني ويعلِّني بالحديث كي أنام، فرققت له لما به من الجُهد، فأمسكتُ عن كلامه لنام، فقال لي: أنمت مراراً فلم أجب، فسكت فنظر في فتقاء الخباء فإذا شيء قد أقبل فرفع رأسه فإذا امرأة، فقال: ما هذا؟ قالت: يا أبا سفانة أتيتك من عند صبية يتعاونون كالذئاب جوعاً، فقال: أحضريني صبيانك، فوالله لأشبعنهم، قالت: ففقتُ سريعاً فقلتُ: بماذا يا حاتم؟ فوالله ما نام صبيانك من الجوع الا بالتعليل، فقال: والله لأشبعنَّ صبيانك مع صبيانها.

فلما جاءت قام الى فرسه فذبجها، ثم قرح ناراً ثم أججها، ثم دفع إليها شفرة، فقال: أشتوي وكلي. ثم قال: أيقظي صبيانك.

قالت: فأيقظتهم، ثم قال: والله إن هذا للؤم تأكلون وأهل الصِّرم<sup>(١)</sup> مالهم مثل مالكم؟ فجعل يأتي الصِّرم بيتاً بيتاً فيقول: أنهضوا عليكم بالنار قال: فاجتمعوا حول تلك الفرس، وتفنَّع بكأسه فجلس ناحيةً فما أصبحوا ومن للفرس على الأرض قليلٌ ولا كثير، إلا عظمٌ وحافر، وإنه لأشدَّ جوعاً منهم وماذاقه<sup>(٢)</sup>.

فأيّ تضامن هذا الذي يوجد به الانسان بأعز ما عنده تضامناً مع الآخرين والضعفاء والمساكين، وهذا ما يدفعنا على الاعتقاد بأن المجتمع الجاهلي كان مجتمعاً متضامناً ومتعاوناً، حتى جاء الاسلام وأقرَّ كثيراً من السنن واعترف بكثيرٍ من الاداب الاجتماعية وغيرها.

### الضمان الاجتماعي في الديانة اليهودية:

تعتبر الشريعة الموسوية من أقدم الشرائع السماوية التي عرفت اليهود مبادئ العدل والمساواة بفضل وصايا موسى عليه السلام العشر، وبفضل التعاليم الدينية التي تحدد واجباتهم نحو الله والناس.

(١). أهل الصِّرم، الأبيات المجتمعة المنقطعة عن الناس.

(٢) الاصفهاني، أبو الفرج، الاغانى، ج ١٧، ص ٣٩٥.

وكان اليهود يعتقدون في «مملكة الله على الأرض» حيث تسود العدالة الربانية والحق الإلهي، ومادامت الأرض ملكاً لله فإن من حق الفقراء أن يتمتعوا بما تنتجه هذه الأرض، ولذلك عرف اليهود الاحسان فكانوا يتصدقون يومياً بالطعام وفي كل يوم جمعة يتصدقون بالنقود، وكان ربّ العائلة يتنازل عن عشر محصوله للرهبان، والاعراب، واليتامى، والارامل، وكان يزرع للفقراء زاوية الحقل التي يجب أن لا تقل عن جزء من ستين من مساحة الأرض المزروعة.

وكان المجتمع القائم على الاعتراف بحكم الله وسيادته على الأرض لا يعترف بأيّ قانون أو عمل أو سلوك خارج نطاق الدين واحكامه، فكانت القوانين التي تحمي الضعفاء والمنبوذين والغرباء مقدسة ومن الضروري الالتزام بها.

والديانة اليهودية تدعو الى الايمان بأن الانسان فيه قبس من الله وعلى الانسان أن يقوم بفعل الخير حتى يؤكد تلك الحقيقة الالهية الكامنة فيه.

وقد أولت الشريعة الموسوية كثيراً من الاهتمام بالرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع في صورة وصايا مثل:

- ١- أكرم أباك وامك لكي تطول ايامك على الأرض لاشيء الا الى اليتيم أو الى الارملة.
- ٢- ان أقرضت قرضاً لا تكن كالرأبي، وان أرتهنت ثوب صاحبك فالى غروب الشمس، لا تفيض يدك دون أخيك الفقير.
- ٣- من يراحم الفقير يقرض الرب.
- ٤- طوبى للذي ينظر المساكين في يوم الشرب ينجيه الرب.

وكذلك اهتمت الشريعة الموسوية بتنظيم العدالة الاجتماعية واعتبرت ذلك جزء من عمل مقدس هو الاستمرار في عملية الخلف، وكانت الشريعة الموسوية تدعو الى ان الانسان في العالم الدنيوي له دورٌ مقدس في تكملة عملية الخلق على الأرض، والله مستمر في عملية الخلق على الأرض، ويقوم الانسان بدور في ذلك بوحي من الله، ولذلك فإن أي تقدم انساني وعلمي واجتماعي ماهو الا اسهام في تكملة عملية الخلق.

والذي يبدو أن الشريعة الموسوية تضمنت العديد من ألوان الرعاية الاجتماعية التي قامت

على ثلاث دعائم قويّة هي الحق والعدل والسلام، الا أنّ الشعب اليهودي انحرف عنها وحرف فيها وغير من معالمها الكثير، مما جعلهم يحدون عن الحق وينهدون عن العدل ويكرهون السلام.

ولذلك فقد كتب الله عليهم الذلّة والمسكنة وجعلهم يعيشون مشردين في الارض، منبوذين من الناس، مكروهين في كل مكان، لاعمالهم الدنيئة البعيد عن كل القيم والمبادئ التي جاءت بها شريعة موسى عليه السلام (١).

### ٦- الضمان الاجتماعي في الديانة المسيحية

تعدّ الديانة المسيحية مكملّة للديانة اليهودية واستمراراً لها في اتجاهاتها نحو الاحسان، ورعاية المحتاجين والبائسين، وتنظيم علاقات الناس بعضهم ببعض «بل ان التطور الذي حدث في اوربا في بداية عصر التنوير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكنيسة. والذي يطالع ويتأمل في كثير من آيات الانجيل سيجد الكثير من الاصول الاولى للرعاية الاجتماعية التي تمثلت في كثير من الاحكام ويعبر عنها صراحة في مظاهر مختلفة «ليس بالخبز وحده. يحيا الانسان طوبى للجياع، بالصدقة يُقبل الصوم، ومعها تقبل الصلاة من سألك اعطه، ومن أراد ان يقترض منك فلا ترده، ان مرور جمل من ثقب الخياط أيسر من ان يدخل غني الى ملكوت الله طوبى للرحماء لأنهم يرحمون».

فقد اهتمت الديانة المسيحية أيام المسيح عليه السلام بتطهير البشر من كل الرذائل ومحاربة المادية البشعة التي انتشرت مع انتشار اليهود المارقين، وما أدت اليه من تفاوت طبقي وعودة الى مظاهر التخلف والانحراف التي كانت تسود دائماً قبل نزول الاديان السماوية.

وجاهد السيد المسيح عليه السلام والحواريون من حوله لكي تعود للبشرية قيمتها الروحية وتعود التعاليم والمبادئ السليمة لتؤثر في الناس وليعم العدل وينتشر الاخاء ويعيش الناس في سلام» (٢).

كما اهتمت المسيحية برعاية الايتام والارامل واعترفت بنظم اجتماعية كالتبني لليتامى والمساكين، وانشاء بيوت المحبة (الملاجئ) وكذلك رعاية الغرباء، ويتضح ذلك مما جاء في

(١) انظر: فهمي. محمد، الرعاية الاجتماعية من المنظور الاسلامي، ص ١٩.

(٢) أحمد كمال أحمد وآخرون، مقدمة الرعاية الاجتماعية، ص ٨٠.

انجيل متى (الصحاح ٢٥ آية ٣٤ - ٤٠) «تعالوا يا مباركي ابي، ارثوا الملكوت المعد لكم منذ تأسيس العالم لأنني جعلت فأطعمتموني، عطشت فسقيتموني، كنت غريباً فأويتموني عرياناً فكسوتموني، محبوساً فأنتم الي، فيجيبه الأبرار حينئذ قائلين: يارب متى رأيناك غريباً فأويناك، أو عرياناً فكسوناك ومتى رأيناك مريضاً أو محبوساً فأتيناك، فيجيب الملك ويقول لهم: الحق أقول لكم بما انكم فعلتموه بأحد أخوتي هؤلاء الاصاغر فيما فعلتم».

(وفي الصحاح ١٥ آية ٦) «وطبى للرحماء لانهم يرحمون» وفي (الصحاح ١٩ آية ٢١، ٢٢) «ان أردت أن تكون كاملاً فذهب وبع أملاكك وأعط الفقراء فيكون لك كنز في السماء وتعال اتبعني»<sup>(١)</sup>.

وفي مجال حماية الاسرة ورعايتها فان الدارس لمراسيم الزواج المتأمل للوصايا سوف يجد انها جميعاً تنص على رعاية الاسرة وتماسكها، وقد اهتمت الديانة المسيحية بالتعليم كوسيلة لنشر الدين، وبرعاية المرضى والمعوقين، وبنظام القضاء وبالصدقات ومن ذلك ترى ان هذه التعاليم السمحة استمرت عبر الاجيال وساهمت في نشر الرعاية الاجتماعية وقد كانت الاديعة المسيحية هي المؤسسات التي تقدم عن طريقها تلك الالوان المختلفة التي كانت تقوم بمساعدة الفقراء والمحتاجين بصورة مساعدات مالية أو أطعمة أو ملابس أو مادة للمحتاجين.

والخلاصة: في دراسة تاريخ الضمان الاجتماعي عند الامم والاديان السابقة يبدو الامر واضحاً في تعاطف المجتمعات افراداً وجماعات، من أجل مساعدة الفقراء وأهل الحاجة اينما كانوا، وإن كان ذلك في ظروف معينة وعند حالات خاصة، ولم تكن الرعاية الاجتماعية قد اخذت الطابع الالزامي، بل كانت في حدودها الاختيارية غير الالزامية فالرعاية الاجتماعية والتضامن بين أبناء البشر ظاهرة اجتماعية مارستها كثير من الامم والاديان السابقة وأكدت عليها، وان كانت في حدودها الضيقة، تارة الالزامية وأخرى اختيارية واحسانية.

(١) نفس المصدر السابق، ص ٨٠

# الباب الثاني

## التكافل الاجتماعي

بين

## الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: أسس التكافل الاجتماعي في الإسلام

الفصل الثاني: آليات التكافل الاجتماعي في الإسلام

الفصل الثالث: التكافل الاجتماعي في القوانين الوضعية

الفصل الرابع: مقارنة التكافل الاجتماعي بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية



## الفصل الأول

### اسس التكافل الاجتماعي في الاسلام

وفيه:

الاساس الأول: التعامل والاحسان

الاساس الثاني: الايثار

الاساس الثالث: مبدأ الجود والانفاق

## تمهيد:

إن القاعدة الأساسية، التي تنطلق منها الرؤية الإسلامية لمبدأ التكافل الاجتماعي في الاسلام، هو الشعور بالأخوة الإيمانية، التي تفرض على الإنسان المؤمن، مسؤولية كبرى تجاه اخيه المؤمن وهو المبدأ الذي اشار اليه القران الكريم عبر آيات كثيرة وعديدة، منها قوله تعالى: ﴿انما المؤمنون اخوة﴾<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾<sup>(٢)</sup>.

«فعلى هذا الاصل الاسلامي المهم، فالمسلمون على اختلاف قبائلهم وقومياتهم ولغاتهم، واعمارهم يشعرون فيما بينهم بالأخوة الإيمانية وإن عاش بعضهم في الشرق والاخر في الغرب، ففي مناسك الحج حيث يجتمع المسلمون من نقاط العالم كافة في مركز التوحيد تبدو هذه العلاقة والارتباط والانسجام والشائج محسوسة، وميدانا للتحقق العيني لهذا القانون الاسلامي المهم.

وتعبير آخر ان الاسلام يرى المسلمين جميعاً وبحكم الأسرة الواحدة ويخاطبهم جميعاً بالأخوة والأخوات، ليس ذلك في اللفظ والشعار فحسب، بل في العمل والتعهدات المتماثلة أيضاً جميعهم (اخوة واخوات)<sup>(٣)</sup>.

ولو استعرضنا الروايات والاحاديث الواردة في خصوص هذا الموضوع لبدأ لنا من الواضح ما لا غبار عليه، من أن مبدأ التكافل الاجتماعي في الاسلام يستند الى اسس عقائدية ودينية في غاية الاحكام مما تجعله في صدارة المفاهيم التي تساهم في بناء مجتمع متكامل ومتين، لا حيف فيه ولا ظلم، وفي مايلي نستعرض بعضاً من هذه الاحاديث.

١- ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله) انه قال: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يسلمه»<sup>(٤)</sup>.

٢- وورد عنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «مثل الأخوين مثل اليدين تغسل إحداها

(١) الحجرات / ١٠.

(٢) المائدة / ٢.

(٣) الشيرازي، ناصر مكارم، الامثل ج ١٦، ص ٣٩٣.

(٤) الكاشاني، محسن، المحجة البيضاء، ج ٣، ب ٢، ص ٣٣٢.

الآخري»<sup>(١)</sup>.

٣- ويقول الامام الصادق (عليه السلام): «المؤمن اخو المؤمن عينه ودليله، لا يخونهُ ولا يظلمهُ ولا يغشهُ ولا يعدهُ عدّةً فيُخلفهُ»<sup>(٢)</sup>.

٤- كما نقرأ حديثاً آخر عنه (عليه السلام) يقول فيه «المؤمن أخو المؤمن كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضوٌ وجد ألم ذلك في سائر جسده، وأرواحهما من روح واحدة»<sup>(٣)</sup> بل وفي بعض الأحاديث يعدّد النبي (صلى الله عليه وآله) الحقوق الواجبة بين المسلمين ممّا يرسخ مفهوم ومبدأ الأخوة الايمانية في الاسلام فيقول (صلى الله عليه وآله) في حديثك: «للمسلم على أخيه ثلاثون حقاً لا براءة له منها الا بالأداء أو العفو: يغفر زلته، ويُديم نصيحته، ويحفظ خلته، ويرعى ذمته، ويعود مرضه، ويشهد ميته، ويُجيب دعوته، ويقبل هديته، ويكافيء صلته، ويشكر نعمته، ويحسن نصرته، ويحفظ حليلته، ويقضي حاجته، ويشفع مسألته، ويسمّ عطسته، ويرشد ضالته، ويرد سلامه، ويطيّب كلامه، ويُبرّ إنعامه ويُصدق أقسامه ويوالي وليه ولا يعاديه، وينصره ظالماً ومظلوماً فأما نصرته ظالماً فبرده عن ظلمه، وأما نصرته مظلوماً فيعينه على أخذ حقه، ولا يسلمه ولا يخذله، ويُحب له من الخير ما يُحب لنفسه ويكره له من الشر ما يكره لنفسه»<sup>(٤)</sup>، وهذه قاعدة أساسية بُنيت عليها نظرية التكافل الاجتماعي في الاسلام.

## أسس التكافل الاجتماعي في الاسلام

### الاساس الاول: التعاون والاحسان

ان الشريعة الاسلامية تحتوي على رصيد معرفي غزير وواسع، يدعو الى إرساء قيم التعاون والاحسان بين ابناء البشر، في أكثر من اتجاه، الامر الذي يُرسي أسس التكافل الاجتماعي، ويعمّق

(١) المصدر السابق.

(٢) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ج ٢، ب، اخوه المؤمنين بعضهم لبعض، ح ٤.

(٣) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ج ٢، ب اخوة المؤمنين بعضهم لبعض، ح ٣.

(٤) المجلسي، بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ٢٣٦.

من مساره، فبالإضافة الى ان الشعور بالتعاون والاحسان في اغلب الاحيان، شعورٌ ذاتي عند الانسان، إلا أنّ الاسلام جاء ليعمّق من هذا الشعور الذاتي ويؤكد عليه.

فالقرآن الكريم وهو المصدرُ المعرفي الاساسي في الاسلام، يحث ويؤكد في كثير من آياته على التعاون والتآزر بين الافراد والجماعات، فيقول عزّ من قائل «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان»<sup>(١)</sup>.

ومعنى البر: «هو الاحسان في العبادات والمعاملات كما في قوله تعالى «ولكن البرّ من آمن بالله واليوم الآخر»<sup>(٢)</sup>. ومعنى التقوى: هو مراقبة امر الله ونهيه، فيعود معنى التعاون على البر والتقوى، الى الاجتماع على الايمان والعمل الصالح على اساس تقوى الله وهو الصلاح والتقوى الاجتماعيين، ومقابله التعاون على الاثم الذي هو العمل السيء، المستتبع للتأخر من امور الحياة السعيدة وعلى العدوان، وهو التعدي على حقوق الناس الحقبة بسلب الأمن من نفوسهم او اعراضهم او أموالهم»<sup>(٣)</sup>.

وفي الحقيقة ان الاحسان الى الاخرين، يُعد من القيم العليا التي تؤدي الى تنمية روح التكافل، وتطلق الفرد من عقال الأنا أو الذات الى مدارات اجتماعية وروحية، وتجعله متضامناً مع اخوته وابناء جنسه. والانسان الحسن، هو الذي يمارس العطاء المادي والمعنوي، أو يبذل جهوداً في خدمة الناس، وهذا ما أشار اليه أمير المؤمنين - عليه السلام - بقوله «رأسُ الايمان الاحسان الى الناس»<sup>(٤)</sup>، فالاحسان من الميادئ والقيم العليا في الاسلام.

بينما لا تجد ذلك في الحضارة المادية فإنها قد جعلت مقابل أي إحسان ثمناً مادياً يتلقاه المحسن مقابل احسانه، اما الاسلام فلا يرى ذلك تصرفاً سليماً، لأنه يدعو الى اسقاط قيم الايمان بالله رجاء ثوابه في اليوم الآخر، من هنا فقد جعل الاسلام معايير خاصة، لثمين جهود المحسن من خلال الدعوة الى احترامه، في وسط المجتمع تقديراً لاحسانه، إضافة الى الثواب العظيم الذي ينتظره في دار المعاد، فقد جاء في الرواية عن امير المؤمنين «عليه السلام» «نعم زاد المعاد

(١) المائدة / ٢.

(٢) البقرة / ١٧٧.

(٣) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج ٦، ص ١٦٣.

(٤) عيون الحكم والمواعظ، ص ٢٦٤.

الاحسان الى العباد»<sup>(۱)</sup>. وقال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(۲)</sup>، وقد اشارت العديد من الروايات الى مفهوم التعاون والاحسان، واعتبرته من اهم الاسس، التي تُساهم في دفع عجلة التكافل الاجتماعي الى الامام، وهنا لابد من الاشارة الى مجموعة من هذه الروايات.

### الرواية الاولى:

عن إسحاق بن عمار أنه سمع الامام الصادق عليه السلام يقول: «يأتي على الناس زمانٌ مَنْ سأل الناسَ عاشَ، ومَنْ سكتَ ماتَ قلتُ: فما أصنع إن أدركت ذلك الزمان؟ قال: تُعينُهُم بما عندك، فإن لم تجد فيجاهك»<sup>(۳)</sup> وعبارة بجاهك تُشير الى التكافل الاجتماعي المعنوي.

### الرواية الثانية:

عن سماعه قال: «سألتُ ابا عبدالله «عليه السلام» قلتُ: قومٌ عندهم فضولٌ وبإخوانهم حاجةٌ شديدةٌ وليس تسعُهُم الزكاة، أيسعُهُم أن يشبعوا ويحجوا إخوانَهُم، فإن، الزمان شديداً؟ فقال «عليه السلام»: «المسلمُ اخو المسلم لا يظلمُهُ ولا يخذلُهُ ولا يحرمُهُ فيحقُّ على المسلمين الاجتهاد فيه، والتواصل والتعاون عليه، والمواساة لأهل الحاجة، والعطف منكم يكونون على ما امر الله فيهم رحماءً بينهم متراحمين»<sup>(۴)</sup>.

هذا هو احد الاسس الذي تعتمد عليه نظرية التكافل الاجتماعي في الاسلام.

### الاساس الثاني: الإيثار

وهو مفهوم اخلاقي يدعو الى تقديم مصلحة الغير على المصلحة الذاتية او الفردية، كما يدعو الى قتل روح «الانا» عند الانسان، والاحساس بالمسؤولية تجاه الاخرين، مما يُعمق فكرة التكافل بين ابناء البشر، ويُساهم في تعميقها وزرعها في نفوسهم، وقد حث القرآن الكريم والسنة النبوية،

(۱) عيون الحكم والمواعظ، ص ۴۹۴.

(۲) النمل / ۹۰.

(۳) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ب النوادر، ج ۴، ص ۴۸.

(۴) نفس المصدر، ب النوادر، ح ۱۶، ج ۴، ص ۵۲.

على هذا المبدأ واعتباره من الوسائل والأسس المهمة التي تُساهم في تكامل المجتمع وتقدمه وتساهم في اجتثاث جذور الفقر من المجتمع.

قال تعالى: ﴿والذين تبؤوا الدارَ والايمانَ من قبلهم يُحبونَ مَنْ هاجرَ اليهم ولا يجدونَ في صدورهم حرجاً مما أوتوا ويؤثرونَ على أنفسهم ولو كان بهم خصاصةٌ ومن يوقَ شح نفسه فاولئك هم المفلحونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿لن تنالوا البرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبونَ وما تُنفقوا من شيءٍ فإن الله به عليم﴾<sup>(٢)</sup>.

والمقصود بالبرِّ في الآية الكريمة: هو العملُ بالبرِّ أي: لن تصلوا السن العمل البر، حتى تنفقوا مما تُحبون، أو هو الثواب الحسن أي: لن تنالوا الثواب الواسع الحسن حتى تُنفقوا مما تُحبون، ولعلَّ التفسيرَ الاول اوضح وإنما ما جاء الحصرُ في الآية، لأنَّ قيمة العمل تكون بمقدار التضحية، والتضحية إنما تكون في إنفاق ما يُحبه الانسان دون إنفاق ما لا يُحبه<sup>(٣)</sup> وكيف ما كان، فإنَّ الآية تُشيرُ الى مبدأ الايثار الذي دعى اليه القرآن الكريم واعتبره من الاسس التي تركز عليها، النظرية الاسلامية في التكافل الاجتماعي، واما السنة الشريفة فقد دلت، كثيرٌ من الروايات والنصوص فيها، على اهمية هذا المبدأ وضرورة تطبيقه بين افراد المجتمع، مما يُعمِّق فكرة التراحم والتعاطف بين المسلمين والشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين.

فعن سَماعة قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام، عن الرجل ليس عنده الا قوت يومه، يُعطفُ مَنْ عنده قوت يومه على مَنْ ليس عنده شيءٌ، ويعطفُ مَنْ عنده قوت شهرٍ على مَنْ دونه، والسنة على نحو ذلك ام ذلك كله الكفاف الذي لا يلام عليه؟ فقال عليه السلام: هو أمران أفضلُكم فيه أحْرصُكم على الرغبة والأثرة على نفسه، فإنَّ الله عزوجل يقولُ ﴿ويؤثرونَ على أنفسهم ولو كان بهم خصاصةٌ﴾<sup>(٤)</sup>، والأمر الآخر لا يلام على الكفاف، واليد العليا خيرٌ من اليد السفلى

(١) الحشر / ٩.

(٢) آل عمران / ٩٢.

(٣) الحائري الحسني، كاظم، تزكية النفس، ص ٤٥٨.

(٤) الحشر / ٩.

وأبداء بَمَنْ تعول»<sup>(۱)</sup> وعن علي بن سويد السائي، عن ابي الحسن عليه السلام قال: قلت له: أوصني فقال: آمرك بتقوى الله سكت فشكوتُ إليه قلة ذات يدي وقلت: والله لقد عريتُ حتى بلغ من غريبي أنَّ ابا فلان نزع ثوبين كانا عليه وكسانيهما، فقال: صُمِّم وتصدق، قلت: أتصدقُ مما وصلني به إخواني وإن كان قليلاً؟ قال: تصدَّق بما رزقك الله ولو آثرت على نفسك<sup>(۲)</sup>. والذي يُستفاد من هذه الرواية، أنَّ مفهوم الايثار يكاد يشمل حتى ما يحصلُ عليه الفردُ عن طريق الايثار من الآخرين عليه، فإذا كان الاخر احوج اليه من ذات الانسان فإنه من المرغوب فيه ان يؤثره على نفسه، وهذا هو أروع ما عرفته الانسانية في من قيمِ عليا ومبادئ سامية.

وفي الرواية عن المفضل، ما يُشير الى ذلك قال: كنتُ عند ابي عبدالله عليه السلام فسأله رجلٌ في كم تجب الزكاةُ من المال؟ فقال له: الزكاةُ الظاهرةُ ام الباطنة تريد؟ قال: أريدهما جميعاً، فقال عليه السلام: اما الظاهرة ففي كلِّ خمسةٍ وعشرينِ درهماً، وأما الباطنة، فلا تستأثر على أخيك بما هو احوج إليه منك<sup>(۳)</sup>.

والخلاصة: أنَّ مبدأ الايثار، من المبادئ العالية التي ودعى الاسلام اليها وحث على التخلق بها، هادفاً بذلك الى زرع هذه المفاهيم، في النفوس نظراً الى مساهمتها الفاعلة، في دعم أسس التكافل ونشرها بين الافراد والجماعات، وبالتالي، ايجاد مجتمع متكافل ومتعاون يشدُّ بعضه البعض الآخر.

### الاساس الثالث: مبدأ الجود والانفاق

ومن أسس التكافل التي اعتمدها الاسلام، ودعى اليها، هو مبدأ الجود والانفاق والانفاق في الاصل: هو عبارة عن اخراج المال من اليد، ومنه نفق المبيع نفاقاً إذا كثر المشترون له، ونفقت الدابة إذا ماتت، اي خرج روحها<sup>(۴)</sup> «والنافقة: هو الجزء لا الذي يكتمه» «اليربوع» ويظهرُ غيره وهو موضعٌ يُدقِّقه، فإذا أتى من قبل القاصعاء، ضرب النافقاء، برأسه فخرج منها<sup>(۵)</sup>، وكيف ما كان

(۱) الكليني، محمد بن يعقوب، فروع الكافي، الايثار، ج ٤، ح ١.

(۲) نفس المصدر، ح ٢.

(۳) الصدوق، محمد بن علي، محمد بن علي، معاني الأخبار، ب معنى الزكاة الظاهرة والباطنة، ح ١.

(۴) انظر: الزاوي، فخر الدين محمد ضياء، التفسير الكبير، ج ٢، ص ٣٦.

(۵) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الادب، ج ١، ص ٤٠.

فالجود والإنفاق هو عبارته عن اخراج شيء من يد الانسان واعطاءه للغير دون استتباعه مناً ولا أذى فهما من الأسس الهامة التي يركز عليها مفهوم التكافل الاجتماعي في الإسلام، ولأهميتهما ودورهما الفاعل في إيجاد روح تكافلية بين افراد المجتمع، ودفع عجلة التكافل الى الامام، حث القرآن الكريم في كثير من آياته على مفهوم الإنفاق، وامتدح الإنفاق المؤدي الى النفع، وذم الإنفاق اذا أدى الى المن والأذى، إذ أنه والحالة هذه لا يؤدي الى الغاية المتوخاة منه، وهي ايجاد روح تكافلية بين افراد المجتمع، قال تعالى ﴿الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا مناً ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾<sup>(١)</sup>.

فالإنفاق الخالص لوجه الله تعالى، محمود في جميع الاوقات والحالات، فهو يمتد كخيطة متينة لربط افراد المجتمع فيها بينهم، ويستأصل شأفة الفقر، بأعتبره آفة اجتماعية، ودعى الاسلام الى القضاء عليها، من خلال ايجاد روح تكافلية بين الأفراد والجماعات، قال تعالى: ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾<sup>(٢)</sup>.

ولذا يرى العلامة الطباطبائي قدس سره «في تفسير هذه الآية» «أن إستيفاء الأزمنة والاحوال في الإنفاق للدلالة على أهتمام هؤلاء المنفقين في أستيفاء الثواب، وإمعانهم في ابتغاء مرضاة الله، وإرادة وجهه، فوعدهم تعالى وعداً حسناً بلسان الرأفة والتلطف»<sup>(٣)</sup>.

ودعماً لإرساء قواعد هذه الاسس وتشيتها، حارب الاسلام جميع المظاهر التي تتسبب في إماتة روح التكافل بين الافراد والجماعات، فقد حارب الاسلام كثيراً من المظاهر التي تحول دون اشاعة روح التكافل بين الناس فقد ذم أولاً: «البخل، والشح» لما له من تأثير شديد، في تنمية روح الأشدة، لدى الافراد والجماعات، مما يتلائم مع روح التكافل التي ودعى اليها الاسلام، وحشد لها جميع المفاهيم التي تساهم في ايجادها عند كل فرد وعند كل امة، ولذا قال تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم، بل هو شر لهم سيطوقون ما

(١) البقرة / ٢٦٢.

(٢) البقرة / ٢٧٤.

(٣) انظر: الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٤٠٠.



بخلوا به يوم القيامة»<sup>(۱)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾<sup>(۲)</sup>.

وثانياً: حارب الاسلام «الاكتناز» لأنه يؤدي الى قتل هذه الروح، وخلق مفهوم الطبقة بين افراد المجتمع الواحد، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتَنُونَ﴾<sup>(۳)</sup>.

وقال في آية أخرى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ: رَبِّي أكرمَنِي وَأَمَّا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا بَلْ لَا تُكْرَمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَخَاضُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾<sup>(۴)</sup>.

وثالثاً: حارب الاسلام ظاهرة الربا، وشدد على تحريمها، إذ أن الربا يتنافى مع روح التعاطف والتعاون مع الآخرين، ويمنع من اصطناع المعروف كما ورد في الرواية عن أبي عبدالله عليه السلام حيث يقول: «إنما حرم الله عز وجل الربا لكيلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف»<sup>(۵)</sup> فهو يتسبب في منع القرض والاقتراض، الذي جعل طريقاً لإعانة المحتاجين وأسعافهم «لأن المحتاج الى القرض، إما أن يحتاجه لأجل العيش أو لا جل العمل فأما الحاجة لأجل العيش، فقد سدّها الاسلام بضمان العيش لكل فرد من أفراد الرعية، وكذلك الحاجة لأجل العمل، فقد سدّها الاسلام بقرض المحتاج دون ربا، وإقراض المحتاج مندوباً - أي مستحباً - وما دام القرض موجوداً ومندوباً للمقرض، فقد ظهر للناس، أن الربا ضررٌ من أشد الأضرار على الحياة الاقتصادية، بل وأتضح للعيان أن الضرورة تقضي باستبعاد الربا وإيجاد الحوائل الكثيفة بينه وبين المجتمع بالتشريع والتوجيه، وفق نظام الاسلام»<sup>(۶)</sup>. وإذا شاع الربا بين الناس، فإنه سيؤدي لا محالة الى غلق باب القرض، وفسح المجال أمام الانظمة الرأسمالية التي لا تنظر الا الى المصلحة

(۱) آل عمران / ۱۸۰.

(۲) الهمزة / ۱ - ۴.

(۳) التوبة / ۳۰ - ۳۴.

(۴) الفجر / ۱۵ - ۳۰.

(۵) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ابواب الربا، ج ۱۸، ح ۴.

(۶) الزين، سمیع عاطف، الاسلام وثقافة الانسان، ص ۲۶۷.

الشخصية والذاتية، ولذا حرّمه الاسلامُ وشدّد على تحريمه، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾<sup>(١)</sup>، وفي الرواية عن ابي جعفر عليه السلام قال: «أُخْبِتُ الْمَكَاسِبَ كَسْبَ الرِّبَا»<sup>(٢)</sup>. وعن ابي عبدالله عليه السلام قال: «دَرَهْمٌ وَاحِدٌ رِبَا عَظِيمٌ مِنْ عِشْرِينَ زَنِيَةً كُلُّهَا بَدَاةٌ مَحْرَمٌ»<sup>(٣)</sup>، ومن آثاره الوضعية أيضاً انه يُمَحِّقُ الدَّيْنَ وَيُؤَدِّي بِصَاحِبِهِ إِلَى الْاِفْتِقَارِ فَعَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ: «إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: «يَمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيي الصَّدَقَاتِ»<sup>(٤)</sup> وَقَدْ أَرَى مِنْ يَأْكُلُ الرِّبَا يَرِبُو مَالَهُ، فَقَالَ: أَيُّ مَحَقٍ أَمَحَقَ مِنْ دَرَهْمٍ رِبَا يَمَحَقُ الدَّيْنَ، وَإِنْ تَابَ مِنْهُ ذَهَبَ مَالُهُ وَأَفْتَقَرَ»<sup>(٥)</sup>.

#### والخلاصة:

إنّ في الاسلام، أسساً للتكافل الاجتماعي، تقوم على هرم من المبادئ والقيم الحضارية العالية، التي تدفع الإنسان لكي يواسي إخوانه ويمدّد العون لهم، وهي بمثابة النجم الذي يهتدون به ويسرون وراء خيوط الضوء المنبعثة منه.

(١) البقرة / ٢٧٥.

(٢) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ابواب الربا، ح ٢.

(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، ب فضل التجاره وآدابها، ج ٧، ح ٦١.

(٤) البقرة / ٢٧٦.

(٥) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ب تحريم الربا، ج ١٨، ح ٧.

## الفصل الثاني

# آليات التكافل الاجتماعي في الإسلام

وفيه:

القسم الاول: آلياته الالزامية

القسم الثاني: آلياته الاختيارية

## آليات التكافل الاجتماعي في الاسلام

هناك آليات أعمدها نظام التكافل الاجتماعي في الاسلام، ليؤدي من خلالها الهدف الذي يرمي من وراءه هذا النظام الاجتماعي الهام وهي على قسمين:

### القسم الاول: آلياته الإلزامية

#### الف- الزكاة:

وهي في اللغة على معان متعددة، كما في القاموس<sup>(١)</sup> والصحاح<sup>(٢)</sup>، وغيرهما<sup>(٣)</sup>: الطهارة، وقيل منها قوله تعالى ﴿أَقْتَلتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿مَا زَكَّى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾<sup>(٥)</sup>: والنمو، وقيل<sup>(٦)</sup>: منه قوله تعالى: ﴿أَزَكَّى لَكُمْ وَأَطْهَرَ﴾<sup>(٧)</sup> وقيل: الزيادة وغير ذلك من المعاني.

وقال في السرائر: «الزكاة في اللغة: هي النمو، يُقالُ زكى الزرعُ، اذا نما، وزكا الفردُ، اذا صار زوجاً، فشبه في الشرع اخراج بعض المال زكاةً، لما يؤولُ إليه من زيادة الثواب وقيل أيضاً: إن الزكاة هي التطهير لقوله تعالى ﴿أَقْتَلتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾<sup>(٨)</sup> أي طاهرةً من الذنوب، فشبه اخراجُ المال زكاةً من حيث تطهير ما بقي ولولا ذلك لكان حراماً، من حيث أن فيه حقاً للمساكين وقيل: تُطَهَّرُ المالك من مآثم منعها»<sup>(٩)</sup>.

وعن الشهيد رحمه الله: أنها تُطلقُ على العملِ الصالح وقيل: إن هذا من باب المجاز<sup>(١٠)</sup>.

(١) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج ٤، ص ٣٩٣.

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حماد، صحاح اللغة، ج ٦، ص ٢٣٦٨.

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٥٨، الفراهيدي، أحمد، كتاب العين، ج ٥، ص ٣٩٤.

(٤) الطريحي، فخر الدين بن محمد، مجمع البحرين ج ١، ص ٢٠٣.

(٥) الشمس / ٩.

(٦) النور / ٢١.

(٧) راجع: النجفي، محمد بن الحسن، النجفي، محمد بن الحسن، جواهر الكلام، ج ١٥، ص ٢.

(٨) البقرة / ٢٣٢.

(٩) الكهف / ٧٤.

(١٠) الخلي، ابن ادريد، سن، السرائر، ج ١، ص ٤٢٧.

(١١) راجع: النجفي، محمد بن الحسن، جواهر الكلام، ج ١٥، ص ٢.

والذي يفهم من موارد اطلاقاتها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، أنها تزيد المال الذي تخرج منه بركة وخيراً ونماءً، وأنها تطهر نفس دافعها من البخل والشح والأنانية والاثرة واللامبالاة والانصراف من الاهتمام بأمر اخوة الدين والوطن، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ﴾<sup>(١)</sup>، كما انها تطهر نفوس من تؤدى إليهم من الحقد على الاغنياء والنقمة على المجتمع، فهي عبادة واجبة وفريضة دينية لها وظيفة اجتماعية، ولها دور أساسي في إقامة العدل قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup> وهي تساهم في تحقيق البر والتراحم والتكافل بين أبناء الأمة الواحدة وفي رعاية المصالح الشرعية العامة، فهي ليست إحساناً فردياً متروكاً لضمير الفرد وشعوره، فإن شاء اذاها وإن شاء تركها، وإنما هي حق لازم تأخذه الدولة وتقاتل عليه، وهي احد اركان الاسلام.

واما بحسب الاصطلاح الفقهي:

فهي عبارة عن: «الحق الواجب في المال الذي يُعتبر فيه النصاب، وسُمِّيَ زكاةً لأزدياد الثواب وإنماء المال وطهارته من حق المساكين»<sup>(٣)</sup>.. وقال في مصباح الفقيه: «وفي عُرف الشرع: اسمٌ للحق المعروف عندهم المعلوم ثبوته لديهم بنص الكتاب والسنة المتواترة، بل هي كالصلاة والصيام من الضروريات التي يخرج منكرها عن رتبة المسلمين»<sup>(٤)</sup>.

والذي يُستفاد من هذه التعاريف أن الزكاة فريضة اجتماعية إلزامية تجب في مال خاص عند توفر شروط معينة وفي ظروف خاصة ذكرها الفقهاء في كتبهم الفقهية والاستدلالية وستعرض لها ولو اجمالاً ضمن عدة مباحث:

### المبحث الاول: في علته تشريعها وفيه عدة من الروايات

١- عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام أنه كُتِبَ اليه - فيما كُتِبَ من جواب مسائله - «إن علة الزكاة، من أجل قوت الفقراء وتحسين اموال الاغنياء، لأن الله عزوجل كلف اهل الصحة القيام

(١) التوبة / ١١.

(٢) الحج / ٤١.

(٣) الحلبي، يوسف بن المطهر، تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٧.

(٤) الهمداني، آقا رضا بن محمد، مصباح الفقيه، ج ١٣، ص ٧.

بشأن اهل الزمانة والبلوى، كما قال تعالى ﴿لَنْبَلُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>: في أموالكم: إخراج الزكاة، وفي أنفسكم: توطین الانفس على الصبر مع ما في ذلك من إداء شكر نعمة الله عزوجل والطمع في الزيادة، مع ما فيه من الزيارة والرفقة والرحمة لأهل الضعف والعطف، على أهل المسكنة والحث لهم على المواساة، وتقوية الفقراء والمعونة على أمر الدين، وهو عظة لأهل الغنى وعبرة لهم ليستدلوا على فقر الآخرة بهم، وما لهم من الحث في ذلك على الشكر لله تبارك وتعالى لما خولهم واعطاهم، والدعاء والتضرع والخوف من أن يصيروا مثلهم في أمور كثيرة في اداء الزكاة والصدقات وصلة الارحام واصطناع المعروف<sup>(٢)</sup>.

٢- عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: «إنما وضعت الزكاة قوتاً للفقراء وتوفيراً لأموالهم»<sup>(٣)</sup>.

٣- عن معتب مولى الصادق عليه السلام قال: «قال الصادق عليه السلام: انما وضعت الزكاة اختباراً للأغنياء ومعونة للفقراء ولو أن الناس أدوا زكاة أموالهم مابقي مسلم فقيراً محتاجاً، ولأستغنى بما فرض الله تعالى له وإن الناس ما أفتقروا ولا احتاجوا ولا جاعوا ولا عروا إلا بذنوب الأغنياء، وحقيق على الله تعالى أن يمنع رحمته ممن منع حق الله في ماله، وأقسم بالذي خلق الخلق وبسط الرزق، أنه ما ضاع مال في بر ولا بحر إلا بترك الزكاة، وما صيد صيد في بر ولا بحر إلا بتركه التسبيح في ذلك اليوم، وإن أحب الناس إلى الله أسخاهم كفاً وأسخى الناس من أدى زكاة ماله وكم يبخل على المؤمنين بما افترض الله تعالى لهم في ماله»<sup>(٤)</sup>.

والخلاصة: أن العلة التي من أجلها شرعت الزكاة، إنما هي لإيجاد حالة من التوازن بين طبقات المجتمع الواحد ومعالجة الفقر والحرمان، إضافة إلى لزوم اشعار الغني بمسؤوليته الاخلاقية والدينية بمساعدة الآخرين واعانتهم.

١ آل عمران / ١٨٦.

٢ العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٧، الصدوق، محمد بن علي، محمد بن علي، علل الشرائع، ص ٣٦٩، وكذا: الصدوق، محمد بن علي، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٨٨.

٣ العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٤.

٤ العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٦.

## المبحث الثاني: في آثارها الوضعية

## الف- آثارها الإيجابية

١- أنها تحصن المال من الضياع وفي ذلك جملة من النصوص نذكر بعضاً منها:

الف - ما في قُرْبِ الاسنادِ عن عبد الله بن جعفرٍ أنَّ النبي ﷺ قال: «داووا مرضاكم بالصدقة وحصنوا أموالكم بالزكاة».

ب - وعن الصادق عليه السلام قال: «ما ضاع مالٌ في برٍّ ولا بحرٍ إلا بتضييع الزكاة فحصنوا أموالكم بالزكاة»<sup>(١)</sup>.

ج - وعن الباقر عليه السلام قال: «ما نقصت زكاةً من مالٍ قط ولا هلك مالٌ في برٍّ أو بحرٍ أديت زكاته».

٢- أنها طريقٌ لنماء المال وزيادة الرزق: فهي بالإضافة الى كونها تحصن المال من الضياع فإن من خصائصها وميزاتها الاخرى أنها سببٌ لتوفير المال ونماءه.

الف - فعن الباقر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى \* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾، قال: إن الله يُعطي بالواحدة عشرةً الى مائة ألف فما زاد (فَسَيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَى) لا يُريدُ شيئاً من الخير الا سِرَّهُ اللهُ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

ب - وعن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا أردت أن يُنمي الله مالكَ فزكِّه»<sup>(٣)</sup>.

ج - وعن الكاظم عليه السلام قال: «إن الله عزَّ وجلَّ وَضَعَ الزكاةَ قوتاً للفقراءِ وتوفيراً لأموالكم»<sup>(٤)</sup>.

## ب: آثارها السلبية

أما آثارها منها السلبية فقد تعددت وتوَعَّتْ أساليبُ التعبيرِ في النصوصِ والرواياتِ لمانعِ الزكاةِ وأستُخدمتْ فيها لغةُ التهيبِ والتشديدِ على حدِّ وَصَفَتْ بعضُ الرواياتِ مانعِ الزكاةِ بأنه

(١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج ٦٩، ص ٣٩٣.

(٢) العامل، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٥٦.

(٣) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج ٩٦، ص ٥٤، ٢٣.

(٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٣، ص ٤٩٨.

على حد الكفر بالله تعالى، وأن صلاته وعبادته لاتنالها يدُ القبول ما دام مانعاً لهذه الفريضة الاسلامية الهامة.

فقد ورد عن حماد بن عمرو، وأنس بن محمد عن أبيه، جميعاً عن الصادق عليه السلام، في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلِّي عليه السلام قال: «يا عليُّ كَفَرَ بالله العليُّ العظيم من هذه الامة عشرة.. وعدَّ منهم مانع الزكاة ثم قال: يا عليُّ ثمانية لا يقبل الله منهم صلاة... وعدَّ منهم مانع الزكاة ثم قال: يا عليُّ مَنْ مَنَعَ قيراطاً من زكاة ماله فليس بمؤمن ولا مسلم ولا كرامة يا علي: تاركُ الزكاة يسأل الله تعالى الرجعة الى الدنيا وذلك قولُ الله تعالى: ﴿حتى اذا جاء أحدهم الموتُ قال ربُّ أرجعوني﴾<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وأن كان الكفرُ في هذه الرواية محمولاً على الإنكار، لا على مجرد المنع وعدم الدفع عند توفر الشروط.

كما قال العلامة في التذكرة: (أجمع المسلمون كافةً على وجوبها في جميع الاعصار وهي احدُ اركان الاسلام، ثم قال: إذا عرفتَ هذا فمَنْ أنكر وجوبها ممن ولد على الفطرة ونشأ بين المسلمين فهو مرتدٌ يُقتلُ من غير أن يُستتاب وإن لم يكن عن فطرة بل أسلم عقيب كفر، أُستتَب مع علم وجوبها - ثلاثاً فإن تاب وإلا فهو مرتدٌ وجب قتله، وإن كان ممن يخفى وجوبها عليه لأنه نشأ بالبادية، أو كان قريب العهد بالاسلام عُرف وجوبها ولم يُحكَمْ بكفره)<sup>(٣)</sup>.

وكذا قال صاحبُ الحقائق واستدل بعدة أدلة قائلًا (ثم إنه من ما يدلُّ على كفره - مانع الزكاة - متى كان مستحلاً منكرًا رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من منع قيراطاً من الزكاة فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً».

ثم قال: ويحملُ على مجرد المنع وإن هذا لمزيد التأكيد في الزجر عن الترك<sup>(٤)</sup>.

وكيف ما كان، فإن من آثار منع الزكاة اذا كان المانع مستحلاً لها هو الحكمُ بالكفر وخروجه عن رتبة الاسلام هذا اولاً.

(١) المؤمنون / ٩٩.

(٢) العاملی، محمد بن الحسن، وسائل الشیعة، ج ٩، ب، ماتجب فيه الزكاة، ح ٧.

(٣) الحلبي، يوسف بن المطهر، تذكرة الفقهاء، ج ٥، ص ٧.

(٤) البحراني، يوسف، الحقائق النظرية، ج ١٢، ص ٧.



وثانياً: عدم قبول عبادته فعن ابن مسكان عن أبي جعفر عليه السلام قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وآله في المسجد إذ قال: قُمْ يَا فَلانَ قُمْ يَا فَلانَ قُمْ يَا فَلانَ حتى أخرج خمسة نفر فقال: أخرجوا من مسجدنا لا تصلوا فيه وأنتم لا تزكون<sup>(۱)</sup> كما ويستفاد هذا الحكم من رواية حماد المتقدمة وغيرها من الروايات الواردة في هذا الباب.

ثالثاً: العذاب الأخرى فعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ما من عبد منع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك يوم القيامة ثعباناً من نار مطوقاً في عنقه ينهش من لحمه حتى يفرغ من الحساب وهو قول الله تعالى (سَيَطُوقُونَ ما بَخُلُوا به يوم القيامة)<sup>(۲)</sup> يعني ما بخلوا به من الزكاة.

وفي (معاني الأخبار) «عن محمد بن الحسن عن الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد عمّن رواه - يرفعه - قال: إذا منعت الزكاة ساءت حال الفقير والغني، قلت: هذا الفقير تسوء حاله لما منع من حقه، فكيف تسوء حال الغني؟ قال: الغني المانع الزكاة تسوء حاله في الآخرة<sup>(۳)</sup>.  
والخلاصة: أن الإسلام يرى في أن النظم الاجتماعية لا يمكن أن تحقق الغاية منها إن لم تستند إلى إيمان الناس بصوابيتها وحاجة الجماعة إليها، وإلى أن الالتزام بها يؤدي إلى طاعة الله سبحانه وتعالى.

ولذلك وضع الإسلام إلى جانب التشريعات التي تفرض التكافل بين المسلمين، توجهات دينية تخاطب ضمير الفرد، وتثير فيه أنبل المشاعر الانسانية والدينية، لكي يقبل على التكافل مدفوعاً بأيمانه، أن في كفالة المحتاج حماية للمجتمع وتقرباً إلى الله ورسوله.

أضافة إلى اعتماد التوجيه الديني سبيلاً لحث الناس على التكافل، فإنه لم يغفل عما في النفس البشرية من ضعف وحاجة إلى الوازع الديني فلذا قرّن التوجيه الديني بالتشريع الملزم الذي يستتبع العقاب والثواب، وإبانه في كثير من النصوص ليضمن الأهداف الكفيلة ببناء الفرد الصالح والمجتمع المتماسك ويوفر للإنسان الامن والكرامة.

(۱) الصدوق، محمد بن علي، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ب، ما جاء في مانع الزكاة، ح ۲۰.

(۲) آل عمران / ۱۸۰.

(۳) الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار، ص ۲۶۰.

## المبحث الثالث: في ماتجب فيه الزكاة

أوجب الاسلامُ الزكاةَ «على البالغ العاقل، الحر الذي له الملكية الكاملة، في تسعة أجناس: الأبل، والبقر، والغنم، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذهب، والفضة»<sup>١</sup>.

وذلك ضمن آلية الانصبه التي وضعها الاسلام كشرط لازم في تعلق الزكاة ووجوبها، وقد لوحظ في اخراج ضريبة الزكاة من هذه الموارد المصلحة الفردية، كما لوحظت المصلحة الاجتماعية، في أن واحد فلا يكون هنالك ظلم أو استغلال للمالك في ما يملكه، ولا تقصير وتهاون في حق المستحق فيما يستحقه، كما ورُوعيت العدالة الاجتماعية في هذا التشريع بأروع صورها، وذلك عند ملاحظة مقدار الانصبه التي تجب فيها الزكاة ومقدار ما يُخرج منها.

فقد جعل الاسلام ضريبة على الغنم السائمة دون المعلوفة، وجعل ضريبة الغلات الاربعة التي تُسقى سيقاً، أو على الإمطار غير ضربيتها سقياً عن طريق الآلة، فجعلت ضريبة الغلات التي «تسقى سيقاً أو بماء السماء أو بمص عروقه من ماء الارض العشر، ونصف العشر إذا سقي بالدلاء والماكنة والناعور، وغير ذلك من العجلات»<sup>٢</sup> مراعيّاً في ذلك مصلحة المالك وعدم استغلاله ومصادرة جهوده وأتعبه.

وبهذا التشريع العادل استطاع الاسلام، ان يحافظ على مبدأ التكافل وتحقيق العدل الاجتماعي، في توزيع المال على مستحقه دون اضرار في الطرف الآخر، مُعالجاً أهم مسألة اجتماعية لها الاثر الايجابي في ايجاد حالة من التوازن الاجتماعي والرقي الاقتصادي في المجتمع.

١ الكركي، علي بن الحسين، جامع المقاصد ج ٣، ص ٥.

٢ الخوئي، أبو القاسم، منهاج الصالحين، ج ١، ص ٣٢٦.

## المبحث الرابع: في موارد صرفها

وهي ثمانية موارد بنص القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَامِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، والسنة النبوية.

الاول، والثاني: الفقيرُ والمسكينُ

الثالث: العاملون عليها

الرابع: المؤلفة قلوبهم

الخامس: الرقابُ

السادس: الغارمون

السابع: في سبيل الله

الثامن: ابن السبيل

الا أن الكلام يقع (الف): في تحديد معاني هذه الموارد وما هو المقصود منها.

(ب): في تحديد مقدار ما يعطى للفقير والمسكين ليتضح بذلك هدف الإسلام من وراء تشريعه للضرائب المالية الألزامية وهل أن الغاية من تشريع ضريبة الزكاة وأمثالها من الضرائب الأخرى هي إشباع الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة والمحرومة أم أن الإسلام يطمح إلى تحقيق الأكثر من ذلك؟

(الف) في تحديد معاني هذه الموارد

الاول والثاني: الفقيرُ والمسكينُ فقد عرّف كلُّ منهما: (بمن لا يملك مؤنة سنته اللائقة بحاله له ولعِياله والمسكينُ أسوأ حالاً من الفقير، والغنيُّ بخلافهما فإنه: من يملك قوت سنته)<sup>(٢)</sup>.

(١) التوبة / ٦٠.

(٢) الخوئي، أبو القاسم، منهاج الصالحين، ج ١، ص ٣٣٠ - الهمداني، مصباح الفقيه، ج ١٣، ص ٤٧٨ - الكركي،

علي بن الحسين، جامع المقاصد، ج ٣، ص ٣٠.

المورد الثالث: العاملون عليها وهم المنصوبون لأخذ الزكاة وضبطها وحسابها وإيصالها الى الامام أو نائبه أو الى مستحقها.

المورد الرابع: المؤلفة قلوبهم وهم المسلمون الذين يضعف اعتقادهم بالمعارف الدينية فيعطون من الزكاة ليحسن اسلامهم، ويشتوا على دينهم أو الكفار الذين يوجب اعطاؤهم الزكاة ميلهم الى الاسلام، أو معاونة المسلمين في الدفاع أو الجهاد مع الكفار.

المورد الخامس: الرقاب وهم: العبيد المكاتبون العاجزون عن إداء الكتابة مطلقاً أو مشروطة، فيعطون من الزكاة ليؤدوا ما عليهم من المال، والعبيد الذين هم تحت الشدة فيشترتون ويعتقون بل مطلق عتق العبيد اذا لم يوجد المستحق للزكاة.

المورد السادس: الغارمون وهم: الذين ركبهم الديون وعجزوا عن أدائها وإن كانوا مالكين قوت سنتهم، بشرط ان لا يكون الدين مصروفاً في المعصية.

المورد السابع: سبيل الله تعالى.

وهو جميع سبيل الخير كبناء القناطر والمدارس والمساجد واصلاح ذات البين، ورفع الفساد والاعانة على الطاعات.

المورد الثامن: ابن السبيل

الذي نفذت نفقته بحيث لا يقدر على الذهاب الى بلده، فيدفع له ما يكفيه لذلك بشرط ان لا يكون سفره في معصية<sup>(١)</sup>.

(ب) في المقدار الذي يعطى للفقير والمسكين:

وقع الخلاف بين العلماء في تحديد مقدار ما يعطى للفقير والمسكين على اقوال تبعاً للأدلة والنصوص الواردة في هذه الجهة:

القول الاول: ان لا يكون مالاً لنصاب تجب فيه الزكاة أو قيمته<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: ان لا يكون قادراً على كفايته وكفاية من تلزمه كفايته على الدوام<sup>(٣)</sup>.

(١) الخوئي، أبو القاسم، منهاج الصالحين، ج ١، ص ٣٤٣.

(٢) الطوسين محمد بن الحسن، الخلاف، ج ٢، ص ١٤٦.

(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط، ج ١، ص ٢٥٦.

القول الثالث: ان لا يملك ما يكون قدر كفايته لمؤنته طول سنته، وهو قول الأكثر كما صرح به في الروضة<sup>(١)</sup>.

الا ان الذي يبدو من ملاحظة كثير من النصوص والادلة، ان الاسلام لم يشرع ضريبة الزكاة وامثالها من الضرائب الالزامية، لاجل اشباع الحاجات الاساسية للفقراء والمساكين، وانما يطمح الى رفع مستوى الفقير الى مستوى الغني، واشباع جميع حاجاته تحقيقاً للتوازن الاجتماعي الذي ينشده الاسلام، والادلة على ذلك كثيرة منها:

١- ما عن اسحاق بن عمار قال: «قلت للامام جعفر بن محمد عليه السلام: أعطي الرجل من الزكاة مئة درهم؟ قال: «نعم»، قلت: مائتين؟ قال: «نعم»، قلت: ثلاثمائة؟ قال: «نعم» قلت: أربعمائة؟ قال: «نعم» قلت: خمسمائة؟ قال: «نعم» حتى تُغنيه»<sup>(٢)</sup>.

٢- عن عبدالرحمن بن الحجاج قال: «سألت الامام موسى بن جعفر عليه السلام، عن الرجل يكون ابوه أو عمه، أو أخوه يكفيه مؤونته يأخذ من الزكاة فيوسع بها إن كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج إليه؟ فقال: «لا بأس»»<sup>(٣)</sup>.

٣- عن سماعة قال: «سألت أبا جعفر بن محمد عليه السلام عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخدام؟ فقال الامام: «نعم...»»<sup>(٤)</sup>.

٤- عن أبي بصير: أن الامام جعفر الصادق عليه السلام تحدث عمن تجب عليه الزكاة، وهو ليس موسراً، فقال: «يوسع بها على عياله في طعامهم وكسوتهم ويبقى منها شيء فيناوله غيرهم وما أخذ من الزكاة فضة على عياله حتى يلحقهم بالناس»<sup>(٥)</sup>.

٥- عن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: أعطي الرجل من الزكاة ثمانين درهماً؟ قال: «نعم، وزده»، قلت: ل أعطيه مئة؟ قال: «نعم، وأغنه إن قدرت على ان تُغنيه»<sup>(٦)</sup>.

(١) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، الروضة البهية، ج ٢، ص ٤٢.

(٢) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ح ١١٩٧٦.

(٣) نفس المصدر، ج ٩، ح ١١٩٢٢.

(٤) نفس المصدر، ج ٩، ح ١١٩١٦.

(٥) نفس المصدر، ج ٩، ح ١١٩٠٨.

(٦) نفس المصدر، ج ٩، ح ١١٩٧٢.

٦- عن أبي بصير قال: قلتُ للإمام جعفر الصادق عليه السلام: إنَّ شيخاً من أصحابنا يُقالُ له عُمرُ سأل عيسى بن أعين وهو محتاجٌ، فقال له عيسى بن أعين: أما إنَّ عندي من الزكاة ولكن لا أعطيك منها لأنني رأيتك أشتريتَ لحماً وتمراً، فقال له عُمر: إنَّما ربحتُ درهماً فأشتريتُ بدانقين لحماً وبدانقين تمراً، ثم رجعتُ بدانقين لحاجة، تقولُ الرواية: إنَّ الامامَ حينما استمع الى قصة عُمر وعيسى بن أعين، وضع يدهُ على جبهته ساعة ثم رفع رأسه وقال: «إنَّ الله تعالى نَظَرَ في أموالِ الاغنياء ثم نَظَرَ في الفقراء، فجعل في أموالِ الاغنياء ما يكتفون به ولو لم يكفهم لزادهم، بل يُعطيهِ ما يأكلُ ويشربُ ويكتسي ويتزوج ويتصدقُ ويحجُّ»<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح في هذه الادلة «انها تأمرُ باعطاء الزكاة وما اليها الى ان يلحق الفردُ بالناس أو الى ان يصبح غنياً، أو لاشباع حاجاته الاولية والثانوية من طعام وشراب وكسوة وزواج وحج، على اختلاف التعبيرات التي وردت، وكلها تستهدف غرضاً واحداً وهو تعميم الغنى بمفهومه الاسلامي، وايجاد حالة من التوازن الاجتماعي في مستوى المعيشة، فإننا وبملاحظة هذه النصوص نستطيع ان نحدّد مفهوم الغنى والفقير عند الاسلام بشكل عام، فالفقير هو: من لم يظفر بمستوى من المعيشة يمكنه من اشباع حاجاته الضرورية وحاجاته الكمالية بالقدر الذي تسمحُ به حدودُ الثروة في البلاد، أو هو - بتعبير آخر - : من يعيشُ في مستوى تفصله هوة عميقة عن المستوى المعيشي للأثرياء في المجتمع الاسلامي، والغني: من لانفصله في مستواه المعيشي هذه الهوة، ولا يعصي عليه اشباع حاجاته الضرورية والكمالية بالقدر الذي يتناسبُ مع ثروة البلاد، ودرجة رقيها المادي سواء كان يملك ثروة كبيرة أم لا.

وبهذا يظهر: أنَّ الاسلام لم يعط للفقير مفهوماً مطلقاً ومضموناً ثابتاً في كل الظروف والاحوال، فلم يُقَلْ مثلاً: إنَّ الفقير هو العجزُ عن الاشباع البسيط للحاجات الأساسية. وإنما جعل الفقير بمعنى عدم الالتحاق في المعيشة بمستوى الناس كما جاء في النص، وبقدر ما يرتفع مستوى المعيشة يتسع المدلول الواقعي للفقير، لأن التخلّف عن مواكبة هذا الارتفاع في مستوى المعيشة يكون فقراً عندئذ، فإذا اعتاد الناس مثلاً على استقلال كل عائلة بدار، نتيجة لتوسع العمران في البلاد، أصبح عدم حصول عائلة على دار مستقلة لونها من الفقير، بينما يكون فقراً حينما لم تكن البلاد قد وصلت

(١) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ص ١٢٠٤٣.

الى هذا المستوى من اليسر والرخاء.

وهذه المرونة في مفهوم الفقر، ترتبطُ بفكرة التوازن الاجتماعي إذ أن الإسلام لو كان قد اعطى - بدلاً عن ذلك - مفهوماً ثابتاً للفقر، وهو العجزُ عن الاشباع البسيط للحاجات الأساسية، وجعل من وظيفة الزكاة وما إليها، علاجُ هذا المفهوم الثابت للفقر، لما أمكن العمل لإيجاد التوازن الاجتماعي، في مستوى المعيشة عن طريقها، ولأتسعت الهوة بين مستوى عوائد الزكاة وما إليها، ومستوى المعيشة العام للأغنياء الذي يزحفُ ويرتفعُ باستمرار، تبعاً للتطورات المدنية في البلاد وزيادة الثروة الكلية، فأعطاء مفاهيم مرنة للفقر والغنى، ووضع نظام الزكاة وما إليها على أساس هذه المفاهيم المرنة، هو الكفيلُ بإمكان استخدام الزكاة وغيرها لصالح التوازن الاجتماعي العام.

وليس غريباً إعطاء مفهوم مرن لمدلول تعلق به حكم شرعي، كالفقر الذي ربطت به الزكاة، ولا يعني هذا تغير الحكم الشرعي، بل هو حكم ثابت لمفهوم خاص، والتغير إنما هو في واقع هذا المفهوم، تبعاً للظروف<sup>(١)</sup>.

والخلاصة: ان الزكاة في نظر الاسلام، لم تكن مجرد عمل طيب من اعمال البرّ وخلة حسنة من خلال الخبر، بل هي ركنٌ أساسيٌّ من أركان الاسلام وهي حقٌّ للفقراء في أموال الاغنياء، قرره مالكُ المال الحقيقي وهو الله تعالى وأنها حقٌ معلومٌ قدر الشرع الاسلامي نصابه ومقاديره وحدوده وشروطه اضافة الى ان هذا الحق، لم يوكل لضماير الأفراد وحدها، وإنما حُمّلت الدولة الاسلامية مسؤولية جبايتها بالعدل وتوزيعها بالحق ومن حق الدولة ان تؤدّب - بما تراه من العقوبات - كل من يمتنع من أداء هذه الفريضة.

وإن من أهدافها الأساسية القضاء على الفقر وإغناء الفقراء غناءً دائماً يستأصل شأفة العوز من حياتهم، ويُقدرهم على ان ينهضوا وحدهم بعبء المعيشة، وذلك لأنها فريضة دورية منتظمة دائمة الموارد، مهمتها ان تُيسر للفقير قواماً من عيش لا تُقيمات ودُرِيهات معدودة فهي بذلك تُعد من أهم آليات التكافل الاجتماعي في الاسلام.

(١) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ص ٢٧٩.

## ب: الخمس

تُعدُّ فريضة الخمس، من الضرائب الكبرى في الاسلام، وهي تحتلُّ مرتبة الصدارة ضمن الضرائب المالية التي إفترضها الاسلام والزم المسلمين بأدائها وعدم التهاون بها، فقد نص القرآن الكريم عليها في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ الْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانَ وَاللَّهِ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>، وهي صريحة في المتن والمضمون على ثبوت هذه الفريضة «بنص القرآن الكريم مع التأكيد فيه بقوله: «وأعلموا» وتكرار لفظة «إن» وهي تردادٌ للتأكيد، فكيف مع تكرارها وتعليق الحق بالله تعالى، وتشريكه فيه مع أنه تعالى المالك لكل شيء، ثم تعليق ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾<sup>(٢)</sup> فجعل الاقرار بالخمس جزءاً من الأيمان وركناً فيه، والأجماع ثابتٌ على ان الآية غير منسوخة، وأن حكمها باق»<sup>(٣)</sup>.

فثبوت هذه الفريضة بنص القرآن الكريم أمرٌ لا ريب فيه ولا غبار عليه، اضافة الى الأدلة والنصوص الواردة في كتب الحديث والروايات، وهي بالغة حد التواتر القطعي منها:  
ماوردَ عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: «ما أيسرُ ما يدخلُ به العبدُ النار؟ قال: مَنْ أَكَلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ دَرَهْمًا، وَنَحْنُ الْيَتِيمُ»<sup>(٤)</sup>.

ومارواه الصدوق قده عن الصادق عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْنَا الصَّدَقَةَ أَنْزَلَ لَنَا الْخُمْسَ، فَالصَّدَقَةُ عَلَيْنَا حَرَامٌ، وَالْخُمْسُ لَنَا فَرِيضَةٌ وَالْكَرَامَةُ لَنَا حَلَالٌ»<sup>(٥)</sup>.

وكذلك مارواه شديد عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يَا أَبَا الْفَضْلِ لَنَا حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي الْخُمْسِ، فَلَوْ مَحَوْهُ فَقَالُوا لَيْسَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَىٰ أَوْ لَمْ يَعْمَلُوا بِهِ لَكَانَ سُوءًا»<sup>(٦)</sup>، ومعنى ذلك أن عدم اعطاء

(١) الأنفال / ٤١.

(٢) الأنفال / ٤١.

(٣) الحلبي، يوسف بن المطهر، مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٤٤.

(٤) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ب ٤ ما يجب فيه الخمس، ح ١.

(٥) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ١، ب الخمس، ح ٦.

(٦) الطبرسين ميرزا حسين، مستدرک وسائل الشيعة، ب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٣.



الخمس لهم عليهم السلام مساوقاً لإناكِرِ تشريعه في القرآن الكريم ومن أنكرَ تشريعَهُ فهو على حدِّ الكفرِ بالله تعالى، فالخمسُ إذاً فريضةٌ واجبةٌ بنصِّ القرآنِ والسنةِ النبويةِ، والذي يهتُمُّنا من هذه الفريضة أمران:

الف - في مواردِ تعلقِ الخمسِ؟

في المواردِ التي يُصرفُ إليها؟

أما ما يتعلقُ بالامرِ الاول، فالمشهورُ عند فقهاءنا أنَّ الخمسَ يتعلقُ بسبعةِ أمورٍ وهي: (١) الغنائمُ (٢) والمعادنُ (٣) والكنوزُ (٤) وكلُّ ما يخرجُ من البحرِ بالغوصِ (٥) وما يفضلُ من مؤونةِ السنةِ (٦) وما أشتريَ الذميُّ من أرضِ المسلمِ (٧) والحلالُ المختلطُ بالحرامِ (٨) هذا هو المشهورُ عند الفقهاء، الا أنَّ الجمهورَ من المسلمين خالفوا في ذلك واعتبروا أنَّ الخمسَ ينحصرُ في الغنائمِ الحربيةِ فقط ولأجلِ ذلك بحثوا عن الخمسِ في كتابِ الجهادِ في مسألةِ قسمةِ الفبيءِ والغنائمِ الحربيةِ ولم يعقدوا في كتبهم عنواناً بأسمِ الخمسِ، لكنَّ الدليلَ على خلافِ ما ذهبوا إليه كتاباً وسنةً، وسنشيرُ الى ذلك ضمن بحثِ مواردِ تعلقِ الخمسِ.

(ب) مواردِ تعلقِ الخمسِ

١- الغنائمُ: تُطلقُ الغنيمَةُ في اللغةِ العربيةِ على الاصابةِ والفوزِ بالشيءِ بلا مشقة (٩) وقال في المصباحِ نقلاً عن أبي عُبيد (الغنيمَةُ) ما نيلُ من أهلِ الشُّركِ غنوةً والحربُ قائمةٌ، والفبيءُ ما نيلُ منهم بعد أن تضعَ الحربُ أوزارها (١٠) ولذا قال الفقهاءُ: أنَّ الغنائمَ يُرادُ بها «غنائمُ دارِ الحربِ، مما حواه العسكُ وما لم يحوه، من أرضٍ وغيرها، ما لم يكنْ غصباً من مسلمٍ أو معاهدٍ، قليلاً كان أو كثيراً» (١١)، وأولُ غنيمَةٍ وقَّعتْ للمسلمينَ هي غنائمُ بدرٍ في السنةِ الثانيةِ للهجرةِ، «فتنازعَ المهاجرينُ والانصارُ في اقتسامها، ففرَّقها النبيُّ صلى الله عليه وآله فيهم على السواءِ وهو كواحدٍ منهم. ثم جاء الامرُ بالتخمسِ في الآيةِ: ﴿واعلموا أنَّما غنمتم من شيءٍ فإنَّ لله خمسَهُ وللرسولِ ولذي القربى

(١) الحلبي، جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦٤.

(٢) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، ص ٤٥٤، والفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ب الميم، ص ٢٢٢.

(٣) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، ص ٤٥٥.

(٤) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، المسالك الأفهام، ج ١، ص ٤٥٨.

واليتامى وابن السبيل»<sup>(١)</sup> فأول غنيمة حُمست على هذه الصورة غنيمة غزوة بني قينقاع بتلك السنة»<sup>(٢)</sup>، وعلى ضوء ما فسرت به الغنيمة لغةً، يرى فقهاء الامامية ان لفظ الغنيمة يشمل كل ما يظفر به الانسان في حياته من أموال وبأي سبب كان، سواء في الحرب ضد الكفار، أم بأستخراج المعادن من الارض أم بوجدان الكنوز بالغوص في البحار والانهار، أم ما يُكتسب به من الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، وعليه فالخمس يشمل جميع هذه الموارد ولا يستثنى منها شيئاً، وبذلك تظهر اهمية هذه الضريبة الاسلامية في تغطية مصارف كثير من موارد الدولة الاسلامية، سواء كانت هذه الموارد تتعلق بالجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ومنه تغطية حاجات الفقراء والمساكين وابن السبيل وغيرهم ممن ذكرتهم آية الخمس، وغيرها من الموارد.

بينما لا يرى ذلك كثير من المسلمين، بل ذهب جمهور المسلمين من العامة الى تحديد دائرة هذه الضريبة بما يغنمه المسلمون من الكفار في الحرب فقط، والذي دعاهم الى القول بذلك، هو الوقوف على الظاهر من قوله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ فقد اتفقت كلمات فقهاءهم ومفسريهم على ان المراد من كلمة «ما غنمتم» الواقعة في الآية، هو ما يغنمه المسلمون من الكفار في الحرب فقط واليك اقوال جملة من مفسريهم وفقهاءهم:

أما مفسروهم فقد افرقوا الى طائفتين:

الاولى: «ومنهم الطبري، والبيضاوي، وابن كثير وصاحب الدرّ المشهور، وصاحب في ظلال القرآن، والجلالين، والجصاص، والكشاف، وابن عربي، فقد فسروا كلمة «ما غنمتم من شيء» بما يغنمه المسلمون في الحرب ضد الكفار»<sup>(٣)</sup>.

وأما الطائفة الثانية: ومنهم «الفخر الرازي، والقرطبي، والآلوسي والمراغي والثعالبي»<sup>(٤)</sup> فقد

(١) الانفال / ٤١.

(٢) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، ص ٢١٦.

(٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج ١، ص ٢، البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل واسرار التأويل، ج ٣، ص ٥٠، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٢، ص ٣١٠، سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ٤، ص ١٢، الحلبي محمد بن أحمد، وعبدالرحمن السيوطي، تفسير الجلالين، الجصاص، أحكام القرآن، ج ٣، ص ٥٠، الزمخشري، تفسير الكاشف، ج ٢، ص ١٥٨، ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٣، ص ٥٠.

(٤) الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، ج ١٥، ص ١٦٤، القرطبي، جامع أحكام القرآن، ج ٨، ص ٨، الآلوسي، تفسير روح المعاني، ج ١٠، ص ٢.

اعترفوا بكون معنى اللفظ في اللغة عاماً، ولكن قالوا بكون المراد في الآية الشريفة هي الغنائم الحربية، للاتفاق على ذلك، وأن عرف الشرع أوجب تقييد اللفظ بهذا المعنى في المقام.

وأما فقهاءهم: فقد استدلل الشافعي في الأم، لوجوب الخمس في الغنيمة فقط بالآية الشريفة وقال: «يجب الخمس في الغنيمة - وهي المال الذي أخذ من المشركين - لقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾<sup>(١)</sup>»، ومثله ابن قدامة في المغني حيث قال: «إن الغنيمة مخموسة ولا اختلاف في هذا بين أهل العلم بحمد الله، وقد نطق به الكتاب العزيز فقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وخلاصة القول أن جمهور العامة ومفسريهم وفقهائهم قالوا بوجوب الخمس الا أنهم خصّصوه في الغنائم الحربية فقط، واما فقهاء الامامية ومفسروهم فانهم توسعوا في معنى الغنيمة الوارد لفظها في الآية المباركة واعتبروا الخمس في جميع المغنمات والمكاسب، وما أستخرج من المعادن والغوص والكنوز ومما فضل من أرباح التجارات والزراعات والصناعات بعد المؤونة والكفاية في طول السنة، مستدلين على ذلك بأجماع الطائفة ودلالة الآية الكريمة على ذلك، وكيف ما كان فإن ضريبة الخمس في الاسلام سواء كانت على رأي الامامية أو العامة، تُعد من الضرائب العامة، التي تستعين بها الدولة أو الحاكم الشرعي، على ادارة امور الناس ومعالجة كثير من القضايا الاقتصادية والسياسية وغيرها، اضافة الى القضاء على حالات الفقر والبؤس في المجتمع ولذلك فهي تندرج ضمن آليات التكافل الاجتماعي التي تلعب دوراً أساسياً في انعاش الحالة الاقتصادية في البلاد، والقضاء على جميع مظاهر الحرمان في المجتمع.

يقول قول الامام كاشف الغطاء عليه السلام في معرض كلامه عن الخمس: «فالخمس مع السعة التي ذكرناها من جهة كونه تحت زعامة الفقيه المدبر لشؤون المجتمع، مسألة سياسية وحكومية توجب له مزيداً من الإقتدار، لإدارة امور الشعب، ومن أجل كونه مانعاً من تراكم الثروة، وسبباً

تفسير المراغي، ج ١٠، ص ٤، ومثله في تفسير الثعالبي.

(١) الانفال / ٤١.

(٢) الشافعي، كتاب الأم، ج ٤، ص ١٣٩.

(٣) الانفال / ٤١.

(٤) ابن قدامة، عبد الرحمن بن عمر، المغني، ج ٧، ص ٢٩٧.

لغنى بيت المال مسألة اقتصادية ذات شأن خاص، كما أن الانفال أيضاً - عندنا - من جهة كونها عبارة عن منابع الثروة من «الاراضي الموات» و«المعادن»، و«البحار» و«الانهار» و«الآجام» و«رؤوس الجبال» و«بطون الأودية» و«كل ارض لا رب لها»، وكونها بأجمعها متعلقة بالنبي الأقدس ﷺ والولي عليه السلام القائم مقامه، المتصدي لإدارة امور المسلمين على أساس العدل ومحور الرقي والاكتفاء مسألة سياسية، وأقتصادية ذات اهمية خطيرة وموجبة لعمران البلاد واقتدار المسلمين وعظمتهم ورقيتهم ورفاههم»<sup>(١)</sup>.

٢- المعادن: «وهو اعم من أن يكون منطبعاً كالنقدين والحديد والرصاص والصفير، أو غير منطبع كالياقوت والعقيق والكحل والفيروزج والبثور ونحوها أو مائعاً كالقير والنفط والكبريت، والظاهر ان جملة ما خرج عن حقيقة الأرضية ولو بخاصية زائدة عليه»<sup>(٢)</sup>.

٣- وكذلك يتعلّق الخمس بالكنوز «وهو المال المذخور في موضع، أرضاً كان أم جداراً، أم غيرهما فإنه لو اجده وعليه الخمس»<sup>(٣)</sup>.

٤- وأما المورد الرابع من موارد تعلق الخمس فهو «الغوص»: وهو اخراج الجواهر من البحر مثل اللؤلؤ والمرجان وغيرهما معدنياً كان أو نباتياً»<sup>(٤)</sup>.

٥- ثم المال الحلال المختلط بالحرام، على وجه لا يتميز مع الجهل بصاحبه وبمقداره، فيحل بأخراج خمسه ومصرفه»<sup>(٥)</sup>.

٦- الارض التي اشتراها الذمي من المسلم»<sup>(٦)</sup> فيجب اخراج الخمس منها ما يفضل عن مؤونة السنة، ومؤونة عياله من أرباح التجارات ومن سائر التكسبات من الصناعات والزراعات والاجارات... الخ»<sup>(٧)</sup>.

فهذه الموارد السبعة، يجب فيها أخراج الخمس و صرفه لمستحقه، والملاحظ أن هذه الموارد

(١) كاشف الغطاء، محمد حسين، أصل الشيعة وأصولها، ص ١١٣.

(٢) البحراني، يوسف، الحقائق الناطرة، ج ١٢، ص ٣٢٧.

(٣) الخوئي، ابو القاسم، منهاج الصالحين، ج ١، ص ٣٤٩.

(٤) الخوئي، أبو القاسم، مستند العروة الوثقى، كتاب الخمس، ص ١٠٨.

(٥) نفس المصدر، ص ١٢٤.

(٦) نفس المصدر، ص ١٧٣.

(٧) نفس المصدر، ص ١٩٣.

انما وجبت فيها ضريبة الخمس لأجل تغطية مصارف الضمان الاجتماعي، وعلاج مشكلة الفقر والعجز المالي لكثير من شرائح المجتمع وهو ما يُتيح للحاكم الشرعي أو الدولة الإسلامية، السبيل الى معالجة كثير من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومنها توفير الضمان الاجتماعي للأفراد الذين عجزوا عن اعالة انفسهم وعوائلهم.

ب- الموارد التي يُصرفُ إليها الخمس؟

وهي ستة أصنافٍ تصرفت الآية المباركة لذكرهم وهم كالآتي:

١- سهم الله تبارك وتعالى.

٢- سهم النبي ﷺ.

٣- سهم ذي القربى الذي يُقصد به الامام المعصوم الذي يقوم مقام النبي ﷺ.

٤- اليتامى.

٥- المساكين.

٦- ابن السبيل وهؤلاء الثلاثة الأخيرة يشترط فيهم أن يكونوا من بني هاشم لا غيرهم.

وقد ذكر الفقهاء ان سهم الله تعالى للنبي ﷺ وسهم النبي ﷺ للأمام، وبالنتيجة تكون هذه الأسهم الثلاثة كلها للامام كما ورد في النص عن البنزطي عن الامام الرضا عليه السلام في تفسير الآية المباركة؟ فقيل له: فما كان لله، فلمن هو؟ قال: لرسول الله ﷺ، وما كان لرسول الله ﷺ فهو للأمام...»<sup>(١)</sup>.

فالامام يتصرف في هذا الحق المالي، بما يراه من المصلحة، فإنَّ الخمس وبملاحظة الأدلة «لمقام الزعامة للمسلمين (ولا أقل أن يكون نصفه كذلك) بمعنى أن له ولاية التصرف الصرف فيما تقتضيه مصالح الاسلام والمسلمين وتعود فائدته لعامة المسلمين»<sup>(٢)</sup>. وأما في زماننا «فللمجتهد الجامع للشرائط أو أنفاقه في المصرف الذي يُجيزه»<sup>(٣)</sup> وبطبيعة الحال ان الموارد التي يُجيز المجتهد صرف الخمس إليها انما هي تعود بالدرجة الاولى الى الصالح العام بين المسلمين كمساعدة التمزوجين الذين هم بحاجة الى ذلك والفقراء والمساكين، وبناء الدور والمساجد

(١) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ب ١ من أبواب قسمة الخمس، ح ٣.

(٢) الهمداني، حسين، الخمس، ص ١١٥.

(٣) المنتظري، حسين علي، احكام الشرعية، ص ٣٢٦.

والمستشفيات، وأيواء الايتام وغيرها من الموارد التي لوحظ فيها الجانب الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي.

وأما الاقسام الثلاثة الاخرى:

فهم الأيتام والمساكين وابن السبيل من بني هاشم بالخصوص، فلهم نصفُ الخمس يُعطون منه على قدر حاجتهم بأذن المجتهد الجامع للشرائط، أو هو يتولى ذلك، ويشترط فيهم وجود الحاجة أو الفقر كما في الايتام، فانه يشترط فيهم الفقر، فلا خمس للغني وان كان هاشمياً، وبهذا تغطي ضريبة الخمس مساحةً كبيرة من شرائح المجتمع الاسلامي تعاني من الحاجة والفقر والعوز، فهي جزء هام من الآليات التي يعتمد عليها نظام التكافل في الاسلام.

### ج- الكفارات:

ومفردتها كفارة «وهي بالتشديد ما كُفِّرَ به من صدقةٍ وصومٍ ونحوهما»<sup>(١)</sup> وفي الاصطلاح الفقهي: «عبادة خاصة مالية أو بدنية شرَّعها الله تعالى في دينه وجعلها نحو مؤاخذه وعقوبة في الغالب على مخالفة حكمه، أو مسقطة لعقابه، ماحية لما صدر من العبد من ذنبه، أو جبراً للنقص الواقع في عمله، وهي إما قولٌ أو فعلٌ أو بذلٌ مال»<sup>(٢)</sup>.

وفي أغلب الاحيان تكون الكفارة مالية فيدفع المكلّف مقداراً معيناً من المال للمسكين تكفيراً عن ذنبه أو عن خطاه، فإنه ليس بالضرورة أن تكون الكفارة عن ذنب كما في قتل الخطأ فإنه يكفّر عن خطاه لا عن ذنبه، وعليه فقد حرص الاسلام في كلّ تشريعاته وتقنيناته على ان يكون للفقير والمسكين الحظّ الاوفر في التشريع المالي، كما في باب الكفارات وغيرها من التشريعات المالية كالزكاة والخمس والصدقات وغيرها ومن هنا فلا بدّ من التعرّض لبحث الكفارات والتطرّق لأنواعها ومصاريفها:

### الف - أقسام الكفارات وأنواعها:

وهي على أربعة أقسام: «مرتبة»، ومخيرة، وما اجتمع فيه الأمران، وكفارة الجمع.

(١) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٨١.

(٢) المشكيني، الميرزا علي، مصطلحات الفقه، ص ٤٣٨.

١- أما المرتبة فهي ثلاثة: كفارة الظهار، وكفارة قتل الخطاء، ويجب فيهما العتق، فإن عجز فصيام شهرين متتابعين، فإن عجز فإطعام ستين مسكيناً.

وكفارة من أفطر يوماً من قضاء شهر رمضان بعد الزوال، وهي: إطعام عشرة مساكين، فإن عجز فصيام ثلاثة أيام.

٢- المخيرة: وهي كفارة من أفطر في شهر رمضان بأحد الأسباب الموجبة لها، وكفارة حنث النذر، وكفارة حنث العهد، وكفارة جز المرأة شعرها في المصاب، وهي: العتق، أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً.

وما أجمع فيه الأمران - الترتيب والتخير - وهو: كفارة حنث اليمين، وكفارة نتف المرأة شعرها، وخذش وجهها في المصاب وشق الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته، فيجب في جميع ذلك عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم مخيراً بينها فإن عجز من الجمع فصيام ثلاثة أيام.

٣- كفارة الجمع: وهي كفارة قتل المؤمن عمداً وظلماً، وكفارة الافطار في شهر رمضان بالمحرّم وهي: عتق رقبة مع صيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً<sup>(١)</sup>.

وهناك أنواع آخر من الكفارات تعرض لها العلماء في كتبهم الفقهية، وهي في غاية الدقة والاحكام فما من خطاء أو ذنب يقوم به الانسان إلا وله نوع من التكفير فمنها ما يصل الى حدّ الازام ومنها ما يلزم الشارع صاحبه بالتكفير عنه وقد ذكر العلماء قسماً آخر من الكفارات التي يجب أدائها وهي ما يَصْلُحُ عليه بكفارات المحرّمات في باب الحج وهي على انواع نذكرها باختصار:

١- كفارة الصيد وفيها تفصيل طويل، تبدأ من قتل النعامة التي يجب فيها بدنه الى اسط حيوان قتل الزنبور - متعمداً - فإنه لا بدّ من أن يُطعمَ القاتل شيئاً من الطعام<sup>(٢)</sup>.

٢- «كفارة الجماع وما لحق به (بدنه، بعير، أو بقرة، أو شاة) على تفصيل طويل، ويُفسد الحج

في بعض الصور.

(١) الخميني، روح الله، -تحرير الوسيلة، ج ٢، ص ١١٩.

(٢) الخوئي، أبو القاسم، مناسك الحج، ص ٩٦.

- ٣- كفارةُ العقد (بَدَنَه) على العاقد اذا دَخَلَ المعقودُ له.
- ٤- كفارةُ الاستمناء (بَدَنَه) وقيل يفسدُ الحجُّ.
- ٥- كفارةُ استعمالِ الطيبِ (شاة).
- ٦- كفارةُ لَبَسِ المخيطِ (شاة).
- ٧- كفارةُ الاكْتِحَالِ (شاة) احتياطاً.
- ٨- كفارةُ النظرِ في المرآةِ (شاة) كذلك احتياطاً.
- ٩- كفارةُ لبسِ الخُفِّ والجورابِ (شاة) احتياطاً.
- ١٠- كفارةُ الجدالِ (بَدَنَه، أو بقرة، أو شاة) على تفصيلٍ في كتبِ الفقه.
- ١١- كفارةُ قتلِ القَمَلِ (كفُّ من الطعامِ يُعطى للفقيرِ) احتياطاً.
- ١٢- كفارةُ التزيينِ (شاة).
- ١٣- كفارةُ تغطيةِ الرجلِ رأسه (شاة).
- ١٤- كفارةُ تغطيةِ المرأةِ وجهها (شاة).
- ١٥- كفارةُ التدهينِ (شاة أو إطعامِ فقيرِ) على تفصيل.
- ١٦- كفارةُ إزالةِ الشعرِ (شاة، أو صوم ثلاثة أيام أو إطعامِ ستين مسكيناً).
- ١٧- كفارةُ إخراجِ الدَّمِ (شاة).
- ١٨- كفارةُ قلعِ الضَّرْسِ (شاة) احتياطاً.
- ١٩- كفارةُ تقليمِ الظَّفْرِ (شاتان، أو شاة أو مُدٌّ من طعام) على تفصيل.
- ٢٠- كفارةُ التظليلِ (شاة).
- ٢١- كفارةُ قلعِ الشجرةِ (بقرة، أو شاة، أو قيمة تلك الشجرة).
- ٢٢- كفارةُ حملِ السلاحِ (شاة)<sup>(١)</sup>

ب) نوعيةُ التكفير:

وهي عبارةٌ عن أربعة أشياء:

- ١- الصومُ ٢- العتقُ ٣- الاطعامُ ٤- الكسوةُ.

(١) الشيرازي، محمد الحسيني، أحكام الإسلام، ص ٧٦.



الصوم: والمقصود به صيام الشخص العاصي، وهو لا يكون عادةً الا في حالة العجز عن الكفارات الاخرى، وتختلف مدة الصيام باختلاف الذنب الذي يُكفّر عنه، فقد يكون ثلاثة أيام كما في بعض كفارة اليمين أو صوم شهرين كما في قتل الخطأ.

العتق: والمقصود به عتق رقبة أي تحرير أحد الارقام ويُشترط في العبد المُعتق شروط:

١- الايمان والاصل فيه قوله تعالى في قتل الخطاء:

«فتحرير رقبة مؤمنة»، إضافة الى النصوص الشرعية الاخرى كرواية يوسف بن عُميرة عن الصادق عليه السلام قال: «سألته أيجوز للمسلم أن يعتق مملوكاً مشركاً؟ قال: لا»<sup>(١)</sup> وغيرها من النصوص. وقد استهدف الاسلام في هذا التشريع القضاء على جميع مظاهر العبودية والرق وحث المسلمين على ذلك، حتى أصبح الرق في زماننا هذا منعدماً إذ لا اثر له على وجه العموم.

٢- السلامة من العيوب: «فلا يجزي الأعمى ولا الاجدم، ولا المقعد، ولا المنكل به لتحقق العتق بحصول هذه الاسباب»<sup>(٢)</sup> ولكون هذه العيوب موجبة لنقصان مالية المُعتق فلذا لا يجزي في الاعتاق من كان ناقصاً المالية، وبهذه الاسباب المذكورة الموجبة لانعتاق العبد المملوك يظهر مدى حرص الاسلام في القضاء على جميع مظاهر العبودية ومحاربة الرق بمختلف ألوانه.

٣- أن يكون تام الملك: «فلا يجزي المدبر ما لم ينقض تديره»<sup>(٣)</sup>.

والقول بعدم اجزاء عتق المدبر ما لم ينقض تديره قبل العتق قاله مجموعة من العلماء منهم الشيخ في النهاية<sup>(٤)</sup>، وتلميذه القاضي<sup>(٥)</sup>، وابن الجيند<sup>(٦)</sup> مستدلين على ذلك بحسنة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: «في رجل يجعل لعبد العتق إن حدث به حدث، وعلى الرجل تحرير رقبة في كفارة يمين أو ظهار أيجزي عنه أن يعتق عبده ذلك في تلك الرقبة الواجبة؟ قال: لا»<sup>(٧)</sup>. هذه ثلاثة

(١) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٢٣ باب ١٧ من أبواب العتق، ح ٥.

(٢) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، مسالك الافهام، ج ١٠، ص ٤٤.

(٣) نفس المصدر، ص ٤٧.

(٤) الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية، ص ٥٦٩.

(٥) القاضي البراج، عبد العزيز، المهذب، ج ٢، ص ٤١٤.

(٦) ابن الجيند، حكاة عنه العلامة في المختلف، ص ٦٠٣.

(٧) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٢٣، باب حكم المدبر في الكفارة، ج ١.

شروط يجب توفرها في العبد المعتقد، وألا لا يصح الاعتاق بدونها كما صرح به جملة من العلماء.  
 ج - الإطعام: والمقصود بالإطعام إطعام المساكين، وكفارة الإطعام تختلف باختلاف المعصية، فقد تكون الكفارة إطعام عشرة مساكين كما في كفارة «إفطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال، وقد تكون ستين مسكيناً كما هو الحال كما في إفطار شهر رمضان تعمداً، ومقدار الإطعام كما هو المشهور خصوصاً بين متأخري علمائنا، أنه قدر مُدِّ لكل مسكين «والمعتبر من المُدِّ الوزن لا الكيل عندنا، لأن المُدَّ الشرعي مركب من الرطل والرطل مركب من الدرهم والدرهم مركب من وزن الحبات، ويسمى درهم الكيل ويتركب من المد الصاع، ومن الصاع الوسط، فالوزن أصل الجميع»<sup>(١)</sup>.

د - الكسوة: ورد الأمرُ بها مُطلقاً في كفارة اليمين، فيجب لمن أرادها ما يحصلُ بها مسماً عرفاً، وقد اختلف الاصحابُ في تقديرها لذلك فمنهم من حملها على عرف الشرع في الصلاة، ففرق بين الرجل والمرأة وهو ابن الجنيد<sup>(٢)</sup> فاعتبر للمرأة درعاً وخماراً، واكتفى للرجل بثوب يجزيه في مثله الصلاة. ومنهم من اطلق الثوبين كال مفيد<sup>(٣)</sup> وسلاّر<sup>(٤)</sup> ومنهم من اطلق الثوب، كالشيخ في المبسوط<sup>(٥)</sup>، وابن ادريس<sup>(٦)</sup>، والعلامة في المختلف<sup>(٧)</sup> والتحرير<sup>(٨)</sup> والارشاد<sup>(٩)</sup>، ومنهم من فصل فاعتبر الثوبين مع القدرة واكتفى بالثوب مع العجز كالشيخ في النهاية<sup>(١٠)</sup> وابن البراج<sup>(١١)</sup> وأبي الصلاح<sup>(١٢)</sup>، والعلامة في القواعد<sup>(١٣)</sup>.

- (١) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، مسالك الافهام، ج ١، ص ٩٢.
- (٢) حكاة عنه العلامة في المختلف، ص ٦٦٦.
- (٣) المفيد، محمد بن محمد، المقنعة، ص ٥٦٨.
- (٤) سلاّر، حمزة بن عبد العزيز، المراسم، ص ١٨٦.
- (٥) الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط، ج ٦، ص ٢١١.
- (٦) الحلبي، ابن ادريس، س محمد بن منصور، السرائر، ج ٣، ص ٧٠.
- (٧) العلامة، الحسن بن يوسف، المختلف، ص ٦٦٦.
- (٨) العلامة، الحسن بن يوسف، تحرير الاحكام، ج ٢، ص ١١٢.
- (٩) العلامة، الحسن بن يوسف، ارشاد الاذهان، ج ٢، ص ١٠٠.
- (١٠) الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية ص ٥٧٠.
- (١١) ابن البراج، عبد العزيز، المهدب، ج ٢، ص ٤١٥.
- (١٢) أبو الصلاح، الكافي في الفقه، ص ٢٢٧.
- (١٣) العلامة، الحسن بن يوسف، قواعد الاحكام، ج ٢، ص ١٤٨.

وكيف ما كان فإن الهدف من حرص الاسلام على هذه الشريحة من المجتمع له دلالات وابعاد مهمة في تحقيق العدل الاجتماعي، وضمان العيش لكافة افراد المجتمع فانه تحت نظام الاسلام وتطبيق المنهج الاسلامي والشرعي، لا يبقى أي فرد يعاني من الفقر والمسكنة اذ تكفل الاسلام من خلال هذه النظم المالية بضمان العيش بمستوى لائق لكافة شرائح المجتمع. وعليه فمفهوم الكفارات في الاسلام من المفاهيم التي تدرج ضمن آليات التكافل الاجتماعي، فهي واحدة من الآليات الالزامية التي تموّن الدولة الاسلامية أو الحاكم الشرعي لإعانة الضعفاء والقضاء على مظاهر الفقر والمسكنة.

ج - مصرف الكفارات: هو مَنْ تحققت فيه صفة المسكنة وما يُعبرُ عنه بلسان القرآن الكريم بالمسكين وهو: «مَنْ لا يملك مؤنة سنته اللانقطة بماله له ولعياله الذي هو أسوأ حالاً من الفقير وقد ورد التعبير بهذا اللفظ في قوله تعالى ﴿لا يَأْخُذْكُمْ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾<sup>(۱)</sup>، وقوله تعالى ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِيناً﴾<sup>(۲)</sup>.

وقد اشترط البعض في مستحق الكفارة أن يكون مؤمناً أو مستضعفاً كما ذكر الشيخ في المبسوط<sup>(۳)</sup> والعلامة في الارشاد<sup>(۴)</sup> ذلك، أما في المبسوط فإنه جعل مصرفها مصرف زكاة الفطرة، وقد جوز صدق زكاة الفطرة الى المستضعف وكيف ما كان «فلاريب في إعتبار المسكنة، لأنها منصوص الآية<sup>(۵)</sup> ولا يتعدى الى غيره من أصناف مستحقي الزكاة غير الفقير حتى الغارم، وإن استغرق دينه ماله إذا ملك مؤونة سنته. وكذا ابن السبيل إن أمكنه أخذ الزكاة أو الاستدانة، وإلا ففي جواز اخذه نظر، من حيث أنه حينئذ في معنى المسكين، ومن أنه قسيم له مطلقاً. ويظهر من الدروس<sup>(۶)</sup> جواز أخذه لها حينئذ. واختلف في الفقير والأقوى جواز دفعها إليه، إما لكونه أسوأ

(۱) المائدة / ۸۹

(۲) المجادلة / ۴

(۳) الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط، ج ۶، ص ۲۰۸، وج ۱، ص ۲۴۲.

(۴) العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، إرشاد الاذهان، ج ۲، ص ۱۰۰.

(۵) المجادلة / ۴

(۶) الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين، الدروس الشرعية، ج ۲، ص ۱۸۹.

حالا كما ذهب إليه بعضهم<sup>(١)</sup>، أو لأنَّ كلَّ واحد من المسكين والفقير يدخلُ في الآخر حيث ينفردُ بالذكر، وإنما يبحث من الأسوأ حالاً منهما على تقدير الاجتماع كآية<sup>(٢)</sup> الزكاة<sup>(٣)</sup>.

والخلاصة: ان مصرف الكفارات بمختلف أنواعها اذا كانت مالية، أو ما من شأنه المالية فإنها تُصرفُ الى المسكين أو الفقير على بعض الاقوال، والمهم هو وجود صفة الاستحقاق اذ هو المقصود من هذه التشريعات المالية، فإنَّ الاسلام حرص على إجتناب الفقر والقضاء على مختلف ألوان الحرمان.

#### د- الجزية:

ضريبة مالية يضعها الاسلام على جميع أهل الكتاب من الرجال البالغين، على نحو الوجوب والالزام - وهم اليهود والنصارى والمجوس على الاشهر.

قال صاحب الجواهر في تعريفه للجزية: «هي الوظيفة المأخوذة من أهل الكتاب لإقامتهم بدار الاسلام، وكف القتال عنهم وهي فعلة من جزى يجزي يُقال: جزيتُ ديني اذا قضيتها، بل لعل منه قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾<sup>(٤)</sup>، ولا خلاف بين المسلمين فضلاً عن المؤمنين، في أنها تؤخذ ممن يُقرُّ على دينه وهم اليهود بأقسامهم والنصارى كذلك، بل لعله من ضروريات المذهب أو الدين قال الله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يُحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.

وقال الراوندي: «هي عبارة عن حق مخصوص يؤخذ من أهل الكتاب ليقرّوا على دينهم، كما أن المأخوذ من أموال المسلمين على جهة الطهر يُسمى زكاةً، وكلاهما اسم شرعي.

(١) انظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الخلاف، ج ٤، ص ٢٢٩، مسألة ١٠، الوسيلة، ١٢٨، السرائر، ج ١، ص ٤٥٦.

(٢) التوبة / ٦٠.

(٣) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، المسالك الأفهام، ج ١٢، ص ١٠١.

(٤) البقرة / ٤٥.

(٥) التوبة / ٢٩.

(٦) النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام، ج ٢١، ص ٢٢٧.

والمعنى أنّ ذلك اذا أدّوه أغنى عنهم، لاجتزاء المؤمنين لهم منهم، والابقاء به على دمائهم مأخوذ من قولهم «هذا الشيء يجزي عن فلان» أي يُغني عنه ويكفي»<sup>(١)</sup>.

وكذلك قال في المقنعة: «فرض سبحانه وتعالى على نبيه ﷺ أخذ الجزية من كفّار أهل الكتاب، وفرض ذلك على الأئمة من بعده عليهم السلام، إذ كانوا هم القائمين بالحدود مقامه، والمخاطبين في الاحكام بما خوطب به، وجعلها تعالى حقناً لدمائهم، ومنعاً من أسترقاقهم، ووقاية لما عداها من أموالهم»<sup>(٢)</sup>.

والخلاصة: يضع الاسلام هذه الضريبة المالية على ثلاثة أصناف من أصل الكتاب على الاشهر وهم اليهود والنصارى والمجوس ويستثني من ذلك الاطفال والشيوخ والنساء والمقعدين والعمى، مقابل توفير الامن لهم واحترامهم واجراء كافة احكام الاسلام عليهم شريطة أن لا يخلوا بشرائط الذمة وهي ما سنتناولها ضمن البحوث الآتية:

### ١- جذورها التاريخية:

قد يُتخيل أنّ هذه الضريبة من مخترعات الاسلام ومحدثاته الا ان الامر على العكس من ذلك فإنها «قديمة من أول عهد التمدن القديم، فقد وضعها يونان أثينا على سكان سواحل آسيا الصغرى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد مقابل حمايتهم من هجمات الفينقيين، وفينيقية يومئذ من أعمال فارس، فهان على سكان تلك السواحل دفع المال مقابل حماية الرؤوس.

والرومان وضعوا الجزية على الأمم التي أخضعوها، وكانت اكثر كثيرا مما وضعه المسلمون بعدئذ، فإن الرومان لما فتحوا غالبا (فرنسا) وضعوا على كل واحد من أهلها جزية يختلف مقدارها ما بين ٩ جنيهاً و ١٥ جنيهاً في السنة، أو نحو سبعة أضعاف جزية المسلمين. ولم تكن الجزية كبيرة بهذا المقدار في كل البلاد التي أفتتحها الرومان ولكنهم في غالبا ونحوها، أنها كانت تؤخذ من الاشراف عنهم وعن عبيدهم وخدمهم. وكانت الفرس أيضاً يجبون الجزية من رعاياهم ويؤيد ذلك ما أورده ابن الاثير في كلامه عما فعله كسرى انوشروان في الخراج والجند قال: «الترموا الناس الجزية ما خلا العظماء واهل البيوتات والجند والمرابزة والكتاب ومن»

(١) الراوندي، سعيد بن هبة الله، فقه القرآن، ج ١، ص ٢٥٥.

(٢) المفيد، محمد بن محمد، المقنعة، ص ٢٦٩.

في خدمة الملك، كل أنسان على قدره اثني عشر درهماً وثمانية دراهم وستة دراهم وأربعة دراهم»<sup>(١)</sup>.

ويقول صاحب تفسير الامثل: «والجزية كانت قبل الاسلام، ويعتقد بعضهم أن أول من أخذ الجزية هو كسرى أنوشروان الملك الساساني، ولو لم نسلّم بأنه الأول فلا أقل من أن أنوشروان كان يأخذ من أبناء وطنه الجزية، وكان يأخذ ممن لم يكن مواطناً وعمره أكثر من عشرين عاماً وأقل من خمسين عاماً، مبلغاً سنوياً يتراوح بين ١٢ و ٨ و ٦ و ٤ درهم على أنه ضريبة سنوية على كل فرد.

وذكروا أن فلسفة هذه الضرائب أو حكمتها هي الدفاع عن موجودية الوطن واستقلاله وأتمته، وهي وظيفة عامة على جميع الناس، فبناءً على ذلك متى ما قام جماعة فعلاً بالمحافظة على الوطن ولم يستطع الآخرون أن يجندوا أنفسهم للدفاع عن الوطن، لأنهم يكتسبون ويتجرون - ملاً - فإن على الجماعة الثانية أن تقوم بمصارف المقاتلين فتدفع ضرائب سنوية للدولة.

وما لدينا من القرائن يؤيد فلسفة الجزية... سواء قبل الإسلام أو بعده.

فمسألة السن في من يعطي الجزية في عصر أنوشروان الذي ذكرناه آنفاً وهي أن الجزية تقع على من عمره عشرون عاماً إلى الخمسين عاماً» دليل واضح على هذا المطلب لأن أصحاب هذه المرحلة من العمر كانوا قادرين على حمل السلاح والمساهمة في الحفاظ على أمن البلاد، إلا أنهم كانوا يدفعون الجزية لأعمالهم وكسبهم.

والشاهد الآخر على ذلك أنه لا تجب الجزية «في الاسلام» على المسلمين لأنّ الجهاد واجب عليهم جميعاً، وعند الضرورة يجب على الجميع أن يتجهوا نحو ساحات القتال ليقفوا بوجه العدو، إلا أنه لما كانت الأقليات المذهبية في حل من أمر الجهاد فعليها أن تدفع المال مكان الجهاد، ليكون لهم نصيب في الحفاظ على أمن الوطن الذي يتمتعون بالحياة فيه.

ثم إن سقوط الجزية عن الأطفال والشيوخ والمقعدين والنساء والعمى دليل آخر على هذا الموضوع. ومما ذكرنا يتضح أن الجزية ليست إعانة مالية فحسب، يقدمها أهل الكتاب إزاء ما يتحملة المسلمون من مسؤولية في الحفاظ عليهم وعلى أموالهم.

(١) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، ص ٢١٩.

وبناءً على ذلك فإن من يزعم أن الجزية نوعٌ من أنواع حق التخيير لم يتلطف الى روحها وحكمتها وفلسفتها، وهي أن أهل الكتاب متى دخلوا في أهل الذمة فإن الحكومة الإسلامية يجب عليها أن ترعاهم وتحافظ عليهم وتمنعهم من كل أذى أو سوء، وهكذا فإن أهل الذمة عند دفعهم الجزية، بالإضافة الى التمتع بالحياة مع المسلمين في راحة وأمان فليس عليهم أي تعهد من المساهمة في القتال مع المسلمين وفي جميع الأمور الدفاعية - ويتضح أن مسؤوليتهم إزاء الحكومة الإسلامية أقل من المسلمين بمراتب، أي أنهم يتمتعون بجميع المزايا في الحكومة الإسلامية يدفعهم مبلغاً ضئيلاً ويكونون سواءً هم والمسلمون، في حين أنهم لا يواجهون الاخطار ومن كل الحرب»<sup>(۱)</sup>.

إذاً هذه الضريبة المالية لم يخترعها الاسلام، بل لها جذورها التاريخية وقد عملت بها كثيرٌ من الامم السابقة، إلا أن الاسلام لم يضعها على رعاياه كما وضعتها بقية الامم، بل وضعت على صنف خاص من الكفار الذين لم يقبلوا في الدخول الى الاسلام، فخيروا بين الدخول في الاسلام أو يدفعوا الجزية وهي شيء يسيرٌ من المال يضعه الاسلام على الافراد، لا على الاموال والاراضي، وتعتبر آخر هي ضريبة ماليةً مستويةً على الرؤوس فقط.

## ۲- شرائطها:

أما تقبل الجزية من أهل الكتاب الذين اختاروا دفع الجزية حفاظاً على انفسهم بعدة شرائط إن تمسكوا بها اصبحوا في ذمة الاسلام:

«الاول: قبول الجزية.

الثاني: أن لا يؤذوا المسلمين، كالزنا بنسائهم، واللواط بأطفالهم والسرقة لأموالهم ونحو ذلك.

الثالث: أن لا يتظاهروا بالمحرّمات كشرب الخمر والزنا ونكاح المحرّمات من الاخوات وبناتهنّ وبنات الأخ.

الرابع: أن لا يحدثوا كنيسةً ولا يضرّوا ناقوساً، ولا يعلوا بناءً.

(۱) الشيرازي، ناصر مكارم، تفسير الامثل، ج ۵، ص ۴۰۸.

الخامس: أن تجري عليهم أحكام الاسلام»<sup>(١)</sup>.

وزاد بعض الفقهاء شرطاً سادساً وهو: أن لا يفعلوا ما ينافي الأمان، مثل العزم على حرب المسلمين، وإمداد المشركين<sup>(٢)</sup>.

فهذه جملة الشروط التي يجب أن يقبل بها أهل الذمة حتى يدخلوا في ذمة الاسلام، فتجري عليهم احكام المسلمين من حدودٍ وتعزيراتٍ وغيرها عن المخالفة، مقابل دفعهم هذه الضريبة المالية.

### ٢- مقدارها:

لم يُعَيَّن مقداراً مالياً أو غيره في الجزية، بل أو كل امرؤها الى الامام بما يراه من المصلحة راعياً بذلك ظروفهم الاقتصادية والمالية لذا قال الشيخ المفيد «وليس في الجزية حد مرسوم لا يجوز تجاوزه الى ما زاد عليه، ولا حطة عما نقص عنه، وإنما هي على ما يراه الامام في أموالهم ويضعه على رقابهم على قدر غناهم وفقيرهم»<sup>(٣)</sup>.

وما روي من أن الامام علي عليه السلام جعل على أغنيائهم ثمانية وأربعين درهماً، وعلى أوساطهم أربعة وعشرين درهماً، وأنه عليه السلام جعل على فقرائهم عشر دراهم «محمول على اقتضاء المصلحة في تلك الحال»<sup>(٤)</sup>.

فكون حكم التقدير موكول الى الامام عليه السلام، يكاد يكون متفق عليه بين العلماء. نعم ذكر المؤرخون ان الجزية بقيت بلا تعيين لمقدارها الى زمن عمر بن الخطاب «فإنه عيّن مقدارها، وكتب الى أمراء الاجناد بأمرهم أن يضربوا الجزية على كل من، جرت عليه الموسى، وأن يجعلوها على أهل الفضة كل رجل أربعين درهماً، وعلى أهل الذهب أربعة دنائير، وعليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مدان حنطة، وثلاثة أقساط زيتاً كل شهر لكل إنسان في

(١) الطباطبائي، علي بن محمد، رياض المسائل، ج ٨، ص ٤٨.

(٢) المحقق الحلبي، جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام، ج ١، ص ٣٢٩، و الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين، في الدروس، ج ٢، ص ٣٤، والمحقق الأردبيلي، مجمع الفائدة، ج ٧، ص ٤٣٩.

(٣) المفيد، محمد بن محمد، المقنعة، ص ٢٧٢.

(٤) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، المسالك الأفهام، ج ٣، ص ٧٠، الحلبي، شرائع الإسلام، ج ١، ص ٣٢٨، إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٣٨٦، الغنية، ص ٥٢٢ ضمن الجوامع الفقهية.



الشام والجزيرة»<sup>(۱)</sup>.

ع مصرفها:

الكلام في مصرف الجزية تارة يكون بلحاظ عصر النبي ﷺ، واخرى بلحاظ ما بعد عصر النبي ﷺ، أما في عصر النبي ﷺ فكانت الجزية تُعطى للمجاهدين والمهاجرين وهم من أبرز مصاديقها في ذلك الوقت، وقد ذهب الى هذا الرأي مشهور العلماء منهم المفيد في المقنعة<sup>(۲)</sup> والرياض<sup>(۳)</sup> والدروس<sup>(۴)</sup> والتحرير<sup>(۵)</sup>، والمنتهى<sup>(۶)</sup>، والنهاية<sup>(۷)</sup> وغيرهم من العلماء.

واستدل على ذلك برواية ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال: انما الجزية عطاء المهاجرين»<sup>(۸)</sup>. اذا مصرفها في عصر النبي ﷺ هو المجاهدون والمهاجرون وهذا ما لا إشكال فيه.

الا أن الاشكال في مصرفها بعد عصر النبي ﷺ فقد ذكر العلماء ان أمرها بيد الامام أو الحاكم الشرعي فهو يتصرف بها بما يراه من المصلحة.

قال صاحب النهاية والسرائر «إنها اليوم لمن قام مقام المهاجرين في الذب عن الإسلام ونصرتهم، وزاد في السرائر: لمن يراه الامام من الفقراء والمساكين من سائر المسلمين»<sup>(۹)</sup>، وهو الأرجح لعدم فهم الخصوصية من الروايات والادلة فهو مالٌ واصلٌ الى الحاكم لاجل المسلمين، فلا فرق بين صرفها على أنفسهم أو في مصالحهم العامة، بالاضافة الى اصالة عدم الخصوصية عند

(۱) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الاسلامي، ج ۱، ص ۲۲۰.

(۲) الشيخ المفيد، محمد بن محمد، المقنعة، ص ۲۷۴.

(۳) الطباطبائي، علي بن محمد، رياض المسائل، ج ۸، ص ۵۶.

(۴) الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين، الدروس، ج ۲، ص ۴۱.

(۵) العلامة الحلبي، الحسن بن يوسف، تحرير الأحكام، ج ۱، ص ۱۵۲.

(۶) المنتهى، ج ۲، ص ۹۷۳.

(۷) الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية، ص ۱۹۳.

(۸) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ۱۵، ب ۶۹ من أبواب جهاد العدو، ج ۱، الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ج ۳، ص ۵۶۸، ح ۶، الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۳۶، ح ۳۸۰.

(۹) الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية، ص ۱۹۳، الشهيد الأول، محمد بن جمال الدين، السرائر، ج ۱، ص ۴۷۴، المفيد، محمد بن محمد، المقنعة، ص ۲۷۴.

الشك، وبذلك تكون هذه الضريبة الاسلامية كبقية الضرائب المالية التي تندرج ضمن النظم المالية في الاسلام لتصرف في المصالح العامة، فهي تساهم في اعانة الحاكم الاسلامي لتطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي وتوزيع المال بصورة عادلة لكل من يستحق.

### هـ- الخراج:

لغة: الأتاوة تؤخذ من أموال الناس<sup>(١)</sup>.

وقال الاصفهاني في مفرداته: الخراج مختصاً في الغالي بالضريبة على الارض<sup>(٢)</sup>.

واما اصطلاحاً: فينطلق على غلة كلأرضٍ محياة أخذها المسلمون من الكفار عنوةً فصارت لجميع المسلمين الى آخر الدنيا، وعلى غلة كل أرض انجلى عنها أهلها وتركوها رغبةً عنها أو خوفاً من المسلمين، فما أخذه الوالي من غلة هذه الأرض فهو خرج وخراج.

فهو ضريبة مالية يضعها الإسلام على الأرض أو محصولاتها وهو شبيه بما يسمى الآن بـ «ضريبة الأملاك العقارية» وهو من النظم المالية التي يعتمدها النظام المالي الضرائبي في الإسلام، لإدارة شئون المجتمع ومصالح المسلمين العامة.

ويُعبّر عنه فقهيّاً بجباية الأرض، بيد أنه كان يطلق على جميع أنواع الجباية ومصادرها، فإن قالوا: خراج فلسطين بلغ كذا أردباً، أرادوا به كل ما يجبي لحساب الدولة بأي صورة كانت من قبيل تسمية الكل باسم البعض تغليياً.

ويفرق بينه وبين الجزية، بأنها توضع على الرؤوس لا على الأرض وتسقط بالإسلام، بينما الخراج فهو على الأرض لا على الرؤوس، ولا يسقط بالإسلام<sup>(٣)</sup>.

والأرض الخراجية يقسمها الفقهاء على أربعة أقسام:

١- الأرض المفتوحة عنوة - أي المأخوذة بالقهر والغلبة - وهي لكافة المسلمين، وأمرها بيد الإمام عليه السلام، يتصرف بها بحسب ما يراه من المصلحة.

(١) ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٦١.

(٢) الاصفهاني، الراغب، مفردات الفاظ القرآن، ص ٢٧٨.

(٣) انظر: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، ج ٤، ص ٣٤٩.

الشك، وبذلك تكون هذه الضريبة الاسلامية كبقية الضرائب المالية التي تندرج ضمن النظم المالية في الاسلام لتصرف في المصالح العامة، فهي تساهم في اعانة الحاكم الاسلامي لتطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي وتوزيع المال بصورة عادلة لكل من يستحق.

### هـ- الخراج:

لغة: الأتاوة تؤخذ من أموال الناس<sup>(١)</sup>.

وقال الاصفهاني في مفرداته: الخراج مختصاً في الغالي بالضريبة على الارض<sup>(٢)</sup>.

واما اصطلاحاً: فينطلق على غلة كل أرضٍ محياة أخذها المسلمون من الكفار عنوةً فصارت لجميع المسلمين الى آخر الدنيا، وعلى غلة كل أرضٍ انجلى عنها أهلها وتركوها رغبةً عنها أو خوفاً من المسلمين، فما أخذه الوالي من غلة هذه الأرض فهو خراج وخراج.

فهو ضريبة مالية يضعها الإسلام على الأرض أو محصولاتها وهو شبيه بما يسمى الآن بـ «ضريبة الأملاك العقارية» وهو من النظم المالية التي يعتمدها النظام المالي الضرائبي في الإسلام، لإدارة شؤون المجتمع ومصالح المسلمين العامة.

ويُعبر عنه فقهيًا بجباية الأرض، بيد أنه كان يطلق على جميع أنواع الجباية ومصادرها، فإن قالوا: خراج فلسطين بلغ كذا أردباً، أرادوا به كل ما يجبي لحساب الدولة بأي صورة كانت من قبيل تسمية الكل باسم البعض تغليباً.

ويفرق بينه وبين الجزية، بأنها توضع على الرؤوس لا على الأرض وتسقط بالإسلام، بينما الخراج فهو على الأرض لا على الرؤوس، ولا يسقط بالإسلام<sup>(٣)</sup>.

والأرض الخراجية يقسمها الفقهاء على أربعة أقسام:

١- الأرض المفتوحة عنوة - أي المأخوذة بالقهر والغلبة - وهي لكافة المسلمين، وأمرها بيد الإمام عليه السلام، يتصرف بها بحسب ما يراه من المصلحة.

(١) ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٦١.

(٢) الاصفهاني، الراغب، مفردات الفاظ القرآن، ص ٢٧٨.

(٣) انظر: حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام، ج ٤، ص ٣٤٩.

قال في مجمع الفائدة: «والمتولي لهذه الأرض هو الإمام عليه السلام» بالإتفاق بين العلماء، ومعنى كون هذه الأرض للمسلمين كونها معدة لمصالحهم العامة مثل بناء القناطر والمساجد ونفقة الائمة والقضاة والكتاب، ومؤونة الغزاة وغيرها من المصالح العامة مثل بيت مال المسلمين، والإمام عليه السلام يؤجرها ممن أراد بما أراد من الأجرة والقبالة.

ويأخذ من القبالة والاجرة ويفعل بها ما يرى المصلحة في ذلك»<sup>(١)</sup>.

٢- الأرض التي صولح عليها أهلها، وما يعبر عنها بـ(أرض الجزية) وهذه إن وقع الصلح مع أهلها بأنها كانت لهم باقية على ملكهم ويملكونها على الخصوص ويتصرفون فيها بالبيع وغيره... وإن صولحوا على أنها للمسلمين أو لهم السكنى وعليهم الجزية أو بدون جزية، كان العامر منها للمسلمين والموات للأمام خاصة وللأمام أن يشترط عليهم حصّة من الأرض او من خراجها»<sup>(٢)</sup>.

٣- الأرض التي أسلم أهلها طوعاً تترك بأيديهم «فما عمروه منها عليهم فيه العشر أو نصف العشر، وما لم يعمره أخذه الإمام فقبله ممن يعمره، وكان على المتقبلين في حصصهم العشر أو نصفه على حساب الأوساق»<sup>(٣)</sup>.

٤- الأرض التي أنجلى عنها أهلها، أو الأرض التي كانت مواتاً فأحييت، أو كانت آجاماً وغيرها مما لا يزرع فيها فأستحدثت مزارع، فإن هذه الأرضين كلها للإمام خاصة ليس لإحد معه نصيباً، وكان له التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء حسب ما يراه، وكان له أن يقبلها بما يراه من النصف او الثلث او الربع...»<sup>(٤)</sup>.

هذه أربعة أنواع من الأرض تتعلق بها ضريبة الخراج، وهي تشكل نسبة عالية من الضرائب المالية، التي تعود الى الإمام او الحاكم الإسلامي لإدارة شؤون المجتمع، سواء كانت شؤون عامة كبناء المستشفيات والمدارس والمساجد والطرق والجسور وما شابه ذلك، او خاصة كمساعدة الايتام والفقراء وجميع اصحاب الحاجة.

(١) المقدسي الأردبيلي، المولى أحمد، مجمع الفائدة، ج ٧، ص ٤٧٠ - ٤٧٥.

(٢) كاشف الغطاء، جعفر، كشف الغطاء، ج ٤، ص ٣٩٨.

(٣) المفيد، محمد بن محمد، المقنعة، ص ٢٧٤.

(٤) الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية، ص ١٩٤.

وقد أستدل على ان امر تحديد مقدار ما يؤخذ من الخراج على هذه الاراضي بيد الإمام بعدة إدلة منها:

أ - ما رواه صاحب الوسائل عن البرنطي قال: «ذكرت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام) الخراج وما سار به أهل بيته، فقال: العشر ونصف العشر على من أسلم طوعاً، تركت أرضه في يده وأخذ منه العشر ونصف العشر فيما عمر منها وما لم يعمر منها أخذه الوالي قبله ممن يعمره، وكان للمسلمين وليس فيما كان أقل من خمسة أوساق شيء وما أخذ بالسيف فذلك الى الإمام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله ﷺ بخير قبل أرضها ونخلها، والناس يقولون لا تصلح قبالة الأرض والنخل إذا كان البياض أكثر من السواد، وقد قبل رسول الله ﷺ خير وعليهم في حصصهم العشر ونصف العشر»<sup>(١)</sup>.

ب - ما رواه الكليني عن صفوان بن يحيى واحمد بن أبي نصر قالوا: «ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها أهل بيته، فقال: من أسلم طوعاً تركت أرضه في يده وأخذ منه العشر مما سقت السماء والانهار ونصف العشر مما كان بالرشاء فيما عمروه منها وما لم يعمره منها أخذه الأمام قبله ممن يعمره وكان للمسلمين، وعلى المستقبلين في حصصهم العشر ونصف العشر وليس في أقل من خمسة أوساق شي من الزكاة، وما أخذ بالسيف فذلك للأمام يقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله ﷺ بخير قبل سوادها وبياضها، يعني أرضها ونخلها والناس يقولون: لا يصلح قبالة الأرض والنخل، وقد قبل رسول الله ﷺ خير على المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر ونصف العشر في حصصهم وقال: إن أهل الطائف أسلموا وجعلوا عليهم العشر ونصف العشر، وان أهل مكة دخلها رسول الله ﷺ عنوه فكانوا أسراء في يده فأعتقهم وقال: إذهبوا فأنتم الطلقاء»<sup>(٢)</sup>.

فالذي يظهر من الأدلة أن الخراج بيد الإمام بما هو إمام وتحت إختياره وعليه أن يصرفه في كل ما تقتضيه شؤون الإمامة ومصالح المسلمين، ثم أن الأراضي التي تكون للإمام بما هو إمام واضح، إذ يكون خراجها لا محالة تحت إختياره.

(١) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشريعة، ج ٥.  
 (٢) الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، ج ٣، ص ٥٠٩.

وأما ما كانت للمسلمين بما هم مسلمون كالمفتوحة عنوة أو صلحاً على أن تكون لهم فتصرف في مصالحهم العامة، كما ورد في مرسله حماد التي عمل بها الأصحاب في الابواب المختلفة من الفقه، ففيها بعد ذكر تقبيل الإمام للأراضي المفتوحة عنوة قال: «ويؤخذ الباقي فيكون بعد ذلك أرزاق اعوانه على دين الله، وفي مصلحة ما ينوبه من تقوية الإسلام وتقوية الدين في وجوه الجهاد وغير ذلك مما فيه مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك قليل وكثير»<sup>(١)</sup>.

وفي المبسوط في حكم الأرض المفتوحة عنوة قال: «ويأخذ إرتفاعها ويصرفه في مصالح المسلمين وما ينوبهم من سدّ الثغور ومعونة (تقوية) المجاهدين وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح»<sup>(٢)</sup>.

وفي المغني لابن قدامة: «ذكر احمد الفقيه فقال: فيه حق لكل المسلمين وهو بين الغني والفقير» ثم حكى عن القاضي أنه قال: «ومضى كلام احمد: «أنه بين الغني والفقير» يعني الذي فيه مصلحة المسلمين من المجاهدين والقضاة والفقهاء، ويحتمل أن يكون معنى كلامه ان لجمع المسلمين الأنتفاع بذلك المال لكونه يصرف الى من يعود نفعه على جميع المسلمين، وكذلك يتتفعون بالعبور على القناطر والجسور المعقودة بذلك المال وبالانهار والطرق التي أصلحت به...»<sup>(٣)</sup>.

والمستفاد من ذلك كله، أنّ إدارة معاش الفقراء والضعفاء ومن لا حيلة له من أفراد المجتمع، تكون في صدارة المصالح المهمة التي وضعت على عاتق الإمام أو الحاكم الشرعي، فيجب سدّ خلالتهم من الضرائب الشرعية كالزكاة وغيرها، ومن خراج الأرضين كذلك.

كما ورد في نهج البلاغة فيما كتبه الإمام عليه السلام لمالك قائلاً: «ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً، واحفظ لله ما أستحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى...»<sup>(٤)</sup>.

(١) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشريعة، ج ١١، ص ٨٥

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط، ج ٢، ص ٣٤.

(٣) ابن قدامة، عبد الرحمن بن عمر، المغني، ج ٧، ص ٣٠٨.

(٤) عبده، محمد، نهج البلاغة، ج ٣، ص ١١١، الصالح، صبحي، ص ٤٣٨، الكتاب ٥٣.

والذي يظهر أن المراد بالصوافي: هي أراضي الغنمة أو الخالصة التي أنجلى عنها أهلها. والخالصة: أتضح مما مر أن الخراج، من الضرائب المالية التي يضعها الإمام أو الحاكم الإسلامي الشرعي، على جزء من الأراضي التي يعبر عنها فقهيًا بـ(الأراضي الخراجية). وتحديد مقدارها بديه، على أن يصرفها في المصالح العامة، إضافة إلى مساعدة كثير من شرائح المجتمع من لا حيلة له على إعالة نفسه أو عائلته. وبذلك تُعد هذه الضريبة من الضرائب السنوية التي تمون بيت مال المسلمين، لتحقيق العدل الاجتماعي الذي دعى إليه الإسلام، إذ هو الهدف الأساسي من وراء تشريع كافة أنواع الضرائب المالية.

#### و- فدية الصوم:

وهي كذلك من الضرائب المالية الالزامية، وضعها الإسلام على مجموعة من الأفراد ممن لا يتمكنون من الصيام لعذر شرعي، أمثال الشيخ والشيخة، والحامل المقرب، والمرضة قليلة اللبن، والمريض الذي استمر به المرض إلى حلول رمضان القادم. فيلزم الشارع هؤلاء بدفع فدية بدلاً عن الصوم، وهي عبارة عن اخراج ثلاثة أرباع الكيلو من الطعام، للفقراء عن كل يوم<sup>(١)</sup>.

#### ز- زكاة الفطرة

وهي ضريبة مالية تجب على كل مسلم مسووط الحال أن يدفعها عن نفسه وعياله ليلة عيد الفطر وقد ذكرت في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿فَدَأْفَلَحَ مَنْ تَزَكَّى \* وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾<sup>(٢)</sup>. وكذلك ذكرتها كثير من الروايات المستفيضة منها:

قول علي عليه السلام: «أدوا فطركم فإنها سنة نبيكم وطريقته واصية واجبة من ربكم»<sup>(٣)</sup>. وعن الصادق عليه السلام قال: «صدقة الفطرة على كل رأس»<sup>(١)</sup>.

(١) الخوئي، ابو القاسم، منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٩٣.

(٢) الاعلى / ١٤ - ١٥.

(٣) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ص ٧، ص ٣٢٩.

«والمقدار الواجب هو ان يخرج المكلف عن كل فرد من عائلته صاع وهو بحسب الكيلو ثلاث كيلوات تقريباً»<sup>(۲)</sup>.

ومصرفها مصرف الزكاة من الاصناف الثمانية: أي الفقير والمسكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون وابن السبيل، وهناك كثير من الضرائب المالية شرعها الإسلام، لتكون ضمن نظام الضمان الاجتماعي، وهي من الشمولية والسعة بمكان، بحيث لو أدت بصورة صحيحة ودقيقة لما كان للفقير مكان بين المسلمين.

(۱) نفس المصدر السابق، ص ۳۳۰.

(۲) الخوئي، أبو القاسم، منهاج الصالحين، ج ۱، ص ۳۴۳.



## القسم الثاني: آلياته الاختيارية

## ١- الوقف

الوقف: لغة هو الحبس<sup>(١)</sup>، ويقال وقفت الدار أي حبستها - وفي الشرع: نوع من العطية يقضي بتحسيس الأصل وإطلاق المنفعة<sup>(٢)</sup> أو تسيلها.

ومعنى تحسيس الأصل، منع العين الموقوفة عن التملك، فلا تباع ولا توهب ولا تورث، أما إطلاق المنفعة، فيعني صرفها إلى وجوه الخير التي عينها الواقف، كالمساجد ودور العلم والمدارس والمستشفيات والفقراء والمساكين واليتامى وطلبة العلم وغير ذلك.

وقد عبّر عن الوقف بلسان النصوص الشرعية بالصدقة الجارية ففني الحديث عنه صلى الله عليه وآله: «إذا مات المؤمن أنقطع عمله الا من ثلاث، ولد صالح يدعو له، وعلم ينتفع به بعد موته، وصدقة جارية»<sup>(٣)</sup> قال في المسالك: «قال العلماء: المراد بالصدقة الجارية الوقف»<sup>(٤)</sup> وكذا قال في الحقائق ثم أورد جملة من الاخبار منها:

١- مارواه الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: «ليس يتبع الرجل بعد موته من الأجر الا ثلاث خصال، صدقة أجزاها في حياته فهي تجري بعد موته، وسنة هدي سنها فهي يُعمل بها بعد موته، أو ولد صالح يدعو له»<sup>(٥)</sup>.

٢- عن معاوية بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يلحق الرجل، بعد موته؟ فقال: سنة سنها يعمل بها بعد موته فيكون له مثل أجر من عمل بها، من غير أن ينقص من اجورهم شيء»

(١) نظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ٩، ص ٣٣٣، مادة وقف، الجوهري، الصحاح، ج ٤، ص ١٤٤٠، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج ٣، ص ١٩٩، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ١١، ص ٣٧٦، الزبيدي، وتاج العروس، ج ٦، ص ٣٦٩، ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٥٦، الفيومي، المصباح، ج ٢، ص ٨٣٦

(٢) المحقق الحلبي، جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٦٥، الكركي، جامع المقاصد، ج ٩.

(٣) البيهقي، محمد بن الحسن، السنن، ج ٦، ص ٢٧٨.

(٤) الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، المتسالك الأفهام، ج ٥، ص ٣١٠.

(٥) الكليني، محمد بن يعقوب، فروع الكافي، ج ٧، ب ما يلحق الميت بعد موته، ص ١٣٩.

والصدقة الجارية تجري من بعده»<sup>(۱)</sup> ثم قال صاحب الحقائق: والمراد بالصدقة الجارية في هذه الاخبار الوقف»<sup>(۲)</sup>.

فالوقف في حقيقته نوعاً من أنواع الصدقات التي حث الشارع على فعلها، وندب للقيام بها يتقرب العبد الى ربه سبحانه وتعالى، بالإتفاق في وجوه البر والخير، لأفرق في ذلك بين وقف على جهة من الجهات العامة كالفقراء والمساكين وابن السبيل وطلبة العلم، أو وقف على القرابة والذرية.

لذا، فإننا نجد أن الفقهاء، عندما يتكلمون عن مشروعية الوقف وأحكامه لم يفرقوا في ذلك بين وقف الانسان على ذريته وقرابته وبين وقفه على جهات البر العامة.

إذاً فهو ظاهرة، اجتماعية أنبثت من الخلق الإسلامي، فهو من خصائص الإسلام، ومميزات نظامه العام، وسمات حضارته الرائدة.... وهو من اعظم القوانين الاجتماعية التي أثرت في عمران البلاد الإسلامية، وأخلاق اهلها، كما أنه من اعظم سبل الخير وأقدسها، وطرق البر وانفعها. وهو نظام مشروع كان له خلال العصور الماضية دور رئيس في قيام المؤسسات الاجتماعية في الوطن الإسلامي.

ولا هميته ودوره الفاعل حث النبي ﷺ المسلمين الاوائل، عملياً ليدفعهم على نشر هذا المفهوم الإسلامي المقدس في اوساطهم.

فهو اول من وقف في الإسلام، لقضاء حاجات ابن السبيل والفقراء من المسلمين «ووقف علي بن أبي طالب عليه السلام أرضاله في ينبع على الفقراء والمساكين، وفي سبيل الله، وابن السبيل القريب والبعيد في السلم والحرب»<sup>(۳)</sup>.

كل ذلك تشجيعاً لعموم المسلمين لوضعهم في هذا الاتجاه، حتى تبلور هذا المفهوم الإسلامي العظيم، فأصبحت البلاد الإسلامية في هذه الأيام، عامرة بالاقواف المخصصة للإتفاق على جهات البر والاحسان. وقد أنشأت وزارات خاصة بها تقوم هذه الوزارات بإدارة شؤون هذه الاوقاف،

(۱) المصدر السابق، ج ۴.

(۲) البحراني، يوسف، الحقائق الناظرة، ج ۲۲، ص ۱۲۶.

(۳) القاضي، حسين عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي، ص ۲۵۱.

ورعاية المصالح الموقوفة عليها، وتساهم من خلالها في الضمان الاجتماعي وفي الرعاية الاجتماعية والتكافل والتضامن بين الأفراد والجماعات.

## ٢- الصدقات

الصدقة في اللغة: عطية يراد بها المثوبة من الله تعالى، وفي القاموس: الصدقة: «ما أعطته في ذات الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

وقال في المفردات: «الصدقة: ما يخرج الإنسان من ماله على وجه القرية كالزكاة، لكن الصدقة في الأصل، تقال للمتطوع به والزكاة للواجب، وقد يسمى الواجب صدقة، إذا تحرى صاحبها الصدق في فعله، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٢)</sup> وقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وهي عند الفقهاء: (المال الذي يعطى للغير بقصد القرية الى الله تعالى). ويرى بعض الفقهاء ان مفهوم الصدقة لا ينحصر في الجانب المادي فقط انما يشمل الجوانب المعنوية كذلك.

قال في مهذب الاحكام: (ولا تختص الصدقة المندوبة بالمال فقط بل تجري في كل ما فيه غرض صحيح شرعي إن أريد به وجه الله تعالى: لقول ابي عبد الله عليه السلام: في رواية عبد الاعلى: «قال رسول الله ﷺ: كل معروف صدقة»<sup>(٥)</sup>. وقوله ﷺ: «الكلمة الطيبة صدقة»<sup>(٦)</sup> ويدل على ذلك آيات كثيرة منها قوله تعالى: «وما تقدموا لأنفسكم تجدوه عند الله»<sup>(٧)</sup>، ومنها قوله تعالى: «من جاء بالحسنة فله عشر امثالها»<sup>(٨)</sup> الى غير ذلك من الآيات، وعن علي عليه السلام قال: «ان الله فرض عليكم زكاة جاهكم كما فرض عليكم زكاة ما ملكت ايديكم»<sup>(٩)</sup>.

(١) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٦٨.

(٢) التوبة / ١٠٣.

(٣) التوبة / ٦٠.

(٤) الاصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص ٤٨٠.

(٥) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ب ٤١ من أبواب الصدقة، ج ١.

(٦) البيهقي، محمد بن الحسن، السنن، ج ٤، ب وجوه الصدقة، ص ١٨٨.

(٧) البقرة / ١١٠.

(٨) الانعام / ١٦٠.

(٩) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ب ٣٤ من ابواب فصل المعروف، ج ٣.

فمثل هذه الأخبار اما ان تجعل هذه الامور من الصدقة موضوعاً او تجعل منها حكماً وعلى أي تقدير يتحقق فيها الثواب بلا إشكال. وعن نبينا ﷺ: «إن على كل مسلم في كل يوم صدقة قيل: مَنْ يطيق ذلك! قال ﷺ: اما طتك الأذى عن الطريق صدقة، وأمرك بالمعروف صدقة ونهيك عن المنكر صدقة، وإرشادك الرجل الى الطريق صدقة، وعبادتك المريض صدقة، وردك السلام صدقة»<sup>(۱)</sup>.

وقال ﷺ: «دخل عبد الجنة بغصن شوك كان على طريق المسلمين فأماطه عنه»<sup>(۲)</sup> (۳).

فالصدقة مفهوم إسلامي عام وشامل وله ابعاده الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بكلا قسميه المادي والمعنوي وهو في صدارت المفاهيم التي تساهم في الدعوة الى الانفاق الذي دعا اليه القران الكريم في كثير من آياته المباركة كما في قوله تعالى: «مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَبْتَلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ \* الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ \* قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ \* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ \* وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضَعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ \* أَيُّودٌ أَحَدَكُمُ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضِعْفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ \* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ \* الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمُ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ \*

(۱) الطبرسي، میرزا حسین، مستدرک وسائل الشیعة، ب ۴۰ من ابواب الصدقة.

(۲) القمي، عباس، سفینه البحار، ج ۲، ص ۸۲.

(۳) السبزواری، عبد الاعلی، مهذب الاحکام، ج ۲، ص ۱۲۷.

يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ \*  
 وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ \* إِنَّ تَبَدُّوا  
 الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ  
 بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ \* لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ  
 وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ \* لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ  
 أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْقُفِ  
 تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ \* الَّذِينَ يُنْفِقُونَ  
 أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١﴾.

فهذه مجموعة من الايات القرآنية «تدعو الى الانفاق، وتبين وجهه وغرضه، وهو أن يكون لله تعالى لا للناس، وثانياً صورة عمله وكيفيته وهو أن لا يتعقبه المن والأذى، وثالثاً وصف مال الإنفاق وهو أن يكون طيباً لا خبيثاً، ورابعاً نعت مورد الإنفاق وهو أن يكون فقيراً أحصر في سبيل الله، وخامساً ماله من عظيم الأجر عاجلاً وآجلاً، والآنفاق من أعظم ما يهتم بأمره الإسلام في احد ركنيه وهو حقوق الناس، وقد توسل إليه بأنحاء التوسل أيجاباً وندباً من طريق الزكاة والخمس والكفارات المالية وأقسام الفدية والانفاقات الواجبة والصدقات المندوبة، ومن طريق الوقف والوصايا والهبات وغير ذلك.

وانما يريد بذلك ارتفاع مستوى معيشة الطبقة المععدة التي لا تستطيع رفع حوائج الحياة من غير إمداد مالي من غيرهم، ليقرب أفقهم من أفق أهل النعمة والثروة، ومن جانب آخر، قد منع من تظاهر اهل الطبقة العليا بالجمال والزينة في مظاهر الحياة بما لا يقرب من المعروف ولا تناله أيدي النمط الأوسط من الناس، بالنهي عن الأسراف والتبذير ونحو ذلك، وكان الغرض من ذلك ايجاد حياة نوعية متوسطة متقاربة الاجزاء، متشابهة الأبعاد تحيي ناموس الوحدة والمعاضدة، وتميت الارادات المتضادة وأضغان القلوب ومنابت الاحقاد، فإن القرآن يرى أن شأن الدين الحق هو تنظيم الحياة بشؤونها، وترتيبها ترتيباً يتضمن سعادة الانسان في العاجل والآجل، ويعيش به الانسان في معارف حقه واخلاق فاضله وعيشة طيبة ينعم فيها بما أنعم الله عليه من النعم في

الدنيا ويدفع بها عن نفسه المكاره والنوائب ونواقص المادة»<sup>(۱)</sup>.

والصدقات والانفاق الشرعي يسيران على خط متواز مع الزكاة وغيرها من آليات التكافل الاجتماعي، لكفالة المحتاجين والمعدمين فهي وأن كانت غير إلزامية وإنما تنطلق من منطلقات احسانية يشعر بها الفرد تجاه الاخرين، الا انها تساهم مساهمة فاعله في رفق مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام.

### آثارها الوضعية:

لم يترك الإسلام الميول الاحسانية عند الانسان بشكل عام، دون أن يرغب فيها ويحث عليها ما دامت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بروح الإسلام وجوهره، إذ الإسلام دين يتناغم مع كل عاطفة احسانية، او ميل يتسم بهذه الصفة.

ولذا وردت طوائف عديدة من النصوص والروايات التي تعرضت لبيان الأثر الوضعي لمفهوم الصدقات، ترغيباً للتخلق بهذا الخلق الاحساني السامي، الذي يقوي من أواصر الأخوة والتراحم والتعاطف بين الانسان وأخيه الانسان، وبناء مجتمع متكافل يشدّ بعضه البعض الآخر، من هذه النصوص:

#### ۱- ماورد في بيان ثواب الصدقة:

عن النبي ﷺ قال: «من تصدق بصدقة على رجل مسكين، كان له مثل أجره، ولو تداولها أربعون الف إنسان ثم وصلت الى المسكين كان لهم اجراً كاملاً»<sup>(۲)</sup>.

وقال ﷺ: «من مشى بصدقة الى محتاج كان له كأجر صاحبها من غير أن ينقص من أجره شيء»<sup>(۳)</sup>.

وعن محمد الواشي: عن ابي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إذا أحسن العبد المؤمن عمله ضاعف الله له عمله بكل حسنة سبعمائة ضعف، وذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿والله يضاعف لمن يشاء﴾»<sup>(۴)</sup>.

(۱) الشاكري، عبد الصاحب، العبادات المالية في الإسلام، ص ۱۷۷.

(۲) الصدوق، محمد بن علي، ثواب الاعمال، ص ۲۸۹.

(۳) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ۴، ص ۱۷.

(۴) العياشي، تفسير العياشي، ج ۱، ص ۴۸۲، ۱۶۷.

۲- أنها تكفر الخطيئة وتدفع ميتة السوء.

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «وصدقة السر فإنها تكفر الخطيئة، وصدقة العلانية فإنها تدفع ميتة السوء»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله ﷺ: «الصدقة تدفع ميتة السوء»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «البر والصدقة ينفيان الفقر، ويزيدان في العمر، ويدفعان عن سبعين ميتة السوء»<sup>(٣)</sup>.

۳- ان الصدقة تدفع البلاء وتزيد في الرزق.

۴- عن النبي ﷺ في وصيته لعلبي (عليه السلام) قال: «يا علي الصدقة ترد القضاء الذي أئرم أبراماً»<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي جعفر (عليه السلام) في قول الله عز وجل: ﴿فأما من أعطى واتقى \* وصدق بالحسنى﴾ بأن الله يعطي بالواحدة عشرة الى مائة ألف فما زاد ﴿فيسره اليسرى﴾<sup>(٥)</sup> قال: لا يريد شيئاً من الخير الا بشره الله له...»<sup>(٦)</sup>.

وعن الصادق (عليه السلام) قال: «استنزوا الرزق بالصدقة، من أيقن بالخلف جاد بالعطية، إن الله ينزل المعونة على قدر المؤونة»<sup>(٧)</sup>.

ولأهمية الصدقة ودورها الفاعل، كان ائمة اهل البيت (عليهم السلام) في طليعة المتصدقين والحائنين على هذا المنهج الإسلامي الرفيع بشكل عملي إذ القرآن الكريم يصرح بتصدق علي (عليه السلام) وهو في حال العبادة والتقرب الى الله تعالى كما في قوله تعالى (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)<sup>(٨)</sup> التي اطبقت كلمات المفسرين سنة وشيعة

(١) بيضون، لبيب، تصنيف نهج البلاغة، ص ٢٩٦.

(٢) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ج ٣، ص ٣٦٧.

(٣) نفس المصدر، ج ٩، ج ٣، ص ٣٦٧.

(٤) الحرّاني، الحسن بن يوسف، تحف العقول، ص ٧.

(٥) الليل / ٥ - ٧.

(٦) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ٩، ج ٥، ص ٣٦٨.

(٧) نفس المصدر، ج ٩، ج ١١، ص ٣٠.

(٨) المائدة / ٥٥.

انها نزلت في علي (عليه السلام)<sup>(۱)</sup>.

وفي سورة الانسان يتجلى مبدأ الايثار على النفس عند اهل البيت (عليهم السلام) وتتضح الرؤية الإسلامية في الترغيب، على مبدأ الانفاق والتصدق على الضعفاء ومساعدة الفقراء، وذلك في قصة مرض الحسن والحسين (عليهما السلام) التي رواها كثير من المفسرين وغيرهم، الا أننا نقلها عن مجمع البيان اختصاراً قال في المجمع: «مرض الحسن والحسين (عليهما السلام) فعادهما جدهما (صلى الله عليه وآله) ووجوه العرب وقالوا: يا أبا الحسن لو نذرت علي ولديك نذراً فنذر صوم ثلاثة أيام إن شفاهما الله سبحانه وتعالى، ونذرت الزهراء فاطمة (عليها السلام) كذلك، وكذلك فضة فبرءاً، وليس عندهم شيء فاستفرض علي (عليه السلام)، ثلاثة أصوع من شعير من يهودي وروي أنه اخذها ليغزل له صوفاً وجاء به الى فاطمة (عليها السلام) فطحنت صاعاً منها فأختبرته وصلى علي (عليه السلام) المغرب وقربته إليهم فاتاهم مسكين يدعو لهم وسألهم فأعطوه ولم يذوقوا إلا الماء، فلما كان اليوم الثاني أخذت صاعاً فطحنته وخبرته وقدمته الى علي (عليه السلام) فإذا بيتيم في الباب يستطعم فأعطوه ولم يذوقوا الا الماء، فلما كان اليوم الثالث عمدت الى الباقي فطحنته واختبرته وقدمته الى علي (عليه السلام) فإذا أسير بالباب يستطعم فأعطوه ولم يذوقوا الا الماء، فلما كان اليوم الرابع وقد قضوا نذورهم أتى علي (عليه السلام) ومعه الحسن والحسين (عليهما السلام) الى النبي (صلى الله عليه وآله)، وبهما ضعف فبكى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ونزل جبرئيل (عليه السلام) بسورة «هل أتى»<sup>(۲)</sup>.

وفي هذه الرواية تتجلى الرؤية الإسلامية في الترغيب على مواساة الآخرين وأعانة الضعفاء، تحقيقاً لمبدأ التكافل الذي توصل الإسلام في تطبيقه بكل وسيلة من الوسائل التي ترفد هذا المنهج الانساني والإسلامي الذي دعى الإسلام لتطبيقه تحقيقاً للعدل الاجتماعي الذي ينشده الإسلام ويرمي اليه.

(۱) انظر: الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج ۷، ص ۲۸ والزمخشري، الكشاف، ج ۱، ص ۶، ۴۸، البغوي، تفسير البغوي، ج ۲، ص ۴۷ والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ۶، ص ۱۴۴، البيضاوي، عبد الله بن عمر، تفسير البيضاوي، ج ۱، ص ۲۷۳، البحراني، هاشم، البرهان، ج ۲، ص ۴۸۰، القمي، علي بن ابراهيم، تفسير القمي، ج ۱، ص ۱۷۸، والطبرسي، مجمع البيان، ج ۳، ص ۳۲۴، الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج ۶. والحويزي، نور الثقلين، ج ۱، ص ۶۴۲.

(۲) الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان، ج ۱، ص ۶۱۲.



والخلاصة: ان الصدقات تعد واحدة من أهم آليات التكافل الاجتماعي التبرعية والاحسانية، التي يقدم عليها الانسان بملئ ارادته دون إلزام له في ذلك أيمناً منه بلزوم إعانة الضعفاء وتحقيقاً لمبدأ التكافل الذي دعى اليه الإسلام، فهي إذاً من المصادر المالية التي يستعين بها المنهج الإسلامي في باب التكافل لسد حاجات الضعفاء واهل الحاجة والمسكنة.

## ٢- النذور

النذر: في اللغة: ما كان وعداً على شرط كعلى إن شفى الله مريضى كذا .  
وفي مصطلح الفقهاء: «عبارة عن إيجاب المكلف على نفسه فعلاً وتركاً مع أنتسابه الى الله تعالى، فهو أمر اعتباري قابل للإنشاء والجعل فيكون من الايقاعات، وهذا مطابق لبعض المعاني اللغوية، زيد عليه في الشريعة شروط ورتب عليه أحكام من تكليف ووضع، فقد ذكر الاصحاب أنه يشترط في الناذر البلوغ، والعقل، والاختيار والقصد وعدم الحجر في متعلقه إن كان مالاً.  
وهو على أقسام: فإنه إما نذر تبرع، أو نذر بر، أو نذر زجر والاول: ما لا تعليق فيه كأن يقول الشخص لله على أن أصلي نوافلي أو أصوم غداً.  
والثاني: ما علق على أمر من جلب نعمة أو دفع بلية، ويكون المنذور شكراً له، كأن يقول إن رزقت ولداً فعلي كذا، أو يقول أن شفى الله مريضى فعلي كذا.  
والثالث: ما علق على فعل حرام، أو مكروه زجراً للنفس عنهما كان يقول: إن كذبت في مقالي فعلي كذا، أو علق على ترك واجب أو مندوب كذلك»<sup>(١)</sup>.

وقد وردت لفظه النذر في القرآن الكريم واحاديث النبي ﷺ في اكثر من مورد قال تعالى: «وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه»<sup>(٢)</sup> وقال تعالى في سورة مريم: «رب اني نذرت لك ما في بطني محرراً»<sup>(٣)</sup> وقال عز وجل: «يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً»<sup>(٤)</sup>.

(١) المشكي، ميرزا علي، مصطلحات الفقه، ص ٥٣٤.

(٢) البقرة / ٢٧.

(٣) آل عمران / ٣٥.

(٤) الانسان / ٧.

وفي الحديث عن النبي ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»<sup>(۱)</sup>.

والنذر وإن كان متعلقه يختص بالعبادات، كالحج، والصوم، والصلاة والهدي، والصدقة، والعق و ما شابه ذلك، إلا أنه في أغلب الاحيان يكون مادياً يعنون الى وجو، البر والاحسان، او يعنون الى الفقراء والمساكين وبذلك يدخل النذر ضمن آليات التكافل الاجتماعي الاختيارية ويكون احد مصادره الممونة له اذ متعلق النذر اذا كان امراً مادياً فإنه يُصرف الى الفقراء والمساكين في اغلب الاحيان، فقد ورد عن السكوني عن جعفر، عن أبيه عن علي عليه السلام: «أنه أتاه رجل، فقال: إني نذرت أن أنحر ولدي عند مقام إبراهيم عليه السلام إن فعلت كذا و كذا، ففعلته فقال علي عليه السلام: اذبح كبشاً سميناً، تنصدق بلحمه على المساكين»<sup>(۲)</sup>.

وعن ابي بصير، عن احدهما عليه السلام، قال: «من جعل عليه عهد الله وميثاقه في أمر الله فيه طاعة، فحنت، فعليه عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو أطعام ستين مسكيناً»<sup>(۳)</sup>.

وعن ابي جعفر عليه السلام في رجل عاهد الله عند الحجر أن لا يقرب محرماً أبداً، فلما رجع عاد الى المحرم، فقال أبو جعفر عليه السلام: يعتق، او يصوم او يتصدق على ستين مسكيناً»<sup>(۴)</sup>.

فالتعبير في لسان الادلة، بالتصدق على الفقراء والمساكين في امثال هذه الموارد يدل على أن النذر احد الموارد المالية التي تساهم في عملية التكافل وان الإسلام يحرص على رفع مستوى الفقراء والمساكين الى المستوى اللاتقة بمعيشتهم والحاquem بالنمط الاوسط من الناس. ولذلك ففي كل مورد يكون هناك تشريع مالي ضرائبي يصرف في اغلب الاحيان الى هذه الجهات، وما ذلك الا تحقيقاً للعدل الاجتماعي الذي ينشده الإسلام في كل تشريعاته وتقنياته.

(۱) عوالي اللثالي، ج ۳، ص ۴۴۸، سنن الدارمي، ج ۳، ص ۱۸۴، مسند أحمد بن حنبل، ج ۶، ص ۳۶، صحيح البخاري، ج ۸، ص ۱۷۷، سنن أبي داوود، ج ۳، ص ۲۳۲، ج ۳۲۸۹ سنن ابن ماجه، ج ۱، ص ۶۸۷، ج ۲۱۳۶، سنن الترمذي، ص ۴۷۰ ح ۱۵۳۰، سنن النسائي، ج ۷، ص ۱۷، سنن البيهقي، ج ۱۰، ص ۷۵.

(۲) العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج ۲۳، ج ۲، ص ۳۲۶.

(۳) نفس المصدر، ج ۲۳، وجوب الوفاء بعهد الله، ج ۲، ص ۳۲۶.

(۴) نفس المصدر، ج ۲۳، وجوب الوفاء بعهد الله، ج ۴، ص ۳۲۷.

## الفصل الثالث

### التكافل الاجتماعي في القوانين الوضعية

وفيه ثلاثة بحوث:

- ❖ المبحث الأول: تحديد مفهوم المجتمع
- ❖ المبحث الثاني: فكرة الضمان الاجتماعي والاعلان عنها في المنظمات الدولية
- ❖ المبحث الثالث: الضمان الاجتماعي في القوانين الوضعية

## التكافل الاجتماعي في القوانين الوضعية

المبحث الأول: تحديد مفهوم المجتمع (society)

المجتمع بالمعنى العام: «هو اجتماع ينطوي على كل العلاقات التي تنشأ بين الافراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات أو جماعات.

ومن هذه العلاقات، ما هو في طريقه الى التنظيم (علاقات طبقية او نقابية) ومنها ما يقوم بصفة غير مباشرة (مثل العلاقات الاقتصادية غير المقصودة). ومنها ما يدل على تآلف الافراد وتعاونهم ومنها ما يدل على صراعتهم وتنافسهم... الخ»<sup>(١)</sup>.

ويطلق لفظ المجتمع بمعنى أخص «على المجموع من الافراد الذين تؤلف بينهم روابط واحدة، تثبتها الأوضاع والمؤسسات الاجتماعية او يكفلها القانون، او الرأي العام، بحيث لا يستطيع الفرد أن يخالفها، أو ينحرف عنها، إلا إذا عرض نفسه للعقاب او السخط او اللوم، كأن للأحوال الاجتماعية سلطاناً على الفرد، فلا يكاد يحدث نفسه بمخالفة، ولا يختلج في ضميره انحراف الا والناس منكرون عليه ذلك.

ويطلق لفظ المجتمع على الاجتماع في الاسرة، او القرية، او القبيلة او المدينة او المعمورة، تقول: المجتمع القروي، او القبلي، او المدتي أو الصناعي، او الزراعي، ولكل مجتمع من المجتمعات ظواهر عامة مشتركة بين جميع افراده»<sup>(٢)</sup>.

وعرفه أنتوني غدنز: «بأنه نسق من العلاقات المتداخلة التي يرتبط بها الافراد بعضهم ببعض»<sup>(٣)</sup>. وقد أطلق ابن خلدون اسم الاجتماع الانساني على عمران العالم، فقال: «أن الاجتماع الانساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم أن الانسان مدني بالطبع»<sup>(٤)</sup>.

والاجتماعي: هو المنسوب الى الاجتماع تقول: العالم الاجتماعي والطريقة الاجتماعية.

والاجتماعية: هي العلاقات الاجتماعية، او مجموع الصفات التي يتميز بها الشيء

(١) شاهين، مصطفى، علم الاجتماع والمجتمع الاسلامي، ص ٤٣.

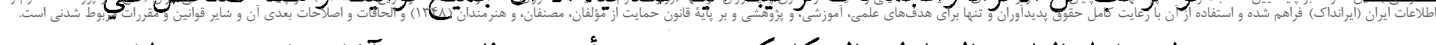
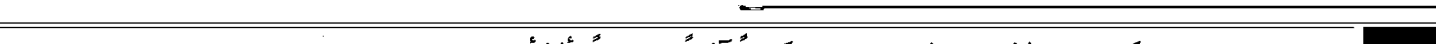
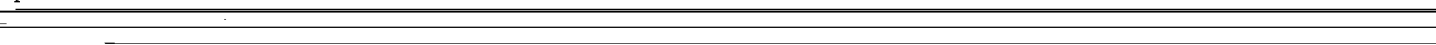
(٢) صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج ٢، ص ٣٤٥.

(٣) غدنز، أنتوني، علم الاجتماع. تعريب ذخاير الصياغ، ص ٧٩.

(٤) ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ص ٦٩.



۱۱



هو مرکز کتب من الافراد والجماعات تركيباً آلياً صناعياً ألاً أن جمع قوائمه وسننه امتاخص في

تنظيم رابطة العلية والمعلوية الميكانيكية، من دون أن يبرز للمجتمع آثار خاصة من مظاهر

اطلاعات ایران (ایراندک) فراهم شده و استفاده از آن با رعایت کامل حقوق پدیدآوران و تنها برای هدفهای علمی، آموزشی، و پژوهشی و بر پایه قانون حمایت از مؤلفان، مصنفان، و هنرمندان (۱۳۶۷) و الحاقات و اصلاحات بعدی آن و سایر قوانین و مقررات مربوط شدنی است.

فصل در پژوهشگاه علوم و فناوری

حاجاته الضرورية، ولذا فقد يتعرض إلى الفقر والعوز والشقاء»<sup>(١)</sup>. والتأمين الاجتماعي بهذا المعنى راجع أساساً إلى ما يسمى في القوانين الوضعية بالتأمين التعاوني التبادلي والتأمين التجاري، فهو في حقيقة الأمر أخذ عنهما وصيغ على أساسهما:

فالتأمين التبادلي «تقوم به جمعيات تعاونية، تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار التي يتعرضون لها، ويتفقون جميعاً على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة إليهم منهم، في سنة معينة من الاشتراك الذي يؤدي كل عضو، ومن ثم يكون الاشتراك متغيراً يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التي تدفعها الجمعية في خلال السنة ويدفع العضو الاشتراك في البداية مقداراً معيناً، وفي نهاية السنة تُحسب قيمة التعويضات التي دُفعت عن التضرر بوقوع الخطر من الأعضاء فإذا كان المقدار الذي دفعه العضو أقل من الواجب لزمه إكماله وإن كان أكثر رد إليه ما زاد»<sup>(٢)</sup>.

وأما التأمين التجاري: فهو اتفاق فردي يضمن بمقتضاه شخص معين لآخر تعويض الأضرار التي قد تحدث له وذلك مقابل عوض معين يدفع سلفاً بأقساط معينة غالباً وبشروط معينة<sup>(٣)</sup>.

فعلى قواعد وأسس هذين النوعين من التأمين التعاوني والتجاري بُني التأمين الاجتماعي الذي أخذت الدولة الحديثة بوضعه وتطبيقه لتضمن به لبعض الطبقات من الفقراء والعمال مقداراً معيناً من الموارد والدخول عند تعرضهم لبعض العوارض والحاجات.

### ثانياً: المساعدة الاجتماعية:

ويقصد بها الآن ما يقرر المجتمع تقديمه أو كل ما يقدمه فعلاً، إلى الأفرار المعوزين والمحتاجين من أعانات وخدمات نقدية وعينية اقتصادية معاشية وصحية وثقافية على حساب الميزانية العامة مباشرة وبدون مقابل مباشر من المستقدمين، وقد سميت هذه الإعانات والخدمات بالمساعدات الاجتماعية نظراً لما فيها من معنى المعاونة والمساعدة المتأتية من المجتمع كله ممثلاً بالدولة ذاتها.

(١) السعيد، صادق مهدي، الضمان الاجتماعي، ص ٦.

(٢) جعفر، عبد القادر، نظام التأمين الإسلامي، ص ٢٩٩.

(٣) انظر: السعيد، صادق مهدي، الضمان الاجتماعي، ص ٨.

وكانت الغاية من هذه المساعدة معاونة الافراد الذين هم بحاجة إلى الاعانة في الحصول على وسائل التعليم والصحة والعيش بقدر محدود ومعلوم ثم تطورت المساعدة الاجتماعية بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية فأصبحت تشمل الإعانات الثقافية والصحية مجاناً إلى جميع العمال والموظفين أو إلى جميع المواطنين أو فتح المدارس والمستشفيات ودور العجزة للبعض او للجميع وتقديم الاعانات النقدية لبعض او كل العجزة والشيوخ والاطفال والمرضى واليتامى والارامل.

وفي الحقيقة أن المساعدة الاجتماعية ترجع بأصولها إلى قواعد الاحسان وعمل الخير والبر الذي تقدمه بعض الجماعات الدينية والخيرية بشكل طوعي وأختياري.

لكنها تطورت فأصبحت تأخذ الطابع القانوني الذي تبنته الدولة الحديثة والتي اخذت على عاتقها تقديم هذه المساعدة في المجال الصحي والثقافي والمعاشي إلى البؤساء والمساكين فصارت تضع التشريعات اللازمة لتأسيس المؤسسات الخيرية والعونية.

وبذلك يمكن تلخيص الفروق الأساسية بين مصطلح التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية بالنقاط التالية:

١ - في نظام التأمين الاجتماعي يلزم المستفيدون منه بدفع أقساط لحسابهم أما في المساعدة الاجتماعية لا يوجد هكذا شرط.

٢ - يشترط في المساعدة الاجتماعية الحاجة والاستحقاق بينما لا يوجد ذلك في التأمين الاجتماعي.

٣ - في المساعدة الاجتماعية تقوم الدولة نفسها بالتمويل اما في التأمين الاجتماعي قد تقوم الدولة بالتمويل وقد لا تمويل<sup>(١)</sup>.

وكيف ما كان فقد تطور مفهوم هذه المصطلحات خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ما توسعت وتشعبت أنظمة التأمينات والمساعدات الاجتماعية حتى بات من الضروري العمل على توحيد هذه المصطلحات ووضع مصطلح شامل يكون جامعاً لها ولو من حيث الغايات والاهداف

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢١.

ولذا فقد ظهر ولأول مرة في عالم التشريع تعبير الضمان الاجتماعي على لسان المشرع الأمريكي عام ۱۹۳۵م في أسم قانون الضمان الاجتماعي الأمريكي الذي كان الهدف منه:

- ۱- اصلاح المساويء المادية التي كانت تؤدي إلى الاخلال بنظام المجتمع الرأسمالي هناك.
- ۲- القضاء على العوامل التي كانت تقلق الافراد في حياتهم المعاشية في حالي البطالة والشيخوخة والعوز المدقع.
- ۳- معالجة الآثار السيئة الناجمة عن ذلك<sup>(۱)</sup>.

فأصبح مصطلح الضمان الاجتماعي يشمل جميع هذه المصطلحات، فقد يطلق ويراد به معنى المساعدة الاجتماعية أو التأمين الاجتماعي فهو نظام اجتماعي، اقتصادي، سياسي، يهدف بصورة رسمية مباشرة إلى حماية الافراد، وقاية وعلاجاً، من مخاطر الجهل والمرض والفقير، ويؤمن لهم دائماً سبيل العيش والراحة في الحياة بمستوى لائق كريم<sup>(۲)</sup> وبذلك يظهر ان معنى الضمان الاجتماعي في القوانين الوضعية، هو عبارة عن نظام قانوني تلتزم به الدولة أسعافاً لرعاياها من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية وغيرها وقد ذكرتها جميع انظمة الضمان الاجتماعي بالشكل الآتي:

۱- حالة المرض

۲- حالة اصابات العمل

۳- حالة العجز والشيخوخة

۴- حالة الترميل واليتم

وهناك حاجات ومخاطر اخرى تشملها بعض أنظمة الضمان الاجتماعي مثل:

۱- حالة البطالة

۲- حالة الزواج

۳- حالة الامومة

(۱) السعيد، صادق مهدي، الضمان الاجتماعي، ص ۲۶.

(۲) نفس المصدر، ص ۲۶.



٤- حالة الطفولة وتربية الاولاد

٥- حالة الوفاة

وقد ذكرت جميعها في المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في جنيف عام ١٩٥٢ برقم (١٠٢) تقدمت الاشارة اليها بشكل تفصيلي.

### المبحث الثالث: فكرة الضمان الاجتماعي والاعلان عنها في المنظمات الدولية

تعرضنا في الفصل الثالث من الباب الاول عن تاريخ التضامن والتعاون بين ابناء البشر، وذكرنا أن التعاون والاحسان، وجد بوجود الانسانية وهي غرائز فطرية لا ينفك عنها الكائن البشري لو خلي وطبعه دون أن يكون للعوامل الخارجية أثرها في تلويث هذه الفطرة الانسانية، وهنا لا بد لنا من التذكير بأن الاصل في الانسان أن يعيش على ما يكسبه في عمله فالعمل هو السبيل الوحيد لحفظ وجوده وكيانه، فإذا عزَّ عليه العمل تعرَّض وجوده من الى الخطر وهو ما يبعث على القلق والخوف على مستقبل حياته، وهذا ما يدفعه الى التفكير في وسائل تدفع عنه هذا القلق وعدم الاستقرار وقد واجه الانسان هذه المخاطر بمختلف الوسائل والسبل، ففي مراحلها الاولى لجأ الى مجموعة من الوسائل عُرفت بالوسائل التقليدية، كالأدخار والتضامن الاجتماعي، والضمان الخاص، غير ان التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الانسانية لا سيما بعد الثورة الصناعية وما أدت إليه من نمو للروح الفردية، وتقطيع أواصر التضامن الاجتماعي قد أثبتت فشل تلك الوسائل وعجزها عن مواجهة الاخطار الناجمة عنها فلذا دفعت الحاجة الانسان الى التفكير بوسائل ونظم جديدة تواجه هذه المخاطر، ومن رحم هذه الحاجة ولدت نظم التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية وما أن لبثت حتى توحدت في نظام واحد هو نظام الضمان الاجتماعي، وعلى هذا النحو يكون الضمان الاجتماعي ثمرة كفاح تاريخي طويل خاضه الانسان دفاعاً عن أمنه وأستقراره، فأصبحت الدول والمجتمعات البشرية تؤمن بلزوم إنشاء قوانين تحفظ للإنسان أن يعيش في حياة حرة وكريمة، وترفع عنه البؤس والحرمان، لذلك اخذت فكرة الضمان الاجتماعي تتبلور يوماً بعد يوم حتى اصبحت موضع اهتمام الكثير من الدول.

ولم يقف الاهتمام بالضمان الاجتماعي عند الحدود الإقليمية للدول التي تأثرت به، بل تخطى تلك الحدود إلى المجتمع الدولي الفسيح، فتعددت الإعلانات والمواثيق الدولية التي تؤكد على حق الإنسان في الضمان الاجتماعي، وتدعو الدول إلى التعاون والعمل على تحقيق هذا الضمان لشعوبها، من أجل الوصول إلى السلام الاجتماعي الشامل، وتمكين المواطنين من العيش بمنأى عن الخوف والعوز.

ولعل من أبرز هذه الوثائق الدولية، ميثاق الأطلنطي الموقع من الرئيسين روزفلت وونستون تشرشل، عام ١٩٤١، وإعلان فيلادلفيا الصادر عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٤٤م، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، وأتفاقية العمل الدولية رقم (١٠٢) الصادرة عام ١٩٥٢م، والقانون الأوروبي للضمان الاجتماعي المنفذ عام ١٩٦٤، وأخيراً أتفاقية العربية رقم (٣) الصادرة عام ١٩٧١، وبعد هذه الوقفة الاجمالية لمجموعة الاعلانات الدولية نجد من اللازم التعرض لهذه الوثائق الدولية، للوقوف على ما ورد في مضامينها ودوافعها ومدى الاهتمام العالمي بالضمان الاجتماعي<sup>(١)</sup>:

#### ١- ميثاق الأطلنطي:

وقع هذا الميثاق كلٌّ من الرئيسين روزفلت وونستون تشرشل في ١٢ آب ١٩٤١م، وقد جاء فيه أن من حق الشعوب أن تتمتع بالحياة الآمنة داخل حدودها، وأن من عناصر الحياة الآمنة «أن يتمتع المواطنون بالحق في الضمان الاجتماعي من مخاطر الحياة»، ولذلك تعهدت دول الحلفاء الموقعة على هذا الميثاق أن «تبذل أقصى جهدها في سبيل ضمان شروط للعمل، وللضمان الاجتماعي».

وكانت الدعوة إلى تدعيم نظام الضمان الاجتماعي واضحة في البند السادس من الميثاق، حيث جاء فيه «إن الدول الموقعة ستعمل على تحقيق سلام يؤمن للشعوب حياتها داخل حدودها، ويضمن لكل الناس في كل البلاد، أن يعيشوا حياتهم بمنأى عن الخوف والعوز»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الجمال، مصطفى، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، ص ٤١، عبد اللطيف، حسين، وكتاب الضمان الاجتماعي احكامه وتطبيقاته، ص ١٠٨.

(٢) انظر: عبد اللطيف، حسين، الضمان الاجتماعي، ص ١٠٨.

## ٢- إعلان فيلادلفيا:

صدر إعلان فيلادلفيا عن مؤتمر العمل الدولي، في دورته السادسة والعشرين التي انعقدت في فيلادلفيا من ٢٠ نيسان الى ١٠ آيار ١٩٤٤ م وقد أكد هذا الإعلان على أن «محرابة العوز يجب أن تتم بكل قوة ونشاط، وبواسطة التعاون الدولي المستمر والمتناسق» وأن «لجميع الناس، مهما كانت عقائدهم، أو أصلهم، أو جنسهم الحق في حياة مادية كريمة، وفي حرية الفكر، وذلك في ظل نظام يضمن لهم الأمن الاقتصادي».

وحتى يتحقق ذلك، دعا البيان جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية إلى إتباع سياسة اقتصادية واجتماعية، من شأنها ضمان العمالة الكاملة، بما يضمن ارتفاع مستوى المعيشة، والحفاظ على حد أدنى للأجور والتوسع في سياسة الضمان الاجتماعي، لضمان حد أدنى من الدخل لكل من يتعرض لأحد المخاطر الاجتماعية، واصبح في حاجة إلى الحماية. وكذلك وضع سياسة صحية عامة تضمن الرعاية للمرضى، بغض النظر عن نشاطهم المهني، مع كفالة رعاية خاصة للأمومة والطفولة»<sup>(١)</sup>.

## ٣- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

صدر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٤م، فالمادة (٢٢) من الاعلان المذكور تقضي ان للإنسان حق في الضمان الاجتماعي، حيث جاء فيها «أن لكل شخص باعتباره عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي القائم على أساس انتافعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها للحفاظ على كرامته ولنمو شخصيته نمواً حراً بفضل المجهود الوطني والتعاون الدولي وفقاً لموارد ونظم كل دولة».

والمادة (٢٣) تنص على ان «كل شخص له الحق في العمل وفي الحماية ضد البطالة» -  
والمادة (٢٥) تقضي بأنه «لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف لتأمين صحته وحاجته المادية وحاجات أسرته وخاصة تلك المتعلقة بالمأكل والملبس والسكن والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية. وله الحق في الامان في حالة البطالة، والمرض، والعجز،

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٠٨.

والتربل، أو في الحالات الأخرى التي يفقد فيها وسائل العيش نتيجة الظروف خارجة عن ارادته».

وأخيراً فقد كان لهذا الاتجاه أثره في الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر العمل الدولي، التي انتهت بأقتراح وضع اتفاقيتين للأمان الاجتماعي أحدهما تمثل حداً متقدماً من الضمان لتطبيقه في البلاد التي قطعت شوطاً كبيراً في الصناعة والتشريع الاجتماعي، والأخرى تمثل حداً أدنى منه ليطبق في البلاد الأقل تقدماً، وقد انتهت الدورة الخامسة والثلاثين إلى الاكتفاء بأعتماد الاتفاقية الأخيرة، نظراً لما صادف اعتماد الأولى من صعاب<sup>(١)</sup>.

#### ٤- اتفاقية العمل الدولية رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢ :

وهي بشكل مختصر اتفاقية تتعلق بنودها بالمستويات الدنيا للضمان الاجتماعي، والتي يفترض أن تلتزم بها الدول التي صادقت عليها، في تشريعاتها للضمان الاجتماعي التي اخترتها في بلادها وقد صدرت هذه الاتفاقية في المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المنعقد في جنيف ٤ حزيران (يونيو) عام ١٩٥٢م في الدورة الخامسة والثلاثين له، وقد جاء في بنودها عدد المخاطر التي أشرطت أن يكون التأمين عليها وهو الحد الأدنى الذي ينبغي أن يقوم عليه نظام الضمان الاجتماعي في الدول التي انضمت إليها وهي كالآتي:

- ١- المرض (نفقات العلاج)
- ٢- المرض (التعويض عن الأجر المفقود)
- ٣- البطالة
- ٤- الشيخوخة
- ٥- طوارئ العمل والأمراض المهنية
- ٦- الولادة
- ٧- العجز

(١) انظر: الجمال، مصطفى، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، ص ٤٢، وكذا: عبد اللطيف، حسين، الضمان

٨- الوفاة

٩- الأعباء العائلية

ثم نصت هذه الاتفاقية على اشتراط التزام الدول بتغطية ثلاثة مخاطر على الاقل من هذه المخاطر التسعة التي ذكرت، شريطة ان يكون واحد من هذه المخاطر الآتية بينها:

البطالة، الشيخوخة، إصابات العمل وأمراض المهنة، العجز والوفاة المعيل (م ٢ من الاتفاقية).

ويشترط كذلك على الدول التي دخلت في حيز هذه الاتفاقية، ان تلتزم بتحقيق الضمان الاجتماعي في المخاطر التي التي اختارتها بنسبة لـ ٥٠٪ من العمال، او بنسبة لـ ٢٠٪ من السكان العاملين كحد أدنى وبحسب اختيارها، وهي على اختيار تام في تحديد الطريقة التي تستعين بها لتمويل نظام الضمان الاجتماعي (م ٩ من الاتفاقية) وبالرغم أن الحدود التي أقرتها هذه الاتفاقية حدود متدنية اذ هي دون مستويات الضمان الاجتماعي في الدول المتقدمة، الا أنها تعتبر الاساس في تحديد دائرة المخاطر التي يجب على نظام الضمان الاجتماعي تغطيتها<sup>(١)</sup>.

### ٥- القانون الاوربي للضمان الاجتماعي:

اما القانون الاوربي للضمان الاجتماعي، فهو لا تختلف بنوده عن اتفاقية العمل الدولية رقم (١٠٢) التي مر ذكرها، الا انه اشترط على مجموعة الدول الاعضاء الموقعة عليه بالالتزام بحد اعلى من الحد الذي ذكرته اتفاقية العمل الدولية، نظراً لأرتفاع مستويات الاقتصاد في الدول الاوربية.

والخلاصة:

مما لا شك فيه ان قانون الضمان الاجتماعي يعد من المكاسب الاجتماعية الحديثة التي حققتها الطبقات الكادحة، وبصفة خاصة الطبقة العمالية من خلال صراعها الطويل مع الرأسمالية فمع نهاية القرن التاسع عشر بدأت جذوة المذهب الفردي في الحقوق، حيث بدأت في الظهور الاتجاهات التي تدعي الاصلاح وتنادي بالاشتراكية وبالعدالة الحقيقية وحماية الطبقات

(١) انظر: السعيد، صادق مهدي، الضمان الاجتماعي، ص ٢٤، عبد اللطيف، حسين، الضمان الاجتماعي، ص ١١١-١١٢.

الكادحة، تلك الطبقات التي بدأت في الانتفاض ورفض كل ما كانت تعانیه من ظلم وجور وبؤس في بدايات الثورة الصناعية فبدأ قانون الضمان الاجتماعي بادئ ذي بدء في الظهور لحماية الطبقة العمالية في صراعها مع الرأسمالية الشرسة، ثم امتد نطاق الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي تدريجياً ليشمل كل الطبقات الضعيفة ويؤمنها ضد المخاطر والاصابات وغير ذلك.

ثم ترجم على شكل اعلانات واتفاقيات دولية ثم اتخذ قانون الضمان الاجتماعي السمة القانونية وعد في الدساتير الدولية من القوانين الالزامية التي يجب على الدولة الالتزام بها وتطبيقها على كافة شرائح المجتمع ضمن شروط وآليات خاصة.

# الفصل الرابع التكافل الاجتماعي

بين

الشریعة الإسلامية والقوانين الوضعية

وفیه ثلاث مباحث:

❖ المبحث الأول: التكافل الاجتماعي (الضمان الاجتماعي) في القوانين الوضعية

❖ المبحث الثاني: أسس الضمان الاجتماعي بين الإسلام وبين القوانين الوضعية

❖ المبحث الثالث: آليات الضمان الاجتماعي بين الإسلام وبين القوانين الوضعية

## المبحث الأول: التكافل الاجتماعي (الضمان الاجتماعي) في القوانين الوضعية

هناك اختلاف جوهري بين طبيعة الشريعة الإسلامية، وطبيعة القوانين الوضعية، إذ الشريعة الإسلامية تحتوي على مجموعة من الأوامر والنواهي، والاحكام الاعتقادية والعلمية التي يوجب الإسلام تطبيقها لتحقيق أهدافه، وهي تابعة لقانون الثواب والعقاب.

بينما القانون الوضعي (يطلق على مجموعة القواعد العامة التي تنظم سلوك الافراد في المجتمع، وتقترب بجزء عند مخالفتها)<sup>(١)</sup> وهو من صناعة البشر أنفسهم، ومن هنا فإن طبيعة الشريعة تختلف تماماً عن طبيعة القانون، ولو كانت طبيعة الشريعة من طبيعة القانون الوضعي لما جاءت على الشكل الذي جاءت به، ولو جب أن تأتي شريعة أولية ثم تأخذ طريق القانون في التطور مع الجماعة إذ هو من صنعهم وبطبيعة الحال كلما اكتشف الانسان خطأً فيما وضعه اضطر إلى وضع الحلول المناسبة والملائمة له، وهذا ما يعني ان القانون الوضعي لا يحمل صفة الاستقرار والثبات بخلاف الشريعة.

ولو كانت الشريعة الإسلامية تماثل القانون الوضعي كذلك، لما كان يمكن ان تأتي بالنظريات الحديثة، التي لم تعرفها القوانين الوضعية الا أخيراً، بل ما كان يمكن ان تصل إلى مثل هذه النظريات الا بعد أن تعرفها القوانين وبعد مرور آلاف السنين.

ولذا فعندما تكون المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، فإنما هو لبيان التفاوت الكبير بين الشريعة والقانون، إذ القانون انما وضع لتنظيم شئون الجماعة وليس هو أداة لتوجيههم، ولذلك فقد مرّ بتعديلات جوهرية خصوصاً بعد الحرب العالمية الاولى حيث بدأت الدول التي تدعو لدعوات جديدة وأنظمة جديدة تستخدم القانون لتوجيه الشعوب وجهات معينة، كما تستخدمه لتنفيذ أغراض معينة، وقد كان أسبق الدول إلى الاخذ بهذه الطريقة روسيا الشيوعية وغيرها من الدول، لذا اصبح الغرض اليوم من القانون تنظيم الجماعة، وتوجيهها الوجهات التي يرى أولياء الامور أنها في صالح الجماعة.

«ومما لا شك فيه أن نظام الضمان الاجتماعي وفلسفته تختلف حسب المذهب أو الفكر

(١) الناصري، سليمان، المدخل للعلوم القانونية، ص ١٣.



الموجّه للنظام السياسي السائد في البلد المطبق فيه»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الاساس لا بد لنا من التعرض إلى اشهر الانظمة الوضعية التي تسود العالم اليوم، لنرى كيف تفسر هذه الانظمة العدالة الاجتماعية على ضوء الاسس والركائز التي تؤمن بها، وهل يتمخض منها نظام للضمان الاجتماعي قائم على أسس ثابتة ومعينة؟ حتى يقارن بينه وبين أسس الضمان الاجتماعي في الإسلام؟

اولاً: النظام الرأسمالي:

«قامت الرأسمالية على الايمان بالفرد أيماناً لا حد له، وبأنّ مصالحه الخاصة بنفسها تكفل - بصورة طبيعية - مصلحة المجتمع في مختلف الميادين... وان فكرة الدولة انما تستهدف حماية الافراد ومصالحهم الخاصة، فلا يجوز ان تتعدى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها.

ويتلخص النظام الرأسمالي في إعلان الحريات الأربع:

الحرية السياسية، والفكرية، والشخصية، والاقتصادية»<sup>(٢)</sup>

دسترسى به این مدرک بر پایه آیین نامه ثبت و اشاعت پیشین، با بیان نهادها و مصالحان اقتصادی اجتماعی و سیاسی و حقوق پایه دوران غربی (وزارت علوم، تحقیقات، فناوری به شماره ۱۹۵۹۲۹/۶ و تاریخ ۱۳۹۵/۶/۴) از پایگاه اطلاعات علمی ایران (کنج) در پژوهشگاه علوم و فناوری اطلاعات ایران (ایرانداک) فراهم شده و استفاده از آن با رعایت کامل حقوق پدیدآوران و تنها برای هدفهای علمی، آموزشی، پژوهشی و بر پایه قانون حمایت از مؤلفان، مصنفان، و هنرمندان (۱۳۴۸) و الحاقات و اصلاحات بعدی آن و سایر قوانین و مقررات مربوط شدنی است.

## ۲- الحرية الفكرية:

«تعني ان يعيش الناس احراراً في عقائدهم وأفكارهم يفكرون حسب ما يتراءى لهم ويحلوا لعقولهم ويعتقدون ما يصل إليه اجتهادهم أو ما توحى اليهم مشتياتهم وأهواؤهم بدون عائق من السلطة»<sup>(۱)</sup>.

## ۳- الحرية الشخصية:

«وهي تعبر عن تحرر الإنسان في سلوكه الخاص من مختلف ألوان الضغط والتحديد، فهو يملك إرادته وتطورها وفقاً لرغباته الخاصة، مهما نجم عن أستعماله لسيطرته هذه على سلوكه الخاص من مضاعفات ونتائج»<sup>(۲)</sup>.

## ۴- الحرية الاقتصادية:

«وهي تركز على الايمان الاقتصادي الحر الذي قامت عليه سياسة الباب المفتوح، وتقرر فتح جميع الأبواب وتهيئة كل الميادين امام المواطن في المجال الاقتصادي فيباح التملك للأستهلاك وللأنتاج معاً وتباح هذه الملكية الانتاجية التي يتكون منها رأس المال من غير حد وتقييد للجميع على حد سواء، فلكل فرد مطلق الحرية في إنتاج أي أسلوب وسلوك أي طريق، لكسب الثروة وتضخيمها ومضاعفاتها، على ضوء مصالحه ومنافعه الشخصية»<sup>(۳)</sup>. هذه هي الركائز الاساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، الذي جعل الفرد هو الاساس الذي تدور عليه اركان النظام وتشريعاته.

ولو أردنا ان نستعرض ما لهذه الحريات من واقع عملي في المجتمعات التي يسودها هذا النظام، لرأينا النتائج عكسية، فأن الحرية السياسية على سبيل المثال والحرية الاقتصادية، مسلوبتان من عدد كبير من أفراد المجتمع لأسباب عديدة كالثروة والدين والجنس... الخ، وفي حقيقة

(۱) المصدر، محمد باقر، المدرسة الإسلامية، ص ۳۲.

(۲) نفس المصدر، ص ۳۳.

(۳) نفس المصدر، ص ۳۱.

الأمر لا وجود حقيقي لهذه الحريات، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام العدالة الاجتماعية، فالعدالة التي تمثل إيصال افراد المجتمع المحرومين والفقراء إلى مستوى يتلاءم والواقع الحياتي والعيش الكريم لهم، واطاحة الفرص لكل شخص في أن يأخذ دوره في الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها، لا تنطبق أبداً على النظام الرأسمالي الذي لا يفهم معنى العدالة بهذا الشكل، بل يرى ان الفقراء والمحرومين لا مكان لهم في المجتمع لأن المجتمع من وجهة نظره للأقوياء لا غيرهم.

ويحدثنا (جون والفين) في كتابه (الاصرار على انعدام العدالة الاجتماعية نقلاً عن السيد الاعرجي، حيث يقول: «وتلوم النظرية الرأسمالية الفقراء في المجتمع الرأسمالي على فقرهم وتعاستهم، وتلزمهم مسؤولية الهبوط إلى قعر السلم الاجتماعي، وتعزو سبب الفقر إلى انعدام المسؤولية الاجتماعية للطبقة الفقيرة، وتترجم بأن انعدام المساواة الاجتماعية بين الافراد لها ما يبررها عقلاً، وهو ان المجد يفوز بقصب السبق من الناحية الاقتصادية، والخاسر يعاقب بالحرمان من الكسب المالي ويجرد من مركزه الاجتماعي وقيمه الاخلاقية، لانه ليس اهلاً للتمتع بالثورات الاجتماعية»<sup>(١)</sup> فالنظام الرأسمالي ينظر إلى العدالة الاجتماعية، على ضوء الاسس والقواعد التي بني عليها نظامه، فهو لا يريد أبداً أن يرفع الفقراء إلى مستوى الكريم من العيش بل يعاقبهم لفقرهم ويعتبرهم مجرمين في حق المجتمع لا يستحقون شيئاً من الرعاية الاجتماعية.

### ثانياً: النظام الاشتراكي الماركسي

كان للاوضاع المأساوية التي مرت بها أوروبا وآسيا بسبب تحكم الاقطاع والبرجوازيين في مقدرات الشعوب المظلومة سبباً رئيساً، في السخط من قبل الكادحين والطبقات المحرومة، لذلك بدأت حركة ثورية ضد هذا اللون من التحكم والعبودية لأصحاب رؤوس الاموال، وخاصة في بداية الثورة الصناعية، والتحول الاجتماعي الذي ساد أوروبا وأمريكا وكثيراً من بقاع العالم في نهايات القرن التاسع عشر، فتولد من ذلك كرد فعل عنيف لتلك الاحداث، أطروحة كارل ماركس التي فسرت التاريخ تفسيراً مادياً دياكتيكياً، وجعلت مسألة الطبقة والرأسمالية وليدة الملكية الشخصية التي آمنت بها الرأسمالية، فجاء كارل ماركس بأطروحته الجديدة التي زعم أنه

(١) الاعرجي، زهير، العدالة الاجتماعية وضوابط الثروة في الاسلام، ص ٩٩.

إذا أردنا أن نحرر الإنسان من هذا الظلم وانعدام العدل الاجتماعي، فما علينا الا ان نلغي مبدأ الملكية الخاصة وإيصال طبقة البروليتاريا إلى الحكم وتأمين كل موارد الدولة حتى يسود العدل والانصاف كل مظاهر الحياة الاجتماعية.

لذا فقد جعل كارل ماركس جوهر المشكلة الاجتماعية هو العامل الاقتصادي فالقضاء على الظلم ونشر العدالة الاجتماعية يمكن في تنظيم هذا العامل، لذلك كانت اهداف الحركة الماركسية تتمحور في النقاط التالية:

أولاً: الغاء الملكية الخاصة ومحوها محوياً كاملاً

ثانياً: توزيع السلع المنتجة على حسب الحاجات الاستهلاكية للأفراد ويتلخص في النص الآتي: «من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته».

ثالثاً: منهج اقتصادي ترسمه الدولة وتوفق بين حاجة المجموع والانتاج في كميته وتنويعه وتحديده لثلا يضمن المجتمع بنفس الادواء والازمات التي حصلت في المجتمع الرأسمالي حينما أطلق الحريات بغير تحديد»<sup>(١)</sup>.

بهذه الاهداف تصورت الماركسية أنها سوف تحل مشكلة الظلم الاجتماعي وإقرار نظام يحقق العدل الاجتماعي بين افراد المجتمع الاشتراكي، الا ان «الواقع ان هذا النظام، وان عالج جملة من أدواء الرأسمالية الحرة، بمحوه للملكية الفردية، غير ان هذا العلاج له مضاعفات طبيعية تجعل ثمن العلاج باهظاً وطريقه تنفيذه شاقة على النفس لا يمكن سلوكها الا اذا فشلت سائر الطرق والاساليب، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى انه علاج ناقص لا يضمن القضاء على الفساد الاجتماعي كله، لانه لم يحالفه الصواب في تشخيص الداء، وتعيين النقطة التي انطلق منها الشر حتى اكتسح العالم في ظل الانظمة الرأسمالية، فبقيت تلك النقطة محافظة على موضعها من الحياة الاجتماعية في المذهب الشيوعي ايضاً، وبهذا لم تظفر الانسانية بالحل لمشكلتها الكبرى ولم تحصل على الدواء الذي يطيّب أوداءها ويستأصل أعراضها الخبيثة»<sup>(٢)</sup>.

(١) المصدر، محمد باقر، فلسفتنا، ص ٢٨.

(٢) نفس المصدر، ص ٣١.

### نظرة إجمالية عن أسس الضمان الاجتماعي في الانظمة الوضعية

بعد هذا الاستعراض الموجز لكل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي الماركسي، يبدو واضحاً أن هذه الانظمة لم تقم على أسس أخلاقية أو دينية بأمكانها أن ينشق منها نظام للتكافل الاجتماعي، كما هو الحال في النظام الإسلامي، وما وجد اليوم من انظمة وضعية للضمان الاجتماعي، لم يكن في حقيقة الامر قائماً على أساس الاخوة الانسانية، او على أساس التعاون والاحسان بل كانت فكرة الضمان الاجتماعي عند تلك الانظمة لها بواعثها المصلحية والذاتية فكانت وقاية من شر يتهدد المجتمع كالخوف من الفقراء وهم الاغلبية الساحقة في كل مجتمع على الاغنياء وهم القلة كما كانت ايضاً رد فعل غير محكوم حين تغلب ملايين الفقراء في المجتمع وهدفوا إلى سلب الاغنياء اموالهم ولا ترى دعوة من دعاوى العدل الاجتماعي أياً كان أسمها في هذا العصر، الا في صورة تسلط الاغلبية الساحقة على القلة من الاغنياء، ولا غرابة ان يكون الامر كذلك ما دام لم يتناسب كما هو الحال في الإسلام على الولاية المتبادلة بين الناس وعلى الاخوة الانسانية والدين، والجدير بالملاحظة والتأمل ان النظم الاجتماعية الوضعية - في هذا العصر على اختلافها تنظر إلى مشكلة الفقر والغنى في المجتمع باعتبارهما خطراً متوقعاً او وضعاً ظالماً ينبغي الخروج عليه، وكثيراً ما أسرف دعاة المذاهب الاجتماعية المختلفة على أنفسهم في محاولة نفي مسؤولية الاغنياء من فقراء مجتمعهم، وعلى العكس من ذلك اسرفوا في القاء هذه المسؤولية على عاتق الاغنياء وتجريدهم من حقهم في التملك، ولم يهتموا بأن يقيموا المسألة على أصلها الصحيح وهو أصل التكافل الانساني الذي يأمر الدين به، ويعد في حد ذاته قيمة إنسانية عالية، كما فعل الإسلام، وبذلك فقد كانت محاولات الفكر غير الإسلامي لحل هذه المشكلة، لا تخرج في مجموعها ان تكون علاجاً لخطر متوقع، او رد فعل غير محسوب لمظالم وازعة على الاغلبية الفقيرة»<sup>(١)</sup> بينما استطاع الإسلام بآلياته التي قدمناها أن يجمع بين العلاج الواقعي وبين رد الفعل السليم بطريقة متوازنة.

(١) محمود، جمال الدين محمد، أصول المجتمع الاسلامي، ص ١٦٤.

ويستخلص من ذلك كله أن النظم الوضعية على اختلاف مذاهبها وأيديولوجياتها، لم تؤمن بنظام الضمان الاجتماعي على أساس أنه حق أنساني وأخلاقي، وإنما - في حقيقة الأمر - اضطرتها الظروف السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، إلى سن قوانين الضمان الاجتماعي على أسس نفعية يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: الاكراه الشديد الحاصل من المطالبة المستمرة، من العمال والكادحين وغيرهم من شرائح المجتمع المحرومة، على توفير حق العمل أو الاعاشة وقد بدأت هذه الحركة العمالية، منذ الثورة الصناعية التي يعود تاريخها إلى سنة ۱۷۶۴م - حتى أقر نظام الضمان الاجتماعي في بداية القرن التاسع عشر في كثير من الدول، وأصبح نظاماً قانونياً إلزامياً<sup>(۱)</sup>.

ثانياً: الحفاظ على الكيانات السياسية، دفع الكثير من رؤوساء الدول إلى الإيمان بفكرة الضمان الاجتماعي، حفاظاً على امنهم السياسي، والتزاماً منهم بالسلطة.

هذه مجمل الأسس التي يقوم عليها نظام الضمان الاجتماعي عند الانظمة الوضعية، وهي أسس نفعية لا تحمل معها أي طابع إنساني أو أخلاقي، بينما يقوم نظام الضمان الاجتماعي في الإسلام على أسس، أعتبرها الإسلام جزءاً لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية، فالتكافل في الإسلام واجب ديني وأخلاقي في آن واحد قال تعالى: ﴿الذين أن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾<sup>(۲)</sup>، فالزكاة التي هي إحدى الضرائب المالية في الإسلام، إنما شرّعت لهذا الغرض، فهي جزء لا يتجزأ من النظام المالي في الإسلام، الذي شرّع لأسعاف الفقراء والمحرومين واصحاب الحاجة والعوز.

وفي هذا المجال لناخذ اسس الضمان الاجتماعي في الإسلام مقارنين بينها وبين أسس الضمان الاجتماعي في النظام الماركسي بأعتبره احد الانظمة الوضعية التي سادت العالم ولا زالت تسوده في بعض الدول.

(۱) انظر: قطب، محمد، مذاهب فكرية معاصرة، ص ۲۴۵.

(۲) الحج / ۴۱.

## المبحث الثاني: أسس الضمان الاجتماعي بين الإسلام والقوانين الوضعية

أ - ان الضمان الاجتماعي في الإسلام حق من حقوق الإنسان التي فرضها الله تعالى، وهو يوصفه حقاً إنسانياً - لا يتفاوت باختلاف الظروف والمستويات المدنية.

وأما الضمان لدى الماركسية فهو حق الآلة، وليس حقاً إنسانياً، فالآلة (وسائل الانتاج) متى ما وصلت إلى درجة معينة، يصبح الضمان شرطاً ضرورياً في نموها وإطراد إنتاجها، فما لم تبلغ وسائل الانتاج هذه المرحلة، لا معنى لفكرة الضمان، ولأجل ذلك تعتبر الماركسية الضمان الاجتماعي خاصاً بمجتمعات معينة في دورة محددة من التاريخ.

ب - مفهوم الإسلام عن تطبيق الضمان الاجتماعي أنه نتيجة التعاطف والتعاون الاخوي الذي يسود أفراد المجتمع الإسلامي. فالأخوة الإسلامية هي الاطار الذي تؤدي فريضة الضمان الاجتماعي ضمنه وقد جاء في الحديث: «المسلم اخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحرمه» فيحق على المسلمين الاجتهاد والتواصل والتعاون والمواساة لأهل الحاجة.

وأما الماركسية فهي ترى أن إيجاد الضمان الاشتراكي ليست الا ثمرة لصراع هائل مرير، يجب إيقاده وتعميقه، حتى إذا قامت المعركة الطبقيّة وأقيمت إحدى الطبقتين، وتم الانتصار للطبقة الاخرى... ساد الضمان الاجتماعي الاشتراكي المجتمع. فالضمان عند الماركسية ليس تعبيراً عن وحدة مرصوفة وأخوة شاملة، وإنما يركز على تناقض مستقطب وصراع مدمر.

ج - ان الضمان في الإسلام - بوصفه حقاً إنسانياً - لا يختص بفئة دون فئة. فهو يشمل حتى أولئك الذين يعجزون عن المساهمة في الانتاج العام بشيء، فهم مكفولون في المجتمع الإسلامي ويجب على الدولة توفير وسائل الحياة لهم.

وأما الضمان الماركسي فهو يستمد وجوده من الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، الذي يكلل بظفر الطبقة العاملة وتضامنها واشتراكها في تلك الثورة. لأجل ذلك لا يوجد مبرر ماركسي لضمان حياة أولئك العاجزين الذين يعيشون بعيدين عن الصراع الطبقي ولا يساهمون في الانتاج العام، لأنهم لم يشتركوا في المعركة لعدم انتمائهم إلى الطبقة العاملة أو إلى الطبقة الرأسمالية، فليس لهم حق في مكاسب المعركة وغنائمها.

د - إن الضمان في الماركسية من وظيفة الدولة وحدها، واما في الإسلام فهو من وظيفة الأفراد والدولة معاً. وبذلك وضع الإسلام مبدأين:

احدهما: مبدأ التكافل العام، والآخر: مبدأ الضمان الاجتماعي فمبدأ التكافل يعني: إن كل فرد مسلم مسؤول عن ضمان معيشة الآخرين وحياتهم - في حدود معينة - وفقاً لقدرته. وهذا المبدأ يجب على المسلمين تطبيقه حتى في الحالات التي يفقدون فيها الدولة التي تطبق أحكام الشرع. ومبدأ الضمان الاجتماعي يقرر مسؤولية الدولة في هذا المجال، ويحتم عليها ضمان مستوى من العيش المرفه الكريم للجميع، من موارد ملكية الدولة والملكية العامة وموارد الميزانية<sup>(١)</sup>.

والخلاصة: ان الضمان الاجتماعي في الإسلام لم يأت كـرد فعل لمساوئ اجتماعية معينة، أو لحماية نظام اجتماعي أو اقتصادي معين، بل هو تعبير عن اعتراف الإسلام بأهمية الإنسان وحقه في العيش الكريم، ويشكل بالتالي جزءاً من العقيدة الإسلامية وثمرات الإيمان الديني.

كما لا يعالج الضمان الاجتماعي في الإسلام مشكلة الأمن الاقتصادي بالاستقلال عن المشاكل الروحية والأخلاقية، بل يضعها مع مشكلة الطهر النفسي والأخلاقي في إطار واحد، تحقيقاً للتكامل الإنساني بأعباءه شرطاً أساسياً للأستقرار والتوازن الاجتماعيين.

ولذلك يعتبر الضمان الاجتماعي في الإسلام واجباً دينياً واجتماعياً في آن واحد.

بينما القوانين الوضعية فتكاد تهمل المسائل الاخلاقية والروحية إهمالاً تاماً ولا تعير لهذه المسائل في نظامها للضمان الاجتماعي أي أهمية والسبب في ذلك ان القوانين الوضعية لا تقوم على اساس الدين الذي يأمر بالأخلاق ويحث على الفضائل ويهدف إلى تكوين الجماعة الصالحة الخيرة. اضافة إلى ان واضعي القوانين يحرصون على حماية انفسهم دون غيرهم، وحماية انصارهم والمبادئ التي يعتقدونها، والانظمة التي يقيمونها، برغبة من انفسهم او خضوعاً لأنظمة أخرى تفرض عليهم هذا المنهاج أو ذاك.

(١) الصدر، محمد باقر، المدرسة الاسلامية، ص ٩٩ - ١٠١.



## المبحث الثالث: آليات الضمان الاجتماعي بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية

يقصد بآليات الضمان الاجتماعي، طرق التمويل، التي يحتاج إليها لمواجهة التقديرات التي تستحق للمضمونين والمستفيدين من هذا النظام «وهي تختلف باختلاف السياسات الاجتماعية في الدول، وفقاً للظروف المادية والاقتصادية التي تسودها.

وتتولى نظم الضمان الاجتماعي - الوضعي - عادة تحديد مصادر التمويل وأجراءاته من أجل توفير الموارد اللازمة لتحقيق أهداف الضمان.

ومهما اختلفت سبل التمويل فإنها تتمحور حول مصدرين رئيسين، هما: الاشتراكات المهنية، والضرائب.

وقد تكون هناك بعض الموارد الإضافية كإعانات الدولة، والغرامات والأرباح الناتجة عن استثمار أموال الضمان.

وما يمكن أن تقدم للضمان من هبات أو صايا.

ولكن دور هذه الموارد الإضافية، يعتبر دوراً ثانوياً، وتظل الاشتراكات والضرائب هما المصدران الأساسيان لتمويل الضمان الاجتماعي، وإن كانت الاشتراكات هي الأكثر شيوعاً، لا بل المصدر الوحيد لتمويل معظم فروع الضمان»<sup>(١)</sup>.

## أولاً: فكرة عامة عن طرق التمويل في القوانين الوضعية

ذكرنا ان هناك طريقتين أساسيين لتمويل نظام الضمان الاجتماعي الوضعي وهما الاشتراكات المهنية والضرائب ويقصد بالاشتراكات المهنية، المبالغ التي يساهم بها كل من العمال وأصحاب العمل لتغطية نفقات الضمان الاجتماعي، من تقديرات ومصروفات إدارية، ويراعى في تحديد هذه الاشتراكات - حيث لا موارد أخرى - أن تأتي وارداتها متوازنة مع النفقات المذكورة.

وتذهب تشريعات الضمان في تحديد الاشتراك، مذاهب شتى، فمنها من يربط الاشتراك بالأجر، ومنها من يجعل الاشتراك محددًا بمبلغ ثابت دون أن يربطه بالأجر.

(١) حمدان، حسين عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي، ص ١٨١.

والتشريعات التي تربط الاشتراك بالأجر، قد تحدده بنسبة معينة منه، وحيث يندرج معه، فيزيد تبعاً لزيادته، أو تحدده على أساس فئات الاجور، فيحسب الاشتراك على أساس الأجر المتوسط لكل فئة أو شريحة من شرائح الأجر، أو على أساس فئات العمال المضمومين، فيؤدي الاشتراك على أساس الأجر المحدد لكل منهم.

وتحدد نسبة الاشتراك في الضمان على أساس احتمالات وقوع المخاطر الاجتماعية المضمون منها، في الاوقات المختلفة، كما تحددها الإحصائيات المستقاة من الواقع في فترات ماضية مع مراعاة التغير في الظرف مضافاً إليها ما ينبغي صرفه من نفقات إدارية، لتأمين سير الضمان على أحسن وجه، وبأقل تكاليف ممكنة.

كما أنّ الدولة أصبحت تساهم في هذا التمويل بقدر ما تسمح به قدراتها الاقتصادية، أو بقدر ما يكون من دخل في أحداث الخطر المضمون منه.

وقد ينفرد أرباب العمل في تمويل بعض فروع الضمان، كضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية، وضمان التقديرات العائلية والتعليمية، وتعويض نهاية الخدمة، وقد يشتركون في هذا التمويل مع الدولة بالنسبة لفروع أخرى، كضمان البطالة في سويسرا والسويد وفنلندا، أو مع العمال والدولة، كضمان المرض والأمومة، وضمان الشيخوخة والعجز والوفاة كما في مصر والكويت، أو مع العمال وحدهم كضمان المرض في مصر وفرنسا.

وعلى أي حال فإن التأمل في مساهمة أرباب العمل في تمويل الضمان الاجتماعي، يكشف من أن هذه المساهمة ليست سوى مساهمة نظرية أو قانونية، أكثر منها مساهمة حقيقية، لأن أرباب العمل سرعان ما يعمدون إلى التخفف منها بإضافتها إلى كلفة الانتاج، ورفع سعر البضاعة أو الخدمات المنتجة، أو بتخفيض الأجور، أو بالحد من ارتفاعها. وفي الحاليتين، فإن العمال هم الذين يدفعون «ثمن» اشتراكات أرباب العمل، إما كعمال، أو كمستهلكين، أو بهاتين الصفتين معاً<sup>(١)</sup>.

وأما التمويل بواسطة الضرائب فتعد هي الطريقة المثالية في تمويل الضمان الاجتماعي، باعتبار

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٨٤.

أنها تدخل في تمويل الميزانية العامة للدولة «اذ قد تكون خاصة بالضمان الاجتماعي كالتأمينات المباشرة أو غير المباشرة التي يخصص ريعها لتمويل الضمان الاجتماعي بجميع فروعها، أو ببعض هذه الفروع، كفروع الضمان الصحي مثلاً، أو فرع ضمان البطالة.

وقد تكون الضريبة عامة أو عادية، بحيث لا تلتزم الدولة بتخصيص ريعها لمرفق معين. وفي هذه الحالة تؤخذ أموال الضمان من الميزانية العامة للدولة، شأنها في ذلك شأن باقي الخدمات العامة الأخرى وتلجأ الدولة إلى هذه الطريقة لتمويل الضمان الاجتماعي، عندما يقوم الضمان على أساس المساعدة العامة، باعتبار ان الدولة هي المسؤولة عن تقديم هذه المساعدة للمستفيدين من ميزانيتها العامة - وقد استعملت هذه الطريقة في تمويل الضمان الاجتماعي لأول مرة، في نيوزلندا بموجب قانون عام ١٩٣٨ الذي يقوم على اعتبار أن المجتمع بأسره مسؤول عن ضمان العيش لأفراده ويعتمد المساعدة العامة وسيلة لتحقيق هذا الضمان<sup>(١)</sup>.

وعلى العموم فإن الآليات التي يستخدمها نظام الضمان الاجتماعي الوضعي اما أن تكون ضرائب أو اشتراكات مهنية، والاشتراكات المهنية لا تخرج عن كونها استقطاعات من رواتب الاشخاص الذين يشملهم نظام الضمان الاجتماعي، فكثير من الدول لا تمويل الاعانات الصحية على سبيل المثال، من اشتراكات الاشخاص المشمولين بهذه الاعانات، ومن مساهمة الدولة، أو اشتراكات أولئك الاشخاص فحسب ففي الدنمارك والسويد وسويسرا مثلاً تمويل الاعانات المذكورة من اشتراكات المؤمن عليهم انفسهم - عمالاً كانوا أو غير عمال - ومن مساهمة الدولة، في حين أنها تمويل في كثير من الدول بواسطة اشتراكات العمال الاجراء واصحاب العمل ومن مساهمة الدولة، وهذا هو الامر الغالب في الدول التي تقرر الإعانات الصحية إلى العمال الاجراء فحسب، ولكن يتم هذا التمويل المذكور في بعض الدول عن طريق اشتراكات اصحاب الاعمال ومساهمة الدولة فقط كما في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا مثلاً، أو من اشتراكات العمال واصحاب العمل فحسب كما في تركيا، وقد تمويل هذه الاعانات بصورة أساسية من اشتراكات اصحاب العمل كما في إيطاليا وبولونيا مثلاً.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٨٥.

واما الاعانات العائلية: فهي وإن كانت تمول الآن في بعض الدول من قبل الدولة مباشرة كما في أنكلترا والسويد وفنلنده وروسيا إلا أنها تمول في بعض الدول الأخرى من اشتراكات اصحاب العمل فحسب كما في فرنسا وإيطاليا وسويسرا أحياناً. ويتم ذلك في دول غيرها من اشتراكات المؤمن عليهم ومن اصحاب العمل كما في النمسا، او بواسطة اشتراكات اصحاب العمل والعمال ومساهمة الدولة في إيرلندا.

واما اعانات العجز والشيخوخة والوفاء، فتمول أحياناً من قبل الدولة وحدها كما كان الامر قبلاً في مصر، أو من قبل اصحاب العمل وحدهم كما في بولونيا، أو من اشتراكات العمال واصحاب العمل في بعض الدول، كتركيا او من اشتراكات اصحاب العمل ومساهمة الدولة كما في هولنده، أو من اشتراكات الاجراء ومساهمة الدولة كما في السويد، أو من اشتراكات اصحاب العمل والعمال ومساهمة الدولة كما هي الحالة في معظم الدول، وأما تعويضات اصابات العمل: فيقع تمويلها عادةً على اصحاب العمل وحدهم كما في فرنسا.

وأما اعانات البطالة، فيقع تمويلها أحياناً على اصحاب العمل فقط»<sup>(١)</sup>.

والخلاصة: إن الآليات التي يستخدمها النظام القانوني الوضعي للضمان الاجتماعي، لا تخرج من آليتين رأسييتين هما:

١- الاشتراكات المهنية

٢- الضرائب

وبعض الانظمة تستخدم واردات الغرامات المفروضة بمقتضى، قانون الضمان الاجتماعي، أو فوائد ونماءات أموال الضمان الاجتماعي المنتشرة كجزء من آليات تمويل نظام الضمان الاجتماعي<sup>(٢)</sup>.

الا أننا اذا ما أردنا المقارنة بين آليات الضمان الاجتماعي عند الانظمة الوضعية وآليات الضمان الاجتماعي في الشريعة الإسلامية، فما علينا الا نعقد المقارنة ضمن هاتين الآليتين الأساسيتين.

(١)- السعيد-صادق مهدي، الضمان الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي العراقي، ص ٦٢- ٦٣.

(٢) انظر: نفس المصدر، ص ١٣٧.

### ثانياً: آليات الضمان الاجتماعي بين القوانين الوضعية وبين الشريعة الإسلامية

ذكرنا ان قوانين تمويل الضمان الاجتماعي في الانظمة الوضعية تقوم على آليتين هما من ابرز طرق التمويل وهي:

#### اولاً: الاشتراكات المهنية:

ففي معظم دول العالم يمول الضمان الاجتماعي (عن طريق الاشتراكات، او الاقساط التي يتحمل المؤمن عليه (المستفيد من الضمان) جزءاً منها، ويتحمل صاحب العمل (او جهة العمل) جزءاً آخر من الاشتراكات، وكثيراً ما يكون التوزيع ثلاثياً بحيث يقع عبء الاشتراك عن كل من المؤمن عليه، وصاحب العمل، والخزانة العامة، ومجموع ما تؤديه الأطراف الثلاثة، في التوزيع الثلاثي، أو ما يؤديه الطرفان... العامل ورب العمل - في التوزيع الثنائي - هو الاشتراك الذي يعتمد عليه بصفة أساسية لتمويل نظام الضمان الاجتماعي، وهذا الاشتراك ليس بالعبء الهين، بل هو عبء ثقيل على المؤمن عليه (العامل او الموظف) وعلى صاحب العمل (او جهة العمل) فقد يصل مجموع الاشتراكات في فروع الضمان الاجتماعي المختلفة على ربح المرتب أو الاجر أو ثلثه، أو اكثر من ذلك أو أدنى منه.

باختلاف الدول والانظمة وذلك عبء كبير في نظام التمويل حيث يقع جزء لا بأس به من مسؤولية تمويل هذا الضمان على العمال أو الموظفين (المؤمن عليهم) في حين أن نسبة الفقراء ومحدودي الدخل من هؤلاء الاجراء العاملين نسبة كبيرة، ولايضاح ذلك نضرب أمثلة على أعباء الاشتراكات وتوزيعها في - بعض أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية -

#### في جمهورية مصر العربية:

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧م.

١ - اشتراك ضمان الشيخوخة والعجز والوفاة ٢٦٪ من الأجر (١٥٪) على صاحب العمل ١٠٠٪ على المؤمن عليه ١٪ للخزانة).

٢ - اشتراك ضمان أصابات العمل (على صاحب العمل) ١٪ لمن يعمل بالجهاز الإداري، ٢٪

للقطاع العام، ٣٪ للقطاع الخاص.

٣ - اشتراك ضمان المرض: (على صاحب العمل) ٤٪ للقطاع العام ٤٪ للقطاع الخاص.

٤ - اشتراك ضمان البطالة (على صاحب العمل) ٢٪.

أي ان مجموع اشتراكات الضمان الاجتماعي في مصر بين ٣٣٪ و ٣٥٪ من الأجر، وبمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ م يتحمل العمال المصريون في الخارج كامل اشتراك الضمان الاجتماعي وقدره، ٢٢،٥٪ من الدخل.

وفي المملكة العربية السعودية:

نظام الضمان الاجتماعي الصادر بمرسوم ملكي رقم ٢٢ في ٦ / ٩ / ١٣٨٩ هـ

١ - اشتراك فرع المعاشات (١٣٪) من الاجرة منها ٨٪ على صاحب ومنها ٥٪ على المؤمن عليه.

وفي الجماهيرية الليبية:

بقانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ ولائحة الاشتراكات الصادرة بمقتضاه.

١ - اشتراك المعاش ٨،٥٪ من المرتب او الأجر

٢ - اشتراك الرعاية الصحية ٤٪ من المرتب او الاجر

٣ - اشتراك المساعدات ١،٥٪ للعاملين لحساب انفسهم

المجموع ١٥،٥٪ من المرتب او الاجر

ويوزع عبء الاشتراك بأن يتحمل المشترك ٢٥٪ وصاحب العمل ٣٥٪، والخزانة العامة ٤٪ من عبء الاشتراك.

هذه أمثلة يتضح منها العبء الكبير الناشئ عن التمويل للضمان الاجتماعي، إن العامل - او الموظف - المؤمن عليه يقتطع من أجره أو مرتبه النصيب المحدر قانوناً، لحساب نظام الضمان الاجتماعي، وذلك جبراً عنه، نصيبه هذا من الاشتراك يتحمله دون اختيار له في ذلك وهو نصيب يختلف باختلاف تشريعات الدول.

واشتراك الضمان الاجتماعي يستقطع من أجر ذلك العامل او الموظف ولو كان محدود الدخل او فقيراً... وكثيراً ما يكون من الظلم خصم هذا لاشتراك من أجر عامل مسكين أو مرتب موظف فقير... وكثيراً ما يرى هذا العامل او الموظف.. وبحق أن عبء ذلك الاشتراك الذي يؤخذ من أجره او مرتبه عبء كبير لا يتناسب مع المنفعة الحقيقية التي يقدمها نظام الضمان الاجتماعي، والتي ينتظر ان تعود عليه حيث تدركه الشيخوخة (التقاعد) أو العجز او التي تعود على أولاده وأسرته بعد الوفاة، لكن لا سبيل إلى الحصول على منافع هذا الضمان الاجتماعي أياً كانت بدون أداء هذا الاشتراك .

#### اما في النظام الاسلامي:

فان التمويل يتم بضريبة مالية ثابتة الدعائم مستقرة الأركان تستند إلى أعماق قلوب المسلمين حيث الدين والعقيدة، فالزكاة مثلاً، فريضة تؤخذ من الاغنياء لتعطي للفقراء، ولتنفق على المصالح الشرعية العامة للدين وللأمة، وهي ضريبة مخصصة لتمويل أغراض الضمان (والمصالح المذكورة) وهي فريضة تُجبي على وجه دائم حتى ولو بدا في بعض الحالات عدم الحاجة إليها، وإنما تبقى حصيلتها بفرض وجود مثل هذه الحالات لتكون مالياً احتياطياً للإنفاق منه على سائر مصارف الزكاة الثمانية التي حددها الله في القرآن، وتبقى الزكاة مورداً للضمان وسائر المصارف المذكورة لا ينقطع.

والضمان الاسلامي يضطلع بتمويله كل ذي مال أو دخل - ممن سلف بيأنهم عند ذكر آليات التكافل الاجتماعي في الإسلام - يبلغ النصاب ويفيض عن حاجاته الأساسية، سواء كان صاحب المال الواجبة فيه الزكاة - أو الدخل الواجبة فيه الزكاة - صاحب عمل يستخدم عمالاً أو لم يكن صاحب عمل. فالزكاة يمولها الاغنياء - بالشروط والمقومات التي ذكرت في محلها - بصفتهم أغنياء، ولا يتحمل عبء الزكاة أي صاحب عمل لا تتوافر فيه شروط وجوب الزكاة، كما لا يتحمل عبء الزكاة العامل او الموظف الذي لا تتوفر شروط وجوب الزكاة في دخله أو في ماله.

ومتى كان ذلك فإن فريضة الزكاة وغيرها من الفرائض المالية ليس سببها ولا مناطها استخدام

العامل، ولا علاقة لها بأية منافع زكوية يستحقها هذا العامل في المستقبل، بل مناط وجوب الزكاة

- في مال صاحب عمل او في دخله - إنما هو توافر الشروط الشرعية لوجوبها في ماله أو في دخله، والذي أوجب هذه الفريضة هو الشارع الاسلامي، هو الله ورسوله (ص)، وما تدخل المشرع الوضعي - في دولة ما وفي زمان ما - باصدار قانون للزكاة إلا على سبيل البيان والايضاح واختيار الحل الفقهي الملائم أما أصل الفريضة وشرعها فله ورسوله.

ثم ان نظام الزكاة وغيره من الانظمة المالية في الإسلام، يخاطب صاحب العمل الواجبه عليه الزكاة او غيرها من الضرائب يخاطب فيه ضميره الديني وإيمانه، فيحمله حقاً معلوماً في ماله لتمويل التكافل الاجتماعي الاسلامي، ويعلمه أن هذه الزكاة التي يدفعها - شأنه شأن غيره من اصحاب الاموال والدخول الواجبة فيها الزكاة او غيرها - تفيده هو حصيلتها إذا احتاج في المستقبل، وتفيد أسرته وأولاده إذا توفى وتركهم فقراء، فله منها منافع ضمانيه لعماله هو وعمال غيره ولسائر الإخوة المواطنين كلما احتاجوا، وكلما توافرت فيهم شروط الاستحقاق من مصارف الزكاة.

فحينئذ لا محل - والحالة هذه - لأن يلجأ صاحب العمل إلى نقل عبء الزكاة التي يؤديها إلى عاتق العمال الذين يعملون معه، ولا إلى تحميل المستهلكين للبضاعة التي ينتجها بهذا العبء.

- فالزكاة واجبة على كل (غني)؛ وهي مستحقة لكل (فقير).

- والتمويل في نظام الزكاة يقع على عاتق كل حسب قدرته.

- والاستحقاق في منافع الزكاة يثبت لكل حسب حاجته.

- ورب مستحق لمنافع الزكاة اليوم يغنيه الله فيصبح ممولاً دافعاً للزكاة غداً<sup>(۱)</sup>.

### ثانياً: الضرائب

وأما التمويل عن طريق آلية الضرائب فيفرق بينها وبين نظام الضرائب في الشريعة الإسلامية بعدة فروق منها:

١ - أنه نظام لا يحمل معه صفة الثبات والاستقرار، بل هو تابع لتغير الظروف والملابسات

(۱) عبد الله، عثمان حسين، الزكاة الضمان الاجتماعي الاسلامي، ص ۱۸۰ - ۱۸۲.



السياسية أو الاقتصادية وبطبيعة الحال، كلما طرأ التغيير على القوانين الضريبية انعكس على مقدار الضريبة المدفوعة سلباً فتتضاعف الضريبة وأحياناً تكون ضريبة تصاعدية، مما يؤدي إلى أرباك في وضع المواطن الاقتصادي.

أما الضرائب الإسلامية فهي ضرائب ثابتة ومستقرة قائمة على أساس قاعدة اليقين التي تعني أن الضريبة التي تفرض على الفرد هي ضريبة ثابتة ومعلومة وواضحة من حيث القدر وزمن الأداء والمدة التي يجب أنقضاؤها لوجوبها<sup>(١)</sup>.

٢ - فقدان مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في النظم والقوانين الوضعية للضرائب المالية، فقد نصت بعض القوانين الوضعية الخاصة في موضوع الضرائب المالية - كالقانون المصري - على فقرات تتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية.

فقد جاء في المادة الرابعة من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١م المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣م على استثناء بعض الجهات أو الأشخاص منهم:

١ - السفراء والوزراء الموظفين وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل والممثلين القنصليين الأجانب بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة.

٢ - الفنيين والخبراء الأجانب المقيمين في مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو الخاصة، والشركات أو أحد الأفراد بالنسبة لإيراداتهم الناتجة من مصادر خارج جمهورية مصر العربية<sup>(٢)</sup>.

أما في الإسلام فإن نظام الضرائب يقوم على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة في المقدرة، فكل مكلف عليه أن يشترك في نفقات الدولة أشتراكاً يتناسب وموارده المالية وحاجاته الضرورية والاساسية ففي الزكاة تتغير نسبة الواجب في مال الزكاة بحسب المال المفروضة فيه الزكاة فنسبة زكاة المال ربع العشر بينما نسبة زكاة الزرع العشر أو نصف العشر حسب النفقات التي تستلزمها حالات الانتاج<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الحصري، أحمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي، ص ٥٠٤.

(٢) انظر: البديوي، أحمد، المحاسبة الضريبية، ص ٣٥.

(٣) نفس المصدر، ص ٣٥.

ولا يعفى من هذه الضريبة او غيرها من الضرائب أي جهة او أي شخص مهما كانت مكانته الاجتماعية، بل الامر على العكس من ذلك فأن الفقر في الإسلام صفة توجب سقوط جميع الحقوق المالية عن الفرد العاجز عنها كما هو الحال في كثير من الضرائب المالية: إذا عجز الفرد عن دفعها يؤمر بالاستغفار فقط دون ان يكلف بدفع مبلغ مالي.

٣ - نظام الضرائب في القوانين الوضعية ما بين الافراط والتفريط فقد نصت بعض القوانين على شمول نظام الضرائب إلى كل ذي مهنة وحرفة، بل كل نشاط لا يخضع لضريبة اخرى، ففي المادتين ٦٦ و ٧١ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١م المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ حيث بين في أولهما المهن التي تخضع للضريبة:

١ - المهن الحرة والمهن غير التجارية

٢ - كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة اخرى<sup>(١)</sup>.

بينما لا يضع الإسلام هكذا ضرائب تثقل كاهل المواطن ويُجحف في حقه، وتُصادر كل جهوده واتعابه.

٤ - كما يتحقق في الضرائب الإسلامية قاعدة الملائمة أي أنها ضرائب تُجبي في أوقات ملائمة للممولين وأصحاب الحق في الضرائب والأمثلة على ذلك ظاهرة في زكاة الزروع والثمار فقد حدد الشارع لاستحقاقها وقت اشتداد الحب وطيب الثمر ولا يطالب بها قبل ذلك وزكاة المال تطلب من الواجبة عليه بعد انتهاء الحول وأجيز للمزكي تأخير الأداء كما أجيز له التعجيل، كما يتوافر في الضرائب الإسلامية قاعدة الاقتصاد في النفقات - أي نفقات الجباية والتحصيل وجعل للقائمين على جباية الزكاة نصيباً من الزكاة - قدّره بعض العلماء بما لا يزيد على ثمن المتحصل - وقدّره بعضهم بأجر المثل، وأخيراً فالضرائب الإسلامية تمتاز بالمرونة والعدل في التقدير والتحصيل والمصرف فالخراج يمكن زيادة سعره وتخفيفه حسب الاحوال القائمة عندما تعجز الموارد الثابتة عن نفقات الدولة<sup>(٢)</sup> مع مراعاة عنصر العدالة في تحديد مقدار الدفع، بينما

(١) انظر المصدر السابق، ص ٣٩١.

(٢) انظر: الحصري، أحمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الاسلامي، ص ٥٠٤.

في القوانين الوضعية لا توجد هذه العناصر والمزايا، كما أن الضريبة تكون تصاعدية بحسب انتاج الفرد فكلما كان الانتاج اكثر كلما تصاعده الضريبة<sup>(١)</sup>.

٥- الهدف من تشريع الضرائب في الشريعة الإسلامية هو رعاية التوازن العام، «فتشريع ضريبة الزكاة والخمس مثلاً تُشَرِّعُ لأجل إشباع الحاجات الأساسية فحسب، وإنما شُرِّعَتْ أيضاً لمعالجة الفقر، والارتفاع بالفقير إلى مستوى المعيشة الذي يمارسه الأغنياء، تحقيقاً للتوازن الاجتماعي بمفهومه في الاسلام»<sup>(٢)</sup>.

بينما لا يوجد هكذا مبدأ في القوانين الوضعية، فالضرائب التي هي جزء من آليات الضمان الاجتماعي، إنما شرِّعت في القوانين الوضعية لاجل معالجة حالات استثنائية بأوقات معينة وبظروف خاصة، وليس المنظور فيها تحقيق حالة من التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع، بل في اغلب القوانين الوضعية الخاصة في نظام الضمان الاجتماعي. لا تنظر الا إلى بعض الموارد التي تعتبر موارد ضرورية وحاجة ملحة لديمومة حياة الفرد، كضمان الفرد في حالة العجز او الشيخوخة، أو ضمان بعض الارامل ومن لا اب له وبمقدار لا يتناسب مع الحد الطبيعي لمعيشة أي فرد من الافراد<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: البديوي، أحمد، المحاسبة الضريبية، ص ١٧.

(٢) المصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ص ٦٧٦.

(٣) انظر: عبد اللطيف، الضمان الاجتماعي، ص ١٢٥.

## الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً.

أرجو أن أكون قد وقفتُ إلى ما إليه قصدتُ من بيان معالم التكافل الاجتماعي في الاسلام، وعظمته مقارناً بنظام الضمان الاجتماعي في القوانين الوضعية.

ولقد دعت الحاجة - تحقيقاً للهدف المنشود - الى التمهيد للبحث ببيان المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع، ليكون من السهل اليسير فهم المادة المعروضة في هذه الرسالة، اضافة الى بيان عظمة الشريعة الاسلامية، وانها شريعة تفي بمصالح العباد في أي زمان عاشوا وفي أي مكان وجدوا، وأنها لا تتخلف عن أي مستوى من التطور بلغته البشرية في مدنيتهما، وأنها تفي بذلك في تكامل وتناسق بديع، بل هي فوق كل هذه المستويات وما وصلت اليه التجربة الانسانية في مختلف الميادين.

وقد تبين كيف أن إقصاء الشريعة الاسلامية عن حكم حياة الناس أفراداً ودولاً، قد جرّ لهم المعيشة الضنك، في جميع شؤون حياتهم، وتوالت عليهم أيام المحن، فأحتلت بلادهم، ونُهبت خيراتهم ودامت حالهم هذه حتى بعد استقلالهم.

وقد عرّجتُ - في هذه الرسالة - لبيان أقسام التكافل الاجتماعي في الاسلام، ويّنت الاقسام المهمة في هذا المجال.

كما تعرّضت لبيان تعريف حقيقة الشريعة والقانون وبيان الفرق بينهما، كما حاولت أن ألقى نظرة ولو اجمالية عن تاريخ التكافل الاجتماعي عند الامم والاقوام السابقة.

وأما في الموضوع الأساس من هذا البحث. المتمثل في الباب الثاني من هذه الرسالة، الذي هو عبارة عن التكافل الاجتماعي بين الشريعة والقانون، فقد جعلته في أربعة فصول تعرّضت في الفصول الاولى منها الى بيان الأسس والآليات التي يقوم على أساسها نظام التكافل الاجتماعي (الضمان الاجتماعي) في الاسلام فوجدناه يقوم على أسس خاصة يستمد مبرراته الموضوعية منها ولكل اساس اهميته ودوره في تحقيق الوازع الديني والعقائدي في دفع الفرد المسلم لتطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي.

فذكرنا اختصاراً ثلاثة أسس تشكل أهمية قصوى في اعتماد نظام التكافل الاجتماعي في

الاسلام عليها منها:

مبدأ التعاون والاحسان الذي اكد عليه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾<sup>(١)</sup> وكذلك مبدأ الأيثار. والاساس الثالث هو مبدأ الجود والانفاق بكل أنواعه التبرعي والالزامي كما تعرّضنا الى آليات التكافل الاجتماعي في الاسلام، التي هي عبارة عن طرق التمويل التي ترفد هذا النظام بالجانب المادي وقسمتها الى قسمين أساسيين:

الاول: الآليات الالزامية.

والثاني: الآليات الاختيارية.

فجعلتها تحت عنوان الآليات الالزامية، فذكرت منها فريضة الزكاة والخمس، والكفارات والخراج والجزية، وفدية الصوم، وزكاة الفطرة وجعلنا ضمن الآليات الاختيارية الاوقاف والصدقات والندور واستنتجنا من ذلك كله، انها تحقق الاهداف التالية:

اولاً: ان الجانب الديني والاعتقادي للإنسان المسلم وايمانه، بخالق الكون يدفعه الى الاعتقاد بأن عليه واجبات وحقوق يجب أدائها، وعدم التهاون بها، مما يرسخ مفهوم التضامن والتعاون بين الافراد والجماعات.

ثانياً: ترابط المجتمع الاسلامي برباط العقيدة التي تثمر اخوة أيمانية، وهذه بدورها تنشر محبة وتعاون وإيثار بين المسلمين، وهو ما يدعو الى التفاعل مع الآخرين في محنتهم وأزماتهم الاجتماعية.

ثالثاً: قيام دولة الاسلام على نظام اقتصادي اسلامي، ملتزم باحكام الشريعة الاسلامية في أي تعامل، يدعو الى تحقيق عيش كريم لكل مسلم، ادناه حد الكفاية يحفظ عليه ماء وجهه، ويضمن له كرامته وعزته.

كما تعرّضنا الى التكافل الاجتماعي (الضمان الاجتماعي) في القوانين الوضعية، وحاولنا بيان أهم المذاهب الوضعية، وبيان فلسفاتها الأيديولوجية، التي ينبثق منها نظام قانوني تضع على أساسه

الاسس والآليات التي تعتمدها في نظامها التكافلي، وفي هذا المجال ذكرنا النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي الماركسي، بأعتبار انهما أهم النظم الوضعية التي تقوم على أسس وضعية، ثم بينا الاسس والآليات التي تعتمدها هذه الانظمة في نظام الضمان الاجتماعي.

واستخلصنا من خلال دراستنا لها، انها تقوم على اسس نفعية تدعو الى مبادئ شخصية نفعية وتقديم المصالح الذاتية على المصالح الاجتماعية، وان كانت بعضها تدعي العكس من ذلك. الا أنها مجرد ادعاء.

ثم قارنا بين أسسها وآلياتها المعتدة في نظامها للضمان الاجتماعي وبين أسس وآليات نظام الضمان الاجتماعي في الاسلام فخلصنا الى أن الاسلام سبق كل التشريعات والأنظمة الوضعية في وضع نظام تكافلي قل نظيره، في كل النظم والقوانين الوضعية، بل لا يوجد له مثل في كل التشريعات الوضعية سواء كانت تتعلق بالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو غير ذلك. ولا يفوتني التنبيه الى الصعوبات التي تعرضت لها أثناء بحثي هذا، والتي تمثلت بقلة المصادر وعدم وفرة المادة المبحوث عنها في كتبنا الفقهية، الا ضمن المباحث التي كان من اللازم، استخراج المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع، وتحويلها الى نظريات تتعلق بمباحث التكافل الاجتماعي في الاسلام، مقارناً بينها وبين القوانين الوضعية وفي نهاية الموضوع، وجدت نفسي امام قضايا كثيرة وعديدة لعلها تكون امتداد لهذا الموضوع بالاثراء والتوسع أو النقد والتعديل، كما اني اقترح لكل من أراد الولوج في هذه البحوث التعرض للجوانب الاخرى التي لم يسعنا المجال التعرض لها، كمحاربة الاسلام لجميع المظاهر التي تكون حائلاً دون تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي، بكل أقسامه كظاهرة الربا والاحتكار وغيرها من الظواهر، التي تُميت غريزة التعاون والتضامن بين أبناء البشر.

## فهرست المصادر

### ❖ القرآن الكريم

۱. ابن أبي جمهور، محمد بن علي، عوالي اللثالي، مطبعة سيد الشهداء (ع) - قم، ط ۱ - ۱۴۰۵ هـ
۲. ابن الأثير، علي بن ابي الكرم محمد، الكامل في التاريخ، دار بيروت، ط ۷ - ۱۹۸۲ م.
۳. ابن البراج، القاضي عبدالعزيز، المهذب، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، طبعة عام ۱۴۰۶ هـ.
۴. ابن العربي، محمد بن عبدالله، أحكام القرآن، عيسى بابي الحلبي - مصر، ط ۲ - ۱۳۸۷ هـ .
۵. ابن خلدون، عبدالرحمن، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ۱۹۶۷ م.
۶. ابن دريد، محمد بن الحسن، الاشتقاق، دار الجيل - بيروت، ط ۱ - ۱۹۹۱.
۷. ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، دار صادر - بيروت.
۸. ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر - بيروت، ط ۱ - ۱۹۵۷ م.
۹. ابن قدامة، عبدالرحمن بن عمر، المغني، دار الكتاب العربي - بيروت.
۱۰. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط ۱ - ۱۴۱۰ هـ / ۱۹۹۰ م.
۱۱. أبو العينين، د، بدران، الشريعة الاسلامية، مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية، ۱۹۸۶ م.
۱۲. أبو سعد، الدكتور رمضان، وهمام، ومحمود، المبادئ الأساسية للقانون، منشأة المعارف، ۱۹۹۶ م.
۱۳. أحمد، كمال وآخرون، مقدمة الرعاية الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ۱۹۷۶ م.
۱۴. الأردبيلي، احمد، مجمع الفائدة، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، ۱۴۰۵ هـ.
۱۵. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة.
۱۶. الأصبهاني، أبو الفرج علي، الاغاني، مؤسسة جمال - بيروت، ط ۱.
۱۷. الأصفهاني، العلامة الراغب، مفردات الفاظ القرآن الكريم، كيميا - طهران، ط ۴، ۱۳۸۳ ش.

۱۸. الأعرجي، الدكتور زهير، العدالة الاجتماعية وضوابط الثروة في الاسلام، المطبعة العلمية - قم، ط ۱- ۱۴۱۵ هـ / ۱۹۹۴ م.
۱۹. الألوسي، محمود، تفسير روح المعاني، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۹ م.
۲۰. الأندلسي، علي بن احمد، المحلى، المكتب التجاري - بيروت.
۲۱. البحراني، أبو الحسن هاشم بن محمد، البرهان، مؤسسة الاعلمي - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۹ م.
۲۲. البحراني، يوسف، الحدائق الناظرة، مؤسسة النشر الاسلامي - بيروت، ط ۱- ۱۴۱۳ هـ.
۲۳. البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار القلم - بيروت، ط ۱- ۱۹۸۷ م.
۲۴. البديوي، الدكتور منصور احمد، في المحاسبة الضريبية، الدار الجامعية - الاسكندرية، ط ۱- ۱۹۹۹ م.
۲۵. البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الادب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ۳- ۱۹۸۹ م.
۲۶. البغوي، الحسين بن مسعود، تفسير البغوي، دار المعرفة - بيروت، ط ۴- ۱۹۹۵ م.
۲۷. البيضاوي، عبدالله بن عمر، انوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۹ م.
۲۸. بيضون، لبيب، تصنيف نهج البلاغة، مكتب الاعلام الاسلامي - قم، ط ۳- ۱۴۱۷ هـ.
۲۹. البيهقي، محمد بن الحسين، سنن البيهقي، دار الفكر - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۶ م.
۳۰. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار ابن حزم - بيروت، ط ۱- ۲۰۰۲ م.
۳۱. التهاوني، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۶ م.
۳۲. الثعالبي، عبدالرحمن بن محمد، الجواهر الجنان في تفسير القرآن، تفسير الثعالبي، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط ۱- ۱۹۷۹ م.
۳۳. الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ۱۳۳۵ هـ.
۳۴. جعفر، الدكتور عبدالقادر، نظام التأمين الاسلامي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ۱- ۲۰۰۶ م.



۳۵. جعفر، عبدالقادر، نظام التأمين الاسلامي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ۱ - ۲۰۰۶م.
۳۶. جمال الدين، الدكتور محمد محمود، اصول المجتمع الاسلامي، دار الكتاب المصري - القاهرة، ط ۱ - ۱۴۱۳ هـ - ۱۹۹۴م.
۳۷. الجمالي، الدكتور مصطفى، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، الاسكندرية، ط ۲ - ۱۹۸۳م.
۳۸. الجنيد، الدكتور احمد بن عبدالرحمن، مناهج الباحثين في الاقتصاد الاسلامي، شركة العبيكان - الرياض، ۱۴۰۶ هـ.
۳۹. جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، شريعة - قم، ط ۱ - ۱۳۸۰ ش.
۴۰. الجواهري، محمد حسن، جواهر الكلام، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، ط ۱ - ۱۴۱۷ هـ.
۴۱. الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح، دار العلم للملايين - بيروت.
۴۲. الحائري، كاظم، تزكية النفس، ج، شريعة - قم، ط ۱ - ۱۴۲۱ هـ.
۴۳. الحرّاني، الحسن بن علي، تحف العقول، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، ط ۲ - ۱۴۰۴ هـ.
۴۴. حسن، ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام، مكتبة النهضة - القاهرة، ط ۷ - ۱۹۶۴م.
۴۵. الحصري، الدكتور أحمد، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الاسلام، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ۱ - ۱۹۸۶م.
۴۶. الحكيم، محمد سعيد، منهاج الصالحين، دار الهلال - بيروت، ط ۳ - ۲۰۰۴م.
۴۷. الحلبي، ابي صلاح، الكافي في الفقه، اصفهان، مكتبة أمير المؤمنين (ع). ۱۳۶۲ ش.
۴۸. الحلبي، ابو القاسم جعفر بن الحسن، شرائع الاسلام، شريعة - قم، ط ۲ - ۱۴۲۴ هـ ق.
۴۹. الحلبي، الحسن بن يوسف، تذكرة الفقهاء، مطبعة ستاره - قم، ط ۱ - ۱۴۱۴ هـ.
۵۰. الحلبي، الحسن بن يوسف، مختلف الشيعة، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، ط ۱ - ۱۴۱۳ هـ.
۵۱. الحلبي، محمد بن الحسن، ايضاح الفوائد، اسماعيليان - قم، ط ۲ - ۱۳۶۳ ش.
۵۲. الحلبي، محمد بن منصور، السرائر، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
۵۳. الحويزي، عبدعلي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، المطبعة العلمية - قم، ط ۱.

۵۴. الخميني، روح الله الموسوي، تحرير الوسيلة، مطبعة مؤسسة العروج - قم، ط ۱ - ۱۴۲۱هـ.
۵۵. الخوئي، ابو القاسم الموسوي، مناسك الحج، مهر - قم، ط ۱۱ - ۱۴۱۱هـ.
۵۶. الخوئي، أبو القاسم الموسوي، منهاج الصالحين، مطبعة النعمان - النجف الأشرف، ط ۲۱ - ۱۳۹۷هـ.
۵۷. الخوئي، ابو القاسم، مستند العروة الوثقى، المطبعة العلمية - قم، ط ۱ - ۱۳۶۴هـ.
۵۸. الخياط، الدكتور عبدالعزيز، المجتمع المتكافل، دار السلام - القاهرة، ط ۳ - ۱۴۰۶هـ / ۱۹۸۶م.
۵۹. الدارمي، ابي محمد، سنن الدارمي، دار الفكر - بيروت، طبعة عام ۱۳۹۸هـ.
۶۰. الدبياني، عبد الحميد، المدخل الى دراسة الفقه الاسلامي، جامعة قادريونسن - بنقازي، ط ۱ - ۱۹۹۴م.
۶۱. الدمشقي، الحافظ بن كثير، البداية والنهاية، دار الحديث - القاهرة، ط ۱ - ۱۴۱۳هـ / ۱۹۹۲م.
۶۲. الديلمي، حمزة بن عبدالعزيز، المراسم، امير - قم، طبعة عام ۱۴۱۴هـ.
۶۳. الرازي، احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ۱ - ۱۹۹۹م.
۶۴. الرازي، محمد ضياء الدين، تفسير الفخر الرازي، دار الفكر - بيروت، ط ۱ - ۱۹۹۵م.
۶۵. الراوندي، سعيد بن هبة الله، فقه القرآن، مطبعة الولاية - قم، ط ۲ - ۱۴۰۵هـ.
۶۶. الزبيدي، محمد، تاج العروس، دار احياء التراث - بيروت.
۶۷. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف، مكتب الاعلامي الاسلامي - قم، ط ۱ - ۱۴۱۴هـ.
۶۸. زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الاسلامي، دار مكتبة الحياة - بيروت، ط ۲ - ۱۴۲۴هـ.
۶۹. الزين، سميع عاطف، الاسلام وثقافة الانسان، الشركة العالمية للكتاب - بيروت، ط ۹ - ۲۰۰۲م.
۷۰. السبزواري، عبد الأعلى، مذهب الاحكام، مؤسسة المنار - قم، ط ۴ - ۱۴۱۳هـ.
۷۱. السجستاني الأزدي، سليمان بن الاشعث، سنن ابي داوود، دار الجيل - بيروت، ط ۱ - ۱۹۹۲م.
۷۲. السعيد، صادق مهدي، الضمان الاجتماعي وقانون، الضمان الاجتماعي العراقي، مطبعة

- المعارف - بغداد، ۱۹۶۸ م.
۷۳. السیوطی والمطی، عبد الرحمن محمد، تفسیر الجلالین، دار الکتب العلمیة - بیروت.
۷۴. الشافعی، محمد بن ادريس، کتاب الام، دار المعرفة - بیروت.
۷۵. الشاکری، عبدالصاحب، العبادات المالیه فی الاسلام، دار النشر والاستشارات التكنولوجیة الرباط - المغرب، ۱۹۹۹ م.
۷۶. شاهین، مصطفی، علم الاجتماع والمجتمع الاسلامی، دار احیاء التراث والطباعة - اسلام آباد، پاکستان، ط ۱ - ۱۴۱۱ هـ / ۱۹۹۱ م.
۷۷. الشربیتی، محمود، تأملات فی الشریعة الاسلامیة، هیئة المصدریة العامة للکتاب - مصر، ط ۲ - ۱۹۹۹ م.
۷۸. الشهید الاول، محمد بن جمال الدین، الذکری، ستاره - قم، ط ۱ - ۱۴۱۹ هـ.
۷۹. الشهید الثاني، زین الدین بن علی، مسالك الافهام، مؤسسة المعارف الاسلامیة - قم، ط ۳ - ۱۴۲۵ هـ ق.
۸۰. الشهید الثاني، محمد بن جمال الدین، الروضة البهیة، المطبعة العلمیة - قم، ط ۳ - ۱۳۹۶ ش.
۸۱. الشیبانی، احمد بن حنبل، مسند أحمد، دار احیاء التراث - بیروت، ط ۳ - ۱۹۹۴ م.
۸۲. الشیبانی، مجد الدین بن محمد، النهاية فی غریب الحدیث، دار احیاء التراث العربی - بیروت، ط ۱ - ۲۰۰۱ م.
۸۳. الشیرازی، الاخلاق فی القرآن الکریم، أمير المؤمنین (ع) - قم، ط ۱ - ۱۴۲۵ هـ.
۸۴. الشیرازی، محمد، احکام الاسلام، مطبعة الغری الحدیثة - النجف الأشرف، ط ۲ - ۱۳۹۰ هـ.
۸۵. الشیرازی، ناصر مکارم، الامثل، ج، دار احیاء التراث العربی - بیروت، ط ۱ - ۲۰۰۲ م.
۸۶. الصالح، صبحی، نهج البلاغة، منشورات دار الهجرة - قم.
۸۷. الصدر، محمد باقر قدس سره، اقتصادنا، دفتر تبلیغات اسلامی - قم، ط ۲ - ۱۳۷۵ هـ ش.
۸۸. الصدر، محمد باقر، المدرسة الاسلامیة، مطبعة الأمير، ط ۱ - ۲۰۰۳ م.

۸۹. الصدر، محمد باقر، فلسفتنا، دار التعارف - بيروت، ط ۱۲ - ۱۹۸۲م.
۹۰. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، علل الشرائع، مهر - قم، ط ۱ - ۱۴۱۶ هـ
۹۱. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، عيون أخبار الرضا (ع)، المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ۱۹۷۰م،
۹۲. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، معاني الأخبار، انتشارات اسلامي - قم، ط ۱ - ۱۳۶۱ ش.
۹۳. الصدوق، محمد بن علي، ثواب الاعمال، شريعت - قم، ط ۱ - ۱۴۲۶ هـ / ۱۲۸۴ ش.
۹۴. الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، دار الاضواء - بيروت، ط ۲ - ۱۹۹۲م.
۹۵. صليبيا، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني - بيروت.
۹۶. الطباطبائي، علي بن محمد علي، رياض المسائل، مطبعة ستارة - قم، ط ۱ - ۱۴۱۹ هـ
۹۷. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان، مؤسسة الاعلمي - بيروت، ط ۲ - ۱۹۷۱م.
۹۸. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان، دار المعرفة - بيروت، ط ۲ - ۱۹۸۸م.
۹۹. الطبرسي، ميرزا حسين، مستدرک الوسائل، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، ط ۱ - ۱۴۲۶ هـ
۱۰۰. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، بيروت، ط ۲.
۱۰۱. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، طهران، مرتضوي، ط ۲ - ۱۳۶۵ هـ ش.
۱۰۲. الطوسي، علي بن حمزة، الوسيلة الى نيل الفضيلة، مكتبة النجفي - قم.
۱۰۳. الطوسي، محمد بن الحسن، الخلاف، قم.
۱۰۴. الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط، المطبعة الحيدرية طهران، ط ۳ - ۱۳۸۷ ش.
۱۰۵. الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية، قدس محمدي - قم.
۱۰۶. الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الاحكام، بيروت، دار التعارف - بيروت، ۱۹۹۲م.
۱۰۷. عاليه، سمير، علم القانون والفقه الاسلامي، المؤسسة الجامعية - بيروت، ط ۱ - ۱۴۱۲ هـ - ۱۹۹۱م.
۱۰۸. العاملي، محمد بن الحسن، الوسائل، مؤسسة آل البيت (ع) - قم، ط ۱ - ۱۴۱۳ هـ

۱۰۹. عباس، حسن، النظرية العامة للتأمين الاجتماعي، مطبعة أطلس - مصر، ۱۹۸۳ م.
۱۱۰. عبداللطيف، القاضي حسين، الضمان الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت، ط ۱ - ۲۰۰۷ م.
۱۱۱. عبداللطيف، القاضي حسين، الضمان الاجتماعي، منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت، ط ۱ - ۲۰۰۵ م.
۱۱۲. عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، دار الاندلس - بيروت، ط ۲ - ۱۹۶۳ م.
۱۱۳. عثمان، حسين عبدالله، الزكاة الضمان الاجتماعي الاسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط ۱ - ۱۹۸۹ م.
۱۱۴. العلامة، الحسن بن يوسف، ارشاد الاذهان، مؤسسة النشر الاسلامي، ط ۱ - ۱۴۱۰ هـ.
۱۱۵. العلامة، الحسن بن يوسف، تحرير الاحكام، مؤسسة الامام الصادق (ع) - قم، ط ۱ - ۱۴۲۰ هـ.
۱۱۶. العلامة، الحسن بن يوسف، قواعد الاحكام، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، ط ۱ - ۱۴۱۸ هـ.
۱۱۷. عليّات، محمد، التشريع الاسلامي والقانون الشرعي، مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية. ۱۹۸۶ م.
۱۱۸. عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ۱۳ - ۱۹۹۴ م.
۱۱۹. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، مؤسسة الاعلمي - بيروت، ط ۱ - ۱۹۹۱ م.
۱۲۰. غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط ۱ - ۲۰۰۵ م.
۱۲۱. فتح الباب، عبدالعزيز، الخدمة الاجتماعية في الدول النامية، مكتبة الانجلو مصرية - مصر. ۱۹۷۲ م.
۱۲۲. الفراهيدي، احمد بن خليل، كتاب العين، قم.
۱۲۳. فهيم، محمد، الرعاية الاجتماعية من المنظور الاسلامي، المكتب الجامعي الحديث - الاسكندرية، ۱۹۸۸ م.

۱۲۴. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۱م.
۱۲۵. الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير، مؤسسة دار الهجرة - قم، ط ۲- ۱۴۱۴ هـ.
۱۲۶. القالي، اسماعيل بن القاسم، الأمالي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ۱- ۱۴۱۶ هـ / ۱۹۹۶م.
۱۲۷. القبانجي، حسن السيد علي، رسالة الحقوق، اسماعيليان - قم، ط ۲- ۱۴۰۶ هـ.
۱۲۸. القرشي، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، مطبعة عيسى الحلبي.
۱۲۹. القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ۳- ۱۹۷۷م.
۱۳۰. القرطبي، محمد بن احمد، الجامع لاحكام القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ۳- ۱۹۹۳م.
۱۳۱. القزويني، محمد بن يزيد، سنن بن ماجه، دار احياء الكتب العربية - القاهرة.
۱۳۲. قطب، محمد، في ضلال القرآن، دار الشروق - بيروت، ط ۱۵- ۱۹۸۸م.
۱۳۳. قطب، محمد، مذاهب فكرية معاصرة، دار الكتاب الاسلامي - قم.
۱۳۴. القمي، الشيخ عباس، سفينة البحار، مطبعة اسوة - طهران، ط ۲- ۱۴۱۶ هـ.
۱۳۵. القمي، علي بن ابراهيم، تفسير القمي، مؤسسة الاعلمي - بيروت، ط ۱- ۱۴۱۲ هـ / ۱۹۹۱م.
۱۳۶. الكاشاني، محسن، المحجة البيضاء، مطبعة آثار - قم، ط ۱- ۱۴۲۶ هـ.
۱۳۷. كاشف الغطاء، جعفر، كشف الغطاء، مكتب الاعلام الاسلامي - قم، ط ۱- ۱۴۲۲ هـ.
۱۳۸. كاشف الغطاء، محمد حسين، اصل الشيعة واصولها، مؤسسة الامام علي (ع) - قم، ط ۱- ۱۴۱۵ هـ.
۱۳۹. الكركي، علي بن الحسين جامع المقاصد، المهديّة - قم، ط ۱- ۱۴۰۸ هـ.
۱۴۰. الكركي، علي، جامع المقاصد، المهديّة - قم، ط ۱- ۱۴۰۸ هـ.
۱۴۱. الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، دار الاضواء - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۲م.
۱۴۲. المبارك، محمد، نظام الاسلام الاقتصادي، مبادئ وقواعد عامة، سبهر - طهران، ۱۴۰۵ هـ /

۱۹۸۵ م.

۱۴۳. مجد الدين، محمد، النهاية في غريب الحديث، المكتبة العلمية - بيروت.
۱۴۴. المجلسي، محمد باقر قلنجي، بحار الأنوار، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط ۳- ۱۹۸۳ م.
۱۴۵. المجلسي، محمد باقر قلنجي، مرآة العقول، گوهر اندیشه - طهران، ط ۴- ۱۳۷۹ هـ ش.
۱۴۶. المراغي، احمد مصطفى، تفسير المراغي، مصطفى الباي - مصر، ۱۳۸۲ هـ.
۱۴۷. المشكيني، ميرزا علي، مصطلحات الفقه، مهر - قم، ط ۱- ۱۴۱۹ هـ.
۱۴۸. مطهري، مرتضى، المجتمع والتاريخ، دار المرتضى - بيروت، ۱۴۰۸ هـ/ ۱۹۸۸ م.
۱۴۹. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، المقنعة، قم، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، ط ۴- ۱۴۱۷ هـ.
۱۵۰. المنتظري، حسين علي، الاحكام الشرعية، مطبعة القدس - قم، ط ۱- ۱۴۱۳ هـ.
۱۵۱. المنتظري، حسين علي، نظام الحكم في الاسلام، هاشميون - قم، ط ۱- ۱۳۸۰ ش.
۱۵۲. منصور، محمد حسين، التأمينات الاجتماعية، مطبعة التقدم - الاسكندرية.
۱۵۳. الناصري، سليمان، المدخل للعلوم القانونية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
۱۵۴. النراقي، محمد مهدي، جامع السعادات، مؤسسة الاعلمي - بيروت، ط ۷- ۲۰۰۲ م.
۱۵۵. النسائي، احمد بن شعيب، سنن النسائي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ۱- ۱۹۹۱ م.
۱۵۶. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط ۳.
۱۵۷. الهمداني، أغا رضا بن محمد هادي، مصباح الفقيه، ستاره - قم، ط ۱- ۱۴۱۷ هـ.
۱۵۸. الهمداني، حسين، الخمس، مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي - قم، ط ۲- ۱۴۱۹ هـ.
۱۵۹. اليميني، عبده سعيد احمد، الضمان الاجتماعي في الاسلام، دار الفكر العربي - القاهرة.

## Summary

After a brief research about social correlation in Islam, it is clear that social integrated system in Islam passes all new and old social rules, international contracts and statements and apparently knows social responsibilities and action for human freedom from any thing else and also is depended on religious and religious law principles. Also it is good, in accordance with human nature and an inseparable part of Islamic opinion.

This system depends on meaning and principles of religious brotherhood, sacrifice, kindness, cooperation and goodness. Although these meanings are obligatory and recommended and all of them are part of religious reasons and contents except generous Qoran and are available in many verses and prophetic sunned and traditions, but result from brotherly correlation in Islamic society.

Islam has methods which are inseparable from religion and oblige human to perform them and prevent from inattention, so these methods are inseparable of the world.

Tithes, fifth, tax, endearments, charities and so on are part of recommended responsibilities and economic objects which entended social obligation by cost for guarantee individual right in respectable life based on justice and equality.

Social obligation in Islam separates from social guarantee in enacted rules by some specialties such as:

Social responsibility in Islam is not as a reaction against



some social rudeness or support for certain social system but it shows Islam recognizes human being and his / her right for respectable life and knows it as a part of Islamic opinion and one of its results is social justice in Islam.

Social obligation in Islam does not remove problems of economic security independent from moral and spiritual problems but weaken by problems of moral and soul purification in single frame.

In fact, equality and settlement are basic condition for human integration and this social integration is at the same time religious and also social obligation in Islam.